



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الأبنية الصرفية في شعر حيدر محمود

ديوان " في البدء كان النهر " أنموذجاً

Conjugative Structures in Haider Mahmoud Poetry
A Case Study on (Fi Al Bede' Kan al Nahar) Divan

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

حافظ أمين مصطفى بني موسى

An MA thesis presented by

Hafez Ameen Mustafa' Bani Mousa

إشراف الأستاذ الدكتور:

رسالان بني ياسين

Supervisor

Professor. Raslan Bani Yassin

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اللغة العربية تخصص اللغة والنحو في قسم اللغة العربية من كلية الآداب
في جامعة اليرموك - إربد - الأردن .

لعام 2013م

الأبنية المصرفية في شعر حيدر محمود

ديوان " في البدء كان النهر " نموذجاً

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب :

حافظ أمين مصطفى بني موسى

التوقيع

أعضاء اللجنة

1. أ.د. . رسلان بني ياسين / رئيساً
2. أ.د. يوسف فرحان بدر / عضواً
3. د. محمود سالم خريسات / عضواً

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2012/10/11م

إلى معلم الناس الخير إلى الحبيب المصطفى صلوات الله

وسلامه عليه

إلى روح علماء العربية الأبرار

إلى والدي الكريمين

وإخوتي وأخواتي الأعزاء

وإلى زوجتي شجرة الدرّ

أهدي ثمرة جهدي هذا

الباحث

حاشية: لم يوافق

الشكر والتقدير

الحمد لله حمد الشاكرين على ما وفقني فيه من ثمرة للعطاء والسعي لخدمة لغة القرآن، حيث يقف المتبحرون بها عاجزين عن إدراك هذا الرقي اللغوي بكل جوانبه، وما نحن إلا واصفون لليسر من هذا.

وامتثالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" الترمذي في سننه، 339/4 ، فإنني أتقدم من أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور

رسلان بني ياسين

بالشكر الجزيل، والتقدير الأسمى على تفضله بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، ولما قام به من متابعة وتوجيه ، ومبادرة في العون، وتقديم المساعدة، والإرشاد في كل جزئيات الرسالة ، وتصويب أخطائي بها ، حتى خرجت ثمرة لهذا الجهد .
كما أتقدم بالشكر لكل منأعضاء المناقشة.

فهرس المحتويات

ب.....	قرار لجنة المناقشة
ج.....	الإهداء
د.....	الشكر والتقدير
هـ.....	فهرس المحتويات
ح.....	الملخص
1.....	المقدمة
6.....	التمهيد

الفصل الأول

أبنية الأسماء في شعر حيدر محمود

20.....	تعريف الاسم
21.....	أبنية الاسم في اللغة العربية
25.....	أبنية الأسماء الثلاثية
32.....	أبنية الأسماء الرباعية
36.....	أبنية الأسماء الخماسية
39.....	أبنية الأسماء الثلاثية في شعر حيدر محمود
43.....	أبنية الأسماء الرباعية والخماسية في شعر حيدر محمود

الفصل الثاني

أبنية المصادر

50.....	تعريف المصدر
52.....	الصيغة والمعنى
53.....	العلاقة بين صيغة المصدر وصيغة الفعل
54.....	أولا : المصادر الصريحة
54.....	أ) مصادر الأفعال الثلاثية المجردة
63.....	ب) مصادر الأفعال غير الثلاثية (الثلاثية المزيدة والرباعية المجردة والمزيدة)
68.....	ثانياً: المصدر الميمي
69.....	ثالثاً: مصدر المرة
70.....	رابعاً: مصدر الهيئة
71.....	خامساً: المصدر الصناعي

أبنية المصادر في شعر حيدر محمود 71

الفصل الثالث

أبنية المشتقات

- 83..... أولاً : تعريف الاشتقاق
- 85..... ثانياً : تحديد المشتقات
- 86..... ثالثاً : أقسام الاشتقاق
- 88..... اسم الفاعل
- 93..... اسم المفعول
- 94..... صيغ المبالغة
- 98..... الصفة المشبهة
- 108..... اسم التفضيل
- 109..... اسما الزمان والمكان
- 111..... اسم الآلة
- 112..... رابعاً : المشتقات في ديوان حيدر محمود

الفصل الرابع

أبنية جموع التكسير

- 124..... تعريف الجمع
- 125..... جمع التكسير
- 126..... أقسام جمع التكسير
- 131..... أوزان جموع التكسير
- 131..... أولاً: أوزان جمع القلة
- 131..... ثانياً: أوزان جمع الكثرة
- 138..... صيغ منتهى الجموع
- 144..... اسم الجمع
- 145..... اسم الجنس
- 148..... جمع الجمع
- 148..... ما يستوي فيه الأفراد والجمع
- 148..... أبنية جموع التكسير في ديوان حيدر محمود

الفصل الخامس

أبنية الأفعال

164.....	تعريف الفعل
166.....	أولاً : أبنية الفعل المجرد
166.....	أبنية الفعل الثلاثي المجرد
167.....	أبنية الفعل الرباعي المجرد
168.....	ثانياً: أبنية الفعل المزيد
168.....	أبنية الفعل الثلاثي المزيد
182.....	أبنية الأفعال في شعر حيدر محمود
195.....	الخاتمة
199.....	قائمة المصادر والمراجع
205.....	الملخص باللغة الإنجليزية

الملخص

بني موسى، حافظ أمين مصطفى. الأبنية الصرفية في شعر حيدر محمود، ديوان "في البدء كان النهر" أنموذجاً. رسالة ماجستير بجامعة اليرموك 2012

إشراف: أ. د. رسلان بني ياسين

تناولت هذه الدراسة الأبنية الصرفية في شعر حيدر محمود، وتكونت الدراسة من مقدمة وتمهيد

وخمسة فصول وخاتمة، وجاءت على النحو التالي:

المقدمة: ذكرت فيها سبب اختياري لهذا الموضوع، ومدى أهميته في الدراسات اللغوية، والأنموذج

الذي تم من خلاله التطبيق على القضايا الصرفية، ومنهج الدراسة.

التمهيد: تطرقت فيه إلى الحديث عن بدايات علم التصريف منذ مطلع النصف الثاني من القرن الأول

الهجري، مروراً بمراحل نضوج هذا العلم في أواخر العصر الأموي وبداية العصر العباسي وظهور

مدرستي البصرة والكوفة، فظهر التطور في هذا العلم على يد علماء كبار نذروا أنفسهم لخدمة كتاب الله

والحفاظ على ضوابط تحفظ اللغة العربية عبر الزمن، ثم تحدثت في هذا التمهيد عن الصرف

والتصريف لغة واصطلاحاً وآراء العلماء فيهما، وأبرز مناهج العلماء في دراسة الصرف والتصريف.

الفصل الأول: تناولت فيه أبنية الأسماء الثلاثية وغير الثلاثية في اللغة العربية، وبينت في هذا الفصل

أعداد الأبنية واحتمالاتها وأسباب ندرة بعضها وكثرة الآخر، ثم تناولت تلك الأبنية في ديوان "في البدء

كان النهر" للشاعر حيدر محمود، وبينت مدى براعة الشاعر وثقافته اللغوية.

الفصل الثاني: تناولت في هذا الفصل المصدر من حيث اللغة والاصطلاح، وأصل الكلام، والعلاقة بين

صيغة المصدر وصيغة الفعل، ثم تحدثت عن كثرة السماع في مصادر الثلاثية وغلبتها على القياس من

جهة، وانضباطها تحت قواعد قياسية في غير الثلاثي إلى درجة كبيرة من جهة أخرى، ثم تحدثت عن

المصادر: الميمي والمرّة والهيئة والصناعي من حيث قياسيتها وطرق اشتقاقها ودلالاتها، بعد ذلك قسمت

بدراسة تلك الأبنية في ديوان حيدر محمود وقمت بتصنيفها والتعليق عليها.

الفصل الثالث: تناولت فيه أبنية المشتقات من التعريف بالاشتقاق وتحديد المشتقات وبيان طرق الاشتقاق

أبوابها وأبنيتها، ثم قمت بدراسة للمشتقات في ديوان الشاعر حيدر محمود.

الفصل الرابع: تناولت فيه الحديث عن جموع التكسير من حيث التعريف بالجمع بشكل عام واختلاف العلماء في تحديد مفهومه، تحدثت عن مفهوم جمع التكسير وصيغة القياسية، وصيغ المفرد التي تصاغ منها، ثم تحدثت عن جمع الجمع، واسم الجمع، واسم الجنس الإفرادي واسم الجنس الجمعي، وبعد ذلك تناولت دراسة أبنية جموع التكسير في ديوان حيدر محمود، وعلقت على عدد من هذه الصيغ من خلال مقارنة الجمع بما جاء في المعاجم العربية، والحكم عليها من حيث القياس أو السماع .

الفصل الخامس: تناولت في هذا الفصل دراسة الأفعال من حيث مفهومها، وأبنية الأفعال الثلاثية المجردة وأبنية الأفعال الثلاثية المزيدة ومعاني الزيادة فيها، وكذلك دراسة أبنية الأفعال الرباعية المجردة والمزيدة ومعاني الزيادة فيها، ثم قمت بجمع الأفعال من ديوان حيدر محمود وقمت بتصنيفها، ودراسة بعض الصيغ منها لوجود معاني مستجدة غير ما ورد عن علماء العربية من معاني أبنية الثلاثي المزيد.

الخاتمة: بينت فيها النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، نحو: وجوب إسقاط بعض الأبنية الاسمية عملاً بقاعدة ندرة استخدامهما، واقتصارها في اللغة على أمثلة لا تزيد على عدد أصابع اليد، وكشف بعض الأخطاء اللغوية الشائعة، وبيان كفاءة الشاعر حيدر محمود ومدى براعته، ومقدرته على التجديد في الأبنية الصرفية.

الكلمات المفتاحية: الأبنية الصرفية، الشعر، حيدر محمود، البدء كان نهراً

الحمد لله على ما أُنعم، وله الشكر على ما أُلهم، والثناء بما قُدّم، من عموم نعم ابتدأها،
وسبوغ آلاء أسداها، وتمام منن أولاهها، واشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأن سيدنا
محمدًا عبده ورسوله، وصفية من خلقه، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، وتركها على محبة بيضاء
ليلها كنهانها، لا يزيغ عنها إلا هالك، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله الطاهرين وأصحابه
الغر الميامين، وبعد:

فانطلاقاً من خدمة كتاب الله، وسباقاً إلى المسارعة إلى مغفرة من الله وجنة عرضها
السموات والأرض، فقد تواصل علماء اللغة العربية على العناية بها والحفاظ عليها، متحليين
بأدب الاختلاف، صابرين في الرمضاء، قاطعين الفياض، عاكفين الليالي، للتأليف والبحث لعلم
ينتفع به، وأجر يتسامى، ونور في رؤوسهم، فألفوا في ذلك الكتب والمجلدات، لإرساء قواعدنا،
وتثبيت دعائمها، وحمايتها من اللحن، ومن ثم التبذل والاندثار، فكانت بحوثهم ودراساتهم منارة
يهتدى به عبر الأجيال، ومعيناً ثراً يستقون منه علومهم.

وقد سار المحدثون على خطى سلفهم الصالح، فكانت لهم بحوث ودراسات قيمة، لا يُنكر
فضلها في خدمة اللغة العربية، وقد قمت بخطوة قدم متواضعة لا خفقة جناح في هذا الطريق،
طمعاً في نيل شيء من هذا الشرف العظيم، فاجتهدت في هذا الطريق أشهراً من البحث
والدراسة والعمل الدؤوب، فكانت هذه الدراسة تنصب على دراسة أبنية الصرف، والفروق
الجوهرية بين مسمياتها، وأسباب هذه التسميات ودلالاتها الكامنة، وكيفية التمييز بينها،
وخصوصاً في الأوزان المتشابهة، وما في هذه الدراسة من استنتاجات ومحاولات لإبراز أفكار
جديدة، واجتهادات مستنبطة من ثنايا أدب خلافتهم في بعض القضايا الصرفية، فكان هذا سبب

أمّا عن سبب اختياري للشاعر حيدر محمود، فإنّه انطلاقاً من تسليط الأضواء على مبدع من شعراء هذا العصر، فكنتُ عندما أقرأ أشعاره أشعرُ في لغته الشعرية قوة بناء ومظاهر تجدد، وأنّه كان يتجه إلى الخطأ الصرفي الشائع عندما تدعو الحاجة المعنوية إلى ذلك، فيبدل في البنى الصرفية وينوغ، ويستحدث، فكان ديوانه "في البدء كان النهر" الأكثر تمثيلاً لهذا الجانب، وهذا سبب اختياري لهذا الديوان أنموذجاً.

أمّا فيما يتعلق بمنهج الدراسة، فقد اعتمدتُ في دراستي على المنهج الوصفي، حيثُ قمتُ في جميع فصول الدراسة بالبحث الدقيق للقضية الصرفية واصفاً ومحللاً لآراء العلماء فيها، ومعلقاً على بعض الآراء تصويماً وتوجيهاً، ومستتباً لبعض القواعد والأحكام، ثمّ التطبيق على القضية من ديوان حيدر محمود، وتسليط الضوء على لغة هذا الشاعر، وكشف الجوانب المضئنة في قدرات هذا الشاعر المبدع.

وقد تكونت هذه الدراسة من تمهيد وخمسة فصول وخاتمة، وجاءت على النحو التالي:

ففي التمهيد تطرقتُ إلى الحديث عن بدايات علم التصريف منذ مطلع النصف الثاني من القرن الأول الهجري، مروراً بمراحل نزوج هذا العلم في أواخر العصر الأموي وبداية العصر العباسي وظهور مدرستي البصرة والكوفة، فظهر التطور في هذا العلم على يد علماء كبار نذروا أنفسهم لخدمة كتاب الله، والحفاظ على ضوابط تحفظ اللغة العربية عبر الزمن، لتبقى هذه الضوابط المرجع الأصيل لمنع الانفلات اللغوي نتيجة اختلاط العرب بالأعاجم، مما يؤدي باللغة إلى الاضمحلال والاندثار، وهذا الأمر لم يحدث ولن يحدث أبداً؛ لأنّ الله تكفل بحفظها عندما تكفل بحفظ القرآن الكريم دستور الأمة الإسلامية، فكان أن قيض لحفظ العربية هؤلاء العلماء الأفاضل، ثم تحدثت في هذا التمهيد عن الصرف والتصريف لغة واصطلاحاً وآراء العلماء فيهما،

وأبرز منهاج العلماء في دراسة الصرف والتصريف، ومحاولات العلماء للتفريق بين

المصطلحين مع أنهما في نظري وجهان لعملة واحدة، فالصرف مصدر للمجرد صرف،
والتصرف مصدر للمزيد صرف.

أما الفصل الأول، فقد تناولت فيه أبنية الأسماء الثلاثية مجردها ومزيدها، وكذلك أبنية الأسماء الرباعية والخماسية، مجردها ومزيدها في اللغة العربية، دون ذكر لأبنية الأسماء التي تخص المشتقات وجموع التكسير والمصادر؛ لأنها ذكرت في فصول لاحقة، فكانت الدراسة في هذا الفصل منصبة على دراسة الاسم فقط، وبيّنت في هذا الفصل أعداد الأبنية واحتمالاتها، وأسباب ندرة بعضها وكثرة البعض الآخر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تناولت دراسة تلك الأبنية في ديوان "في البدء كان النهر" للشاعر حيدر محمود، وبيّنت مدى براعة الشاعر وثقافته اللغوية، وقدراته المتميزة في تعدد البنى الصرفية مع ظهور حاجته أحياناً إلى تعمد الأخذ باللفظ ذي الخطأ الشائع؛ لأن له دلالة معنوية جديدة، وكذلك كشف الضوء عن براعته في الابتعاد عن كثير من الأخطاء الشائعة مع وقوع أهل العلم بمثل هذه الأخطاء كذلك تطرقت إلى ذكر بعض ملامح المخالفات اللغوية التي وقع بها الشاعر بالإضافة إلى وجود شيء من مظاهر التجديد اللغوي عند الشاعر، ووجود أسماء لم تذكر في معاجم اللغة، وهي كثيرة الاستخدام في عصرنا هذا.

أما الفصل الثاني: فقد تناولت فيه المصادر من حيث اللغة والاصطلاح، وأصل الكلام، والعلاقة بين صيغة المصدر وصيغة الفعل، ثم تحدثت عن كثرة السماع في مصادر الأفعال الثلاثية وغلبتها على القياس من جهة، وانضباطها تحت قواعد قياسية في مصادر الأفعال غير

الثلاثية إلى درجة كثيرة من جهة أخرى، ثم تحدثت عن المصادر التيمية والمرّة والهيئة الصناعية من حيث قياسيتها وطرق اشتقاقها ودلالاتها بما يشكل مادة مفيدة يستقي منها القارئ القدرة على التمييز بين هذه المصادر بالإضافة إلى القدرة على صوغها، بعد ذلك قمت بجمع

ودراسة تلك الأبنية المصدرية في ديوان حيدر محمود، وقمت بتصنيفها والتعليق عليها، وقدمت بعضاً من الآراء والملاحظات والاستنتاجات في ثنايا هذا الفصل .

وفي الفصل الثالث، قمت بدراسة أبنية المشتقات من حيث التعريف بالاشتقاق، وتحديد المشتقات وبيان طرق الاشتقاق في كل من: اسم الفاعل واسم المفعول واسمي الزمان والمكان واسم الآلة واسم التفضيل كذلك بيان لصيغ المبالغة من حيث ما كان منها أصلاً للمبالغة أو فرعاً عنه كما بينت أبنية الصفة المشبهة وقواعد اشتقاقها في ضوء هذه الصيغ، والمنهجية القياسية المنضبطة في قياسية المشتقات إلى حد كبير، ثم قمت بجمع ودراسة المشتقات في ديوان الشاعر حيدر محمود (في البدء كان النهر)، ومن ثم التعليق عليها والخروج بعدد من الملاحظات في ثنايا هذا الفصل.

أما الفصل الرابع، فقد تناولت فيه الحديث عن جموع التكسير دون جمعي التصحيح؛ لأن جمعي التصحيح وإن كانا من أبواب الصرف إلا أنهما أقرب إلى أبواب النحو أكثر من الصرف، وأن التصريف فيها أمر إلحافي وليس فيه من التبدل والتغير ما يحدث في جموع التكسير، فقمت بدراسة هذه الجموع من حيث التعريف بالجمع بشكل عام، واختلاف العلماء في تحديد مفهومه، وتحديث عن مفهوم جمع التكسير وصيغه القياسية، وصيغ المفرد التي تصاغ منها هذه الصيغ القياسية، وبينت الأوزان السماعية عندما تدعو الحاجة إلى ذكرها، ثم تحدثت عن جمع الجمع، واسم الجمع، واسم الجنس الإفرادي واسم الجنس الجمعي، والفروق بينهما، وكيفية تمييزها بما يعد مرجعاً وفيراً للقارئ يكتسب من خلاله المهارات اللغوية في مجال الصرف، وبعد ذلك قمت بجمع ودراسة أبنية جموع التكسير في ديوان الشاعر حيدر محمود (في البدء كان النهر)، وعلقت على عدد من هذه الصيغ كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وقدمت في ثنايا

هذا الفصل بعض الملاحظات من خلال مقارنة الجمع بما جاء في المعاجم العربية، والحكم عليها من حيث القياس أو السماع.

وفي الفصل الخامس، تناولت دراسة أبنية الأفعال الثلاثية المجردة وأبنية الأفعال الثلاثية المزيدة وكذلك الرباعية المجردة والمزيدة وما ألحق بها، وذلك من حيث مفهوماتها، وأبنيتها، ومعاني الزيادة فيها، ثم قمت بجمع ودراسة هذه الأفعال من ديوان الشاعر حيدر محمود (في البدء كان النهر)، وقمت بتصنيفها، ودراسة بعض الصيغ منها لوجود معاني مستجدة غير ما ورد عن علماء العربية من معاني أبنية الثلاثي المزيد، بحيث يمكن اعتبار إسقاطها وعدم التنبيه إليها دليل على قلتها وعدم شمولها حتى تكون قياساً، وأشرت إلى صعوبة مثل هذا المجال في بيان معاني الزيادة؛ لأنه يصعب على كثير من الدارسين التمييز في بعض معاني الزيادة؛ لأن الصعوبة تكمن في الحاجة إلى فهم السياق والتمييز بين اللازم والمتعدي وبيان وجه أو أوجه العلاقة بين المجرد والمزيد، وهذا يحتاج إلى كثير من الخبرات والكفاءات اللغوية، ومثلت على هذا في ثنايا هذا الفصل.

وأخيراً الخاتمة، فقد بينت فيها النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، ففي الفصل الأول تبين أن علماء العربية عندما وضعوا لأبنية الخماسي المجرد مئة وواحد وسبعين احتمالاً بنائياً وأن المستخدم منها خمسة، كانوا قد نسوا القاعدة الصوتية بوجود عدم توالي أربع حركات في اللفظ الواحد وأن العدد الصحيح هو تسعون بناءً محتملاً مطابقاً لقواعد اللغة الصوتية، بعد حذف واحداً وثمانين بناءً منعاً لتوالي أربع حركات، إلا أن المستخدم منها هو خمسة أبنية فقط، كذلك وجوب إسقاط بعض الأبنية الاسمية عملاً بقاعدة ندرة استخدامها، واقتصارها في اللغة على أمثلة لا تزيد على عدد أصابع اليد، وكشف بعض الأخطاء اللغوية الشائعة، والسبب الذي دعا الشاعر إلى استخدامها على براعته اللغوية، وتطرق إلى بيان كفاءة الشاعر حيدر محمود ومدى براعته عبر فصول الرسالة، ومقدرته على التجديد في الأبنية الصرفية، وغير ذلك كما هو موضح في الخاتمة.

بدأ علم اللغة عند العرب منذ أواخر القرن الأول الهجري، حيث أخذ العلماء يجمعون مفردات اللغة ويدوّنونها، معتمدين في ذلك على القرآن الكريم، والحديث الشريف، والموثوق به من الأدب القديم، شعره ونثره، ومشافهة الأعراب، وكانت الغاية من ذلك فهم القرآن الكريم وشرح ألفاظه وتفسير آياته، فالعربية لغة القرآن الكريم، ووعاء التشريع الإسلامي⁽¹⁾.

وأول ما يُطالعنا في هذا الباب سؤالات نافع بن الأزرق (ت 65هـ) لعبد الله بن عباس (ت 68هـ)، وقد أفصحت جملة من هذه الأسئلة عما يشير إلى مبانٍ صرفية قياسية، لأنها شكّلت أوليات علم التصريف ومسائله في الدرس اللغوي، وذلك بتحديد دلالات أبنيتها الصرفية من حيث كونها صيغاً للفاعل أو المفعول نحو مثبور من قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَفِرُّعَوْنُ

مَثْبُورًا

لَأَزِبُ

من الأفعال في صيغها المختلفة⁽⁴⁾.

وكان لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) إشارات رائدة في مسائل التصريف، إذ تكلم في أصول البناء، وزوائده، ومواضع الزيادة، والإعلال بشكل ميسر يدل على بدايات هذا العلم، إذ قال: "أصل الكلام بناؤه على (فعل)، ثم يُبنى آخره على عدد من يكون له

(1) ياسين الحافظ، ومحمد علي سلطاني، التحليل الصرفي، دار العصماء، سوريا، ط1، 2007م، ص 6.

(2) سورة الإسراء: آية 102.

(3) سورة الصافات: آية 11.

(4) ينظر، ابن الأزرق، نافع، سؤالات نافع بن الأزرق "ت 65هـ" إلى عبد الله بن عباس "ت 68هـ"،

تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ط1، بغداد، 1968م، ص 10، 21.

الفعل من المؤنث والمذكر، من الواحد والاثنين والجمع، كقولك: فعلتُ، فعلنا، وفعلنَ وفعلوا،
وفعلوا، ...، ويزيدون في أوساط (فعل): افتعل وافعل، واستفعل، ونحو هذا، والأصل: فَعَل،
وإنما أعادوا الزوائد إلى الأصل⁽¹⁾.

وقد نبّه عيسى بن عمر (ت 149هـ) على بعض صيغ الأسماء في قوله تعالى:
﴿ قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوءًا ﴾⁽²⁾، هُزُوءٌ: فَعْلٌ بضمّتين ومن العرب من يخفّفه (هُزُو): (فَعْل)،
زاعماً: أن كل اسم على ثلاثة أحرف أوله وأوسطه مضموم، فمن العرب من يثقله، ومنهم من
يخفّفه، نحو: اليُسْر والعُسْر، وفي التّكسير في قوله تعالى: ﴿ سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾⁽³⁾، قال:
سمعت واحدا (الزّابن)، وقال بعضهم: إنّها من الجمع الذي لا واحد له⁽⁴⁾.

ومما لا شك فيه أن لأبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ) إشارات واضحة تدلّ على
توزع الفعّال ومشاركته الرائدة في وضع أسس مباحث علم التصريف، منها القول ببناء اسم
المفعول من الفعل الثلاثي المعتلّ الوسيط، ونقل عن بني تميم أنهم يتمّمون بناء (مفعول) من
المعتلّ الياء، فيقولون: مخيوط ومكيول، والمستعمل مخيط ومكيل⁽⁵⁾. وفرّق بين (فَعْلَى)
و(فَعَالَى) في جمع (فَعِيل) نحو: أسير وأسرى وأسارى، فيقول: الأسرى: الذين جساءوا

(1) أبو عبيدة، معمر بن المثنى الليثي (ت 210هـ)، مجاز القرآن، عارضه بأصوله وعلق عليه د. محمد فؤاد
سزكين، دار الخانجي، مصر ط1، 1954م، ج1/ 376 - 377.

(2) البقرة: آية 67.

(3) العلق: آية 18.

(4) ينظر، الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت 215هـ)، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، الكويت، ط2، 1981م،
ج1/ 103، ج2/ 541.

(5) ينظر، ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، المنصف شرح تصريف أبي عثمان المازلي، تحقيق:

إبراهيم مصطفى وعبد الله آرن، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1954م، ج1/ 286.

مستأسرين، والأسارى: الذين جاءوا في الوثاق والسجن، وهذا تأكيد اهتمامه في التفريق بين

أبلية الألفاظ للفرق الدلالة⁽¹⁾.

وعالج يونس بن حبيب (ت 182هـ) أبواب الفعل الثلاثي المجرد نحو وزر يزر وزراً،
ونذر ينذر نذراً، ووقر يوقر وقرأ⁽²⁾، ومذهبه في النسب إلى (فَعْلَة) و(فَعْلَة) ممّا لامه ياء،
إجراؤه على ما كان أصله (فَعْلَة) أو (فَعْلَة)، ألا تراه يقول في الإضافة إلى ظئبة: (ظَبَوِي)،
وعزوة: عَزَوِي، ويحتج بقول العرب في النسبة إلى (بَطِيَة): (بَطَوِي)، فقياس هذا أن تجري
(مئة) مجرى (فَعْلَة) فنقول (مَيَوِي)⁽³⁾، وفي النسبة إلى (أخت وبنت) نقول على مذهبه (أَخْتِي
وبنتي)، وأصل هذين الاسمين (بَنَوٍ وأخَوٍ)، بدلالة التكسير على (أفعال) نحو أبناء وآباء، وإذا
أردت النسبة إليهما على مذهب الجمهور قلت: أَخَوِي وبَنَوِي⁽⁴⁾.

ثم نما علم الصّرف وترعرع برعاية العلماء حتى نضج ودفنت قطوفه في كتاب سيبويه
(ت 180هـ)، الذي ضمّ مسائل الصّرف، وقواعده، وأصوله مع قواعد النّحو وأصوله، فهي
وليدة أفكار العلماء من أبي الأسود (ت 69هـ) حتّى الخليل ابن أحمد (175هـ)، وإنّ كتب
الأوائل الذين سبقوا مجيء سيبويه من الواضعين لقواعد علم الصّرف والنّحو لم تصل إلينا.
فهناك حلقة مفقودة من تاريخ العربية منذ وُضعت القواعد حتّى زمن سيبويه الذي وصل إلينا
كتابه مكتمل الأبواب، جامعاً لمسائل النّحو والصّرف.

(1) ينظر، السيوطي، جلال الدين، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق، محمد أحمد جاد المولى، وعلي

محمد البجاوي، ومحمد أبي الفضل، إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987م، ج 291/2.

(2) ينظر، الأخفش، معاني القرآن، ج 272/2 - 273.

(3) ينظر، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون،

دار الكتاب العربي، القاهرة، ط 2، 1968، ج 347/3.

(4) ينظر، ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون

الثقافية، الدمام، بغداد، 1990م، ج 201/1.

لذا كان الصرف عند بدء الدراسات العربية الإسلامية مندرجاً في علم النحو، إذا كان

يطلق عليهما أحياناً "علم العربية"، وكانت البصرة في العراق سباقة إلى دراسة الصرف، كما

هي الحال في النحو واللغة، لأمر دعت إلى دراسته هي نفسها بعدما هالهم أمر ظهور الحسن

الذي قيل إنه وقع في تلاوة القرآن الكريم، ثم ما وقع من زيغ في السنة قسم من العرب، بعد

اختلاطهم بغيرهم من الأقوام الأعاجم الذين سكنوا المدن الجديدة التي شيدت أبان الفتح كالبصرة،

والكوفة في العراق⁽¹⁾.

وقد ذكر السيوطي أن أول من وضع علم التصريف هو أبو مسلم معاذ بن مسلم الكوفي

الذي توفي على الأرجح سنة 187هـ، مستنداً إلى ما جاء في كتاب الطبقات من ذكر لمعرفته

بأبنية الصرف، وولعه بها⁽²⁾.

وكان معاذ قد تتلمذ على يد أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ)، وأدب عبد الملك بن

مروان، ثم قعد للإملاء في الكوفة، فكان ممن تتلمذ على يده علي بن حمزة الكسائي

(ت 189هـ) إمام مدرسة الكوفة، وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)⁽³⁾، غير أن

المؤرخين لم يذكروا أنه وضع كتاباً في الصرف، ولكنهم ذكروا أنه وضع كتباً في النحو لم

تصل إلينا، وربما ضاعت مع ما ضاع من تراث الأمة الزاخر في أيام محنها كما أننا لا نجد في

(1) ينظر، النائلة، عبد الجبار علوان، الصرف الواضح، وزارة التعليم والبحث العلمي، بغداد، 1988م، ص

(2) السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة

عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1964م، ج 2/291.

(3) القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف (ت 646هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق، محمد أبو الفضل

إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952م، ج 3/290-292.

كتب الصرف آراء ذات بال تنسب إليه مما يجعلنا نرجح أن معاذاً كانت له نظرات في الصرف⁽¹⁾.

وبقي الأمر هكذا، إذ كان النحويون الأولون يذكرون الصرف مع النحو، أو في آخر كتبهم النحوية كما فعل سيبويه (ت 180هـ) في كتابه، وكثير ممن أتى بعده من العلماء حتى جاء أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني (ت 249هـ)، فألف كتابه (التصريف) سنة (248هـ)⁽²⁾، وفصل بذلك الصرف عن النحو، حيث نظم قواعده، ومسائله المتناثرة في كتب النحويين قبله، ولذا يعد المازني أول من دون علم التصريف. وكتاب جامع لعلم التصريف، ويعد أصلاً في موضوعه ككتاب سيبويه، فكل منهما أصل في موضوعه، الأول في التصريف، والثاني في النحو⁽³⁾.

ثم حذا حذو المازني من جاء بعده، كتلميذه أبي العباس المبرد (ت 285هـ)، الذي وضع هو أيضاً كتاباً سماه التصريف⁽⁴⁾، وتبعه أبو الحسن بن كيسان (ت 299هـ)⁽⁵⁾. وفي القرن الرابع الهجري ظهر علماء كان لهم شأنهم في الصرف كأبي الحسن الرّماني (ت 384هـ)، الذي صنف كتابه (التصريف)⁽⁶⁾، وأبي علي الحسن بن أحمد النحوي المتوفى ببغداد سنة (377هـ) الذي كان له الأثر الكبير في علم الصرف، حيث ألف كتابه "الكلمة"⁽⁷⁾، كما ظهر أثره واضحاً في ثنايا كتاب تلميذه أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة (392هـ)

(1) المصدر السابق، ج 3/290.

(2) المصدر السابق، ج 1/247.

(3) ابن جني، المنصف، ج 3/288.

(4) الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء (إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب) مطبعة دار

المأمون، القاهرة، ج 19/122.

(5) المصدر السابق، ج 17/139.

(6) المصدر السابق، ج 14/75.

(7) أبو الحسن القطلي، إنباه الزوارة، ج 1/274.

الموسوم بـ (المنصف)، الذي شرح فيه (تصريف المازني) شرحاً موسعاً، أجاد فيه أيما إجابة مستفيداً من كتب تصريف العلماء السابقين له، ثم وضع ابن جني أيضاً كتابه (التصريف الملوكي)⁽¹⁾. فكان جم الفائدة عظيم الأثر، إذ ذكر فيه شيئاً من أصول التصريف، ثم تناول بعض الأئمة بالشرح والتفصيل، فقد كان ابن جني أعلم أهل زمانه بالنحو والتصريف، وقد رجح بالتصريف، قال ياقوت الحموي: "ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، ولم يتكلم أحد في التصريف أدق كلاماً منه"⁽²⁾.

وهكذا أصبح كتابا ابن جني من أقدم دراسات الصرف، التي اعتمد عليها كثير من العلماء فيما بعد من حيث المنهج، أو ما تناولاه من مواد الصرف، فمن الذين شرحوا (التصريف الملوكي) أبو القاسم عمر بن ثابت الثماني (ت 442هـ)، وهو ممن أخذ عن ابن جني، وكان من كبار العلماء في النحو والصرف⁽³⁾. وكذلك شرحه ابن يعيش علي بن يعيش المتوفى سنة (643هـ)⁽⁴⁾. غير أن علم الصرف استقر على أصوله وقواعده فيما بعد على أيدي علماء درسوا مباحثه، وكتبوا في أصوله ومسائله كأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف (ابن الحاجب) المتوفى سنة (646هـ)، الذي ألف (الشافية) في التصريف⁽⁵⁾.

وأما جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (672هـ)، فقد كان في الصرف كما كان في النحو إماماً لا يجارى، وعالمماً لا يبارى، فنظم في المقصور والممدود قصيدة، ثم

(1) استدلت على أن ابن جني وضع (التصريف الملوكي) بعد شرحه (تصريف المازني) مما قاله في التصريف الملوكي، ص 12، في معرض كلامه على الميزان الصرفي: "وقد تقصيت ذلك في تفسير تعريف ابن عثمان في حين ذكر الأستاذ عمر رضا كحالة في كتابه (اللغة العربية وعلومها) ص 142، أنه ألف كتاب التصريف الملوكي ثم شرح تصريف المازني وسماه المنصف.

(2) ينظر، ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 2/83.

(3) السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج 2/217.

(4) ينظر، المصدر السابق، ج 2/352.

(5) ينظر، المصدر السابق، ج 2/134-135.

شرحها مبيناً معانيها، كما ألف مختصراً في (الإبدال) سماه (الرفاق)، ونظم أيضاً (لامية الأفعال) في التصريف، ثم ألف (التعريف) الذي شرح فيه المختصر الذي وضعه باسم (التصريف)⁽¹⁾. وممن اشتغلوا بالصرف في هذه الفترة، علي بن مؤمن المعروف بـ (ابن عصفور) الأندلسي (ت 669هـ) فوضع كتابه الممتع في التصريف⁽²⁾.

وأما شافية ابن الحاجب، فقد نالت اهتماماً كبيراً من لدن الطلاب، إذ عكفوا على دراستها وحفظها، كما نالت عناية العلماء، إذ قام بشرحها الكثيرون. منهم رضي الدين الأستراباذي (ت 686هـ)، وسيد عبد الله نقره كار (ت 676هـ)، وأحمد بن الحسن الجاربردي (ت 746هـ)⁽³⁾، وقاضي القضاة عز الدين محمد ابن أبي بكر المعروف بـ (ابن جماعة ت 819هـ)⁽⁴⁾، والحسين الرومي، كما شرحها ابن هشام الأنصاري (762هـ) في كتاب سماه (عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب)⁽⁵⁾.

ثم استمر العلماء في تصنيف الكتب الصرفية، وشرح كتب من قبلهم، ووضع الحواشي عليها⁽⁶⁾. غير أن قسماً منهم ما لبثوا أن رجعوا إلى الجمع بين علمي النحو والصرف في كتبهم متبعين طريقة سيبويه، كما فعل محمود بن عمر الزمخشري (ت 528هـ) في كتابه المفصل، وابن مالك في خلاصة (الألفية)، وابن هشام في كتابه التوضيح، وقد أشار إلى ذلك أيضاً بعض الدارسين⁽⁷⁾.

(1) ينظر، ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، ط1، مكتبة الخانجي،

القاهرة، ج2/180، وينظر، السيوطي بغية الوعاة، ج1/135.

(2) السيوطي، بغية الوعاة، ج2/210.

(3) المصدر السابق، ج1/203.

(4) المصدر السابق، ج1/65.

(5) المصدر السابق، ج2/69.

(6) المصدر السابق، ج2/69.

(7) ينظر، كحالة، عمر رضا، اللغة العربية وعلمونها، دمشق، 1971، ص 144 وما بعدها.

الصرف والتصريف في اللغة والاصطلاح

الصرف والتصريف في اللغة

الصرف والتصريف كلمتان معروفتان لدى العرب بمعان شتى، قبل أن يصبحا مصطلحين من مصطلحات علم اللغة العربية، فالصرف في اللغة: مصدر (صرف) من باب (ضرب)، ومعناه الغالب: التبديل والتغيير، "يقال صرفت الدراهم بالدنانير، وبني الدرهمين صرف أي: فصل لجودة فضة أحدهما"⁽¹⁾، ومنه: الصيرفي، أي الصراف الذي يقوم بعملية تصريف النقود، أي تبديلها.

والتصريف لغة: التغيير والتقلب من حالة إلى أخرى، وهو مصدر صرف للمبالغة والكثرة، أي جعله يتقلب في جهات مختلفة، ونواح كثيرة، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ

صَرَفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذْكُرُوا وَمَا يُزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾⁽²⁾. أي لم نجعله ضرباً

واحداً، وإنما جعلناه على أنحاء وجهات متعددة⁽³⁾، وقال تعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ

الْأَيَّاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾⁽⁴⁾، أي، بينها في صور مختلفة للموعظة والتبصّر، وقال

تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ

(1) ينظر، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة (صرف).

(2) سورة الإسراء: الآية 41.

(3) ينظر السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة، ج2/212.

(4) سورة الأنعام: الآية 46.

يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾ (١)، أي، تغييرها وتحويلها من حال إلى حال جنوباً أو شمالاً وحباً وديوراً (٢).

وصرف الدراهم: بذلها وتصرف في الأمر: احتال وتقلب فيه، وتصرفت به الأحوال: تقلبت عليه ومن ذلك قولهم: صرف الرجل الكلام: اشتق بعضه من بعض، فتحويل الكلمة من صورة إلى أخرى يسمى تصريفاً أي تغييراً.

أما في الاصطلاح

فالصرف والتصريف بالمعنى العلمي: علان على علم (٣)، يعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، ولا بناء، وأما بالمعنى العملي، فهو "تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها" (٤)، أي أنه العلم الذي يتناول دراسة أبنية الكلمة وما يكون لحروفها من أصالة، أو زيادة، أو صحة، أو إعلال، أو إبدال، أو حذف، أو قلب، أو إدغام، أو إمالة، وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء، كالوقف والإدغام، والتقاء الساكنين (٥). وهو على قسمين: قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني، نحو عِلْم، وعَلِمَ وتعلَّم، وتعالَم، واستعلم، فالكلمة التي هي مركبة من عين ولام وميم، نحو: علم قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعان مختلفة، وكذلك تصغير الكلمة وتكسيرها، وصياغة المشتقات والمصادر.

(١) سورة البقرة: الآية ١٦٤.

(٢) ينظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة (صرف).

(٣) المقصود بذلك أن الصرف والتصريف مسميان لعلم واحد فبعض العلماء يسميه الصرف مصدراً للفعل صرف، وبعضهم الآخر يسميه التصريف مصدراً للفعل صرف للدلالة على التكثير في هذه العملية البنائية.

(٤) ينظر، النابغة، عبد الجبار علوان، الصرف الواضح، ص ٢٠، نقلاً عن الخرجي، عز الدين إبراهيم بن عبد الوهاب بن عماد الدين، كتاب العزي في التصريف، نشر مكتبة إشاعة الإسلام، ص ٢٠.

(٥) ينظر، الاسترأبادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف،

ومحمد محي الدين، عبد الحميد، دار الكتب العلمية، دون (ط، ث)، ج ١/٧٧.

وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعاني كالحذف، والزيادة، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام، وغير ذلك⁽¹⁾. والعلماء في إطلاقهم التسمية على هذا العلم فريقان: فريق اختار تسمية (التصريف)؛ لأنه العلم الذي يتناول دراسة ما يعتري كلمات اللغة من تغيير لفظي أو معنوي، ولكثرة هذا التغيير اختار التسمية الدالة على المبالغة؛ لأنها مصدر (صرف) فعل كما تقدم ذكر معنى ذلك في اللغة.

والفريق الثاني: اختار اسم (الصرف)، واعتلّ بكونه أخفّ من كلمة (التصريف)، وموافقاً لكلمة (نحو) الثلاثية؛ لأنّ النحو والصرف صنوان⁽²⁾.
رأى العلماء في الصرف والتصريف .

سار مصطلح التصريف، وما يدل عليه، وحدود مسأله، وما يفصلها عن النحو في البحث اللغوي القديم، في رحلة مستمرة من الغرائب، فيطالعنا في كتاب سيبويه باب سماه (باب ما بنت العرب من الأسماء والمصنفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابيه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل⁽³⁾).

ونفهم منه أنّ مصطلح التصريف كان يطلقه العلماء الذين سبقوا سيبويه على ما سمّي في ما بعد بمسائل التمرين والرياضة، أي بناء لفظ على مثال كلمة أخرى، لا سيّما أنّ السيرافي (368هـ)، قد أبان مراد سيبويه بهذا المعنى⁽⁴⁾. وكذلك قال رضي الدين والتصريف على ما

(1) المرجع السابق، ج 1/7.

(2) ينظر، المفتي، شمس الدين أحمد بن سليمان، الفلاح في شرح مراح الأرواح في علم الصرف، طبع في دار الطباعة العامرة باستانبول، ص 3، والسيوطي، جلال الدين، البهجة المرضية في شرح متن الألفية في الصرف والنحو، دار المطبعة المحمودية التجارية، مصر، ص 186.

(3) ينظر، الحديثي، خديجة، أئنة الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، ط 1، بغداد، 1965، ص 24.

(4) المرجع نفسه، ص 6. وما بعدها. في النسخة المطبوعة في دار المطبعة المحمودية التجارية، مصر، ص 186.

حكى سيبويه عنهم هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنيه العرب على وزن ما بنيته ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم⁽¹⁾.

وأما ابن جني (392هـ)، فكان تارة يفرق بين التصريف والاشتقاق كما فعل في كتابه المنصف، فرأى التصريف كما كان عند سيبويه ومن سبقه من العلماء الذين ذكرتهم سابقاً، أي بناء لفظ على مثال كلمة أخرى، والاشتقاق ما يمكن أن يؤخذ من الصيغ من المصدر⁽²⁾.

وتارة أخرى يرى أن التصريف اشتقاق، أي صياغة الأبنية وتحويلها بحسب المعاني⁽³⁾. وجعل أبو حيان (745هـ) في ارتشاف الضرب علم التصريف بحثاً في أحكام الكلم العربية نفسها في حالة الأفراد⁽⁴⁾. وقسمه إلى قسمين: أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليه⁽⁵⁾. فأخرج أحكام ما يلحق الكلمة من أولها، وهي همزة الوصل من مباحث علم التصريف، وأخرج منه كذلك ما يلحقها من آخرها وهي أبواب النسب، ونون التوكيد، والنقاء الساكنين، والوقت⁽⁶⁾.

وقد استقرت مؤلفات المتأخرين على مفارقة غريبة، فالتصريف عندهم هو العلم بأحكام بنية الكلمة، وبما لحروفها من أصالة، وزيادة، وصحة، وإعلال، وغير ذلك. وينقسم إلى قسمين: يبحث الأول في تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير، والتكسير، واسم الفاعل والمفعول، وهو ما أصطلح عليه بالمعنى العملي، ويبحث الثاني في تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها كالزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب وغيرها، وقواعد معرفة ذلك، وهو ما

(1) ينظر، الاسترأبادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، ج 1/ 6-7.

(2) ينظر، ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف: شرح تصريف أبي عثمان المازني، ص 33.

(3) ينظر، خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 33 وما بعدها.

(4) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، ط 1، 1984م،

ج 1/ 13.

(5) ينظر، المرجع السابق، ج 1/ 200-237.

(6) ينظر، المرجع نفسه، ج 1/ 279-300.

الباحثين بتخصيص مصطلح الصرف للمدلول العلمي، ومصطلح التصريف للمدلول العملي،

ليس له ما يؤيده في التأليف، والاستعمال التاريخي⁽¹⁾.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) ينظر، شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة

الرسالة، بيروت، 1980م، ص: 23. انظر أيضاً: (1) ابن جني، التمام في الصرف، دار الفكر، بيروت، 1980م، ص: 17.

الفصل الأول

الأبنية الأساسية للأسماء في شعر حيدر محمود

تعريف الاسم

أبنية الاسم في اللغة العربية

أبنية الأسماء الثلاثية

أبنية الأسماء الرباعية

أبنية الأسماء الخماسية

أبنية الأسماء في شعر حيدر محمود

أبنية الأسماء الرباعية الخماسية في شعر حيدر محمود

تعريف الاسم

الاسم لغة من سما يسمو سموّاً، أي رفعة وعلوّاً، قال الزجاج: معنى قولنا اسم هو مشتق من السموّ، وهو الرفعة، قال والأصل فيه سموّ مثل قنوّ وأقناء، وقال الجوهري والاسم مشتق من سموت، لأنه تنويه ورفعة، وتقديره أفع⁽¹⁾، والذاهب منه الواو؛ لأنّ جمعه أسماء، وتصغيره سُمي⁽²⁾.

واصطلاحاً، قال الخليل: "الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف تحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل: (سعد وعمر)، ونحوهما من الأسماء، بدئ بالعين، وحشيت الكلمة بالميم، ووقف على الراء"⁽³⁾.

وقال أيضاً: "وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين، وتماهما ومعناها على ثلاثة أحرف، مثل: (يد) و(دم) و(فم)، وإنّما ذهب الثالث لعله أنّها جاءت سواكن، وخلفتها السكون مثل: (بَاء يدي) و(بَاء دمي)، في آخر الكلمة، فلما جاء التنوين ساكناً اجتمع ساكنان، فثبت التنوين؛ لأنّه إعراب، وذهب الحرف الساكن، فإذا أردت معرفتها فاطلبها في الجمع والتصغير، كقولهم: (أيديهم) في الجمع، (ويديّة) في التصغير...، والفم أصله (فوة) كما تسرى، والجمع (أفسواه)، والفعل فاه يفوه فوهاً، إذا فتح فمه للكلام"⁽⁴⁾.

والاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان: كخالد وفرس وعصفور ودار وحنطة وماء وغيرها، قال ابن السراج: "الاسم ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً، وغير شخص، فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر، وأما ما كان غير

(1) أي أنّ الوزن الصرفي للفظ اسم هو أفع على اعتبار الأصل سمو، وأنّ المحذوف هو اللام.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (سَمَو).

(3) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، 1980،

ج 49/1 مادة (سَمَو).

(4) المرجع السابق، ج 50/1، مادة (سَمَو).

شخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة، وإنما قلت: (ما دل) على معنى مفرد، لا فرق بينه وبين الفعل إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل، فإن قلت: إن في الأسماء مثل اليوم والليلة والساعة، وهذه أزمنة، فما الفرق بينها وبين الفعل؟ قلنا: الفرق أن الفعل ليس زماناً فقط، كما أن اليوم زمان فقط، فالיום معنى مفرد للزمان، ولم يوضع مع ذلك لمعنى⁽¹⁾، وابن السراج هنا يخلط ما بين الاسم والمصدر والظرف؛ لأنه يجب العلم بأن كل مصدر اسم، وليس كل اسم مصدرًا، فلا يمكن أن أسوي في درجة الاسمية بين كلمات مثل أسد وحجر...، وبين كلمات مثل بكاء وجلوس...

أبنية الاسم في اللغة العربية

لقد أصابت العربية ثروة لغوية واسعة، بما تشعب عن أصولها من أبنية، وصيغ تشتمل على أقسام الكلام، وقد حاول العلماء أن يحصوا صيغ الأسماء، والأفعال لعلمهم يحصون القوالب التي يبني الفصحاء ألفاظهم على مثالها، فما تيسر لأحد منهم أن يستوعب هذه القوالب، بل جاء بعضهم يستترك على صاحبه ما لم يصل إليه الآخر من أبنية الأسماء وغيرها، فكانوا في ذلك يتبعون عملية حسابية في إحصائها، وهذه العملية تأخذ بعين الاعتبار أموراً عدة هي عدد الحروف (الثلاثي المجرد والمزيد، والرباعي المجرد والمزيد، وما يلحق بهما، والخماسي المجرد والمزيد، وما يلحق بهما) في حدود القياس والشاذ، مضروباً كل ذلك باحتمالات تنوع الحركات (الكسرة والضمة والفتحة والسكون) في ثانياً حروف هذه الأبنية، آخذين بعين

(1) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي،

الاعتبار عدم ابتداء الكلمة بساكن في حدود ما جمعوا من شواهد اللغة وشواردها، فوصل عدد أبلية الأسماء مما استخدمه العرب ألفاً ومئتين وعشرة أبلية .

وفصل السيوطي في ذلك فقال: "قال أبو القاسم علي بن جعفر السعدي اللغوي المعروف بابن القطّاع (ت515هـ) في كتاب الأبنية: قد صنفت العلماء في أبنية الأسماء والأفعال وأكثروا منها، وما منهم من استوعبها، وأول من ذكرها سيبويه في كتابه، فأورد للأسماء ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة، وعنده أنه أتى به، وزاد أبو بكر بن السراج اثنين وعشرين مثلاً، وزاد أبو عمر الجرمي أمثلة يسيرة، وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة، وما منهم إلا ترك أضعاف ما ذكر. والذي انتهى إليه وسعنا من البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرّق في تأليف الأئمة ألف مثال ومائتا مثال وعشرة أمثلة"⁽¹⁾، وكان سيبويه قد أحصى ما فوجد أنها ثلاثمائة بناء وثمانية أبنية، واستترك عليه ابن السراج اثنين وعشرين بناءً، وزاد عليها الجرمي أبنية قليلة، وزاد ابن خالويه أبنية أخرى"⁽²⁾.

فهذا العدد من الأبنية يدل على اتساع اللغة، وهو دليل على قوتها، وقدرتها على استيعاب ما يستحدث، ويستجد من ألفاظ تتناسب ومعطيات العصر، فيما يعرف بالتوليد الصرفي لمفردات تدخل طور الحياة اللغوية ضمن القوالب (الأبنية) التي وصلتنا، وقد يكتب لها أن تعيش عمراً طويلاً، أو تفنى وتضمحل.

إنّ هذا الكمّ الهائل من القوالب (الأبنية) الصرفية للأسماء، والتداخل فيما بينها حمل كثيراً من علماء اللغة على القيام بمحاولات مضنية للفصل بين الأسماء، والصفات سواء أكان مشتقاً أم غير مشتق، فقد "قسم سيبويه الأسماء إلى نوعين: قسم يسمى به، وهو الأسماء، وقسم

(1) السيوطي، جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج4/2.

(2) ينظر: البكري، حسين محيسن، البحث اللغوي عند ابن حجر العسقلاني، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب،

بيداد1990م، ص175، "المعجم اللغوي للأبنية"، في: "المعجم اللغوي للأبنية"، ص175.

يوصف به سواءً أكان مشتقاً أم غير مشتق، وسمّاه الصفات، وقد بحث هذين القسمين ولم يفصل بينهما⁽¹⁾.

لكن صعوبة هذا الفصل تقف عند عدد من الأبنية، وعند عملية التداخل فيما بينهما، واشتراكها في قوالب واحدة، فمن أمثلة الأبنية المختلف فيها ما نقله السيوطي: "قال ابن سيده عَجِسَاءً وَقَرِيئًا جعلهما سيبويه اسمين، وجعلهما غيره صفتين، فعَجِسَاءٌ عند سيبويه الظلمة، وعند غيره العظيم من الإبل"⁽²⁾، ومثل ذلك كلمة غُرْنَيْقٌ بوزن فُعْلَيْلٍ، حيث قيل في معناها الشاب الفتى، وقيل إنه طائر، فقال أبو حيان "فعلى هذا يكون اسماً وصفة"⁽³⁾.

وهذا المظهر من مظاهر الاختلاف يتمثل في اختلافهم على معنى الكلمة، وليس اختلافهم على أيهما اسم أم صفة حسب سياقه، وهذا يشبه إلى حدّ ما دخول الأسماء والصفات على الأبنية نفسها، مثل: صَفَرٌ وكَلْبٌ اسمان من بناء فَعَلٍ، وضَخَمٌ وصَعَبٌ صفتان من البناء نفسه، ومثل ذلك قول ابن السراج: "واعلم أن من الأبنية في الثلاثية وغيرها، منها ما يكون في الأسماء والصفات، ومنها ما يكون في الأسماء دون الصفات، ومنها ما يكون في الصفات دون الأسماء، ففَعَلٌ: صَفَرٌ، والصفة: صَعَبٌ، وفِعْلٌ: جَذَعٌ والصفة: نَقَضٌ، وفَعْلٌ: بُرْتُ والصفة: خُلُوٌ، وفَعْلٌ: جَمَلٌ والصفة: حَنَتْ، وفِعْلٌ: كَنَفٌ والصفة: حَنَرٌ، وفَعْلٌ: رَجُلٌ والصفة: حَنَتْ..."⁽⁴⁾، وغير ذلك مما سنبينه لاحقاً.

ومن مظاهر الاختلاط في دلالة الفصل بين الاسم والصفة، أن الصفة إذا كانت غير مطابقة لموصوفها في التذكير والتأنيث حكم لها بحكم الأسماء، "فأما قولهم رجل عِلِيّان فمن

(1) الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 135

(2) السيوطي، جلال الدين، المزهرة في علوم اللغة وألوانها، ج 2/26

(3) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج 1/94

(4) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي،

مؤسسة الرسالة، ط 3، بيروت 1988، ج 3/181.

الوصف بالأسماء؛ لأنها ليست صفة مطابقة للموصوف؛ لأنهم قالوا (ناقة عليان) فوصفوا بها الناقة ولم يدخلوا التاء ومذهبنا أن الصفة إذا كانت كذلك حكم لها بحكم الأسماء" (1)، وهذا يشير إلى شيء يسير من محاولات الفصل المتواضعة؛ لأنه من الصعب الخروج بأمر واضح في الفصل بين الاسم والصفة، وخصائص كل منهما في منهج دقيق شامل، والذي يزيد الأمر تعقيدا هو اختلاف العلماء في تقدير الأبنية الاسمية وتعليلها، والخلاف على ميزانها الصرفي في تقدير الزوائد، وقضايا القياس والسماع والشاذ، وغيرها من المعوقات التي حالت دون الخروج بمقاييس دقيقة في هذا الأمر.

أما مفهوم البناء في اللغة فهو ذلك المقياس اللغوي، الذي هو بالضرورة محكوم بالسماع غالباً، وذلك لأن التزايد في المعاني، ومحاولة التجديد في تركيب الأصوات لا يجوز وقوعه إلا في حالة إدراك اللغة جميعها دفعة واحدة، والاستحواذ على جذور ألفاظها جملة، وهو ما يحتاج إلى جهود أمة كاملة.

واللغة في بقائها وتجديد عوامل الحياة بداخلها، وتطوير استعدادها للتجدد والحدثة، لا بد أن تبنى على أسس ثابتة تفهم في إطارها، وركائز قوية راسخة تضرب في أعماق التاريخ، وهو ما يلاحظ في اللغة العربية التي امتازت بثبات صيغها، وروعة أبنيتها، كما امتازت بتجدد الاشتقاق، وتنوع صيغ الزيادة وحروفها ودلالاتها، مما جعلها عصية شامخة تتحدى تيار الحاضر المضطرب، والمستقبل المتحدي.

أما الاسم المعرب في اللغة العربية، فلا نقل أصوله عن ثلاثة أحرف، ولا تزيد على

خمسة أحرف أصول، وما نقص عن ثلاثة أحرف، فقد حذف بعض أصوله، مثل: 'ينذ ودم وأب

(1) الأشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط1، المكتبة العربية بحلب،

الطبعة الأولى: 1965م، ج1/ 123. نسخة محفوظة من مكتبة جامعة القاهرة، رقم التسجيل: 123/1/123. نسخة محفوظة من مكتبة جامعة القاهرة، رقم التسجيل: 123/1/123.

فوزنها جميعاً (فع)، وأصولها هي: يدو ودمو وأبو، وما زادت أحرفه على خمسة فيحب أن يكون قد زيد فيها مثل: سلسبيل، وخندريس، وعذليب، فوزلها فعليل، فالياء زائدة، ناهيك عن كثير من الأمور التي يتناولها هذا الفصل حسب تقسيم الأبنية.

مع العلم بأن الذي نخصّه بالدراسة في هذا الفصل هو أبنية الاسم الذي يخلو من عنصري الحدث والزمن، أي ليس مصدراً ولا ظرفاً، والذي يخرج من باب الاشتقاق، وكذلك ما لم يكن من جموع التكسير، لأن هذه الدراسة تناولت كل باب من هذه الأبواب الصرفية منفرداً.

أبنية الأسماء الثلاثية

تتعدد أبنية الأسماء الثلاثية، مجردها ومزيدها، فحين تبلغ الأبنية الثلاثية المجردة عشرة أوزان، فإن أبنيتها المزيده تتجاوز ذلك أضعافاً مضاعفة، يقول السيوطي في أبنية الأسماء كلها: "والذي انتهى إليه وسعنا من البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرّق في تأليف الأئمة ألف مثال ومائتا مثال وعشرة أمثلة"⁽¹⁾، وهذا الرقم يشمل جميع أبنية الأسماء، والمصادر، والمستقات، وجموع التكسير.

وتكون الأسماء الثلاثية على ضربين: المجرد والمزيد، نتناوله في هذا الفصل باختصار غير مخل، ليتم في ضوء هذه الأبنية دراسة الأبنية الاسمية في شعر حيدر محمود، والحكم على مدى التنوع اللغوي ومدى شيوع هذه الأبنية في شعره.

(1) السيوطي، جلال الدين، الميزان في علوم اللغة، وأنواعها، ج 4/2، دار الفكر، بيروت، 1405هـ.

أولاً: الأسماء الثلاثية المجردة

الاسم المجرد:

هو ما كانت حروفه أصلية، فلا يسقط منها حرف في أيّ تصريف من تصاريف الكلمة، ولا تؤدي الكلمة المعنى المقصود بدونه، فلو أسقطنا من كلمة أسد على سبيل المثال أيّ حرف من حروفها لاختلّ المعنى، وأدت معنى آخر.

أمّا فيما يخصّ أبنية الثلاثي المجرد، فإنّ المعادلة التالية في توزيع الحركات الثلاث والسكون، وتتأوبها على وزن (فعل) ينتج عنه عدد الأوزان آخذين بعين الاعتبار أنّ الحرف الأول الفاء يتناوب عليه ثلاث حركات؛ لأنّ الكلمة لا تبدأ بساكن في اللغة العربية، أمّا الحرف الثاني العين فتتناوب عليه الحركات الثلاث والسكون في حين، أن الحرف الثالث الفاء فهو الخاص بحركات الإعراب فيكون عدد الأبنية اثني عشر بناءً، يقول ابن السراج: "اعلم: أنّ أقلّ ما تكون عليه الأصول من الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف، تقدر بفاء وعين ولام، فالفاء لا بدّ من أن تكون متحركة؛ لأنه لا يُبتدأ بساكن، واللام حرف إعراب، والعين لا بدّ من أن تكون: إمّا ساكنة وإمّا متحركة، فإذا سكنت كان الثلاثي على ثلاثة أبنية بعدد الحركات: فَعَلْ وفِعْلْ فُعْلْ؛ لأنّ الحركات ثلاث، فكلّ واحد من هذه الأبنية الثلاثة تجيء منها ثلاثة أبنية، والعين مثل متحركة فَعَلْ فَعِلْ فَعُلْ فَتَحْ وَكَسْرٌ وَضَمٌّ، وكذلك يكون من فِعْلٍ (فِعِلْ فِعُلْ)، إلا أنّ فِعْلْ مُطَّرَحٌ لنقل الضمة بعد الكسرة، وكذلك فُعْلْ يكون منه فُعَلْ فُعِلْ وفُعِلْ، ولا يكون (فُعِلْ) إلا في الأفعال دون الأسماء لنقل الكسرة بعد الضمة، فعدد أبنية السواكن الوسط ثلاثة، وأبنية المتحرك العين تسعة؛ فذلك اثنا عشر، يسقط منها (فَعِلْ) في الأسماء والأفعال، ويسقط (فُعِلْ) في الأسماء دون

الأفعال؛ فتكون جميع أبنية الأسماء الثلاثية عشرة أبنية: فَعَلٌ فَعِلٌ فَعُلٌ فَعُلٌ فَعُلٌ فَعُلٌ فَعُلٌ فَعُلٌ فَعُلٌ فَعُلٌ

فَعِلٌ فَعِلٌ⁽¹⁾، وهذه الأوزان العشرة مع الأمثلة عليها هي:

1. فَعِلٌ بفتح الفاء وسكون العين، مثل: بَكَرَ، وَكَعَبَ، وَصَقَرَ.

2. فَعُلٌ بضمّ الفاء وسكون العين، مثل: بُرِدَ، وَخُرِجَ، وَقُقِلَ.

3. فَعِلٌ بكسر الفاء وسكون العين، مثل: جِذَعَ، وَعَجِلَ.

4. فَعِلٌ بفتح الفاء وفتح العين، مثل: جَمَلَ، وَبَطَلَ.

5. فَعِلٌ بفتح الفاء وكسر العين، مثل: فَخَذَ، وَكَتَفَ، وَكَبِدَ.

6. فَعِلٌ بفتح الفاء وضمّ العين، مثل: رَجَلَ، وَعَضُدَ، وَسَبَعَ.

7. فَعِلٌ بضمّ الفاء وفتح العين، مثل: صُرِدَ، وَنَغَرَ.

8. فَعِلٌ بضمّ الفاء وضمّ العين، مثل: طُنَّبَ، وَعُنُقِيَ، وَأُذِنَ.

9. فَعِلٌ بكسر الفاء وفتح العين، مثل: ضَلِعَ، وَعَتِبَ.

10. فَعِلٌ بكسر الفاء وكسر العين، مثل: إِيَلَ وفيه قال سيبويه: "وقد جاء من الاسم اسم

واحد على فَعِلٍ ولم نجد مثله وهو إِيَلَ⁽²⁾.

وإذا أنعمنا النظر جيداً، نستنتج من هذه الأوزان وزن فَعِلٍ ونقصره على كلمات لا

تتعدى أصابع اليد الواحدة، لأنّ ما ذكر دليل على أنّه وزن نادر في اللغة، وقد عدّوه من الأوزان

مع أنّهم استثنوا فَعِلَ، وخصّوه بالأفعال دون الأسماء مع أنّه جاء على وزنه مثال واحد في

اللغة، يقول ابن جنّي فيه: "إنّما هذا يختصّ به الفعل المبني للمجهول، نحو ضُرِبَ وَقُتِلَ، إلا في

اسم واحد، وهو (تُتِلَ)، وهو دويبة كالثعلب وقيل شبيهة بآبن عرس، ولجاء في الأسماء التُّتِلُ

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ج3/180.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4/244، في: "وقد جاء من الاسم اسم واحد على فَعِلٍ ولم نجد مثله وهو إِيَلَ".

علماً، وهو الدُّلُّ بن بكر بن كنانة، ومن بنيه أبو الأسود الدُّلِّي⁽¹⁾، وكان على ابن الحاجب عدم الاعتداد بهذا الوزن لندرته حين تناول هذا الموضوع ، فقال: "و للاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية و القسمة تقتضي اثني عشر، سقط منها فُعِلَ و فِعِلَ استئقلا و جعل الدُّلُّ منقولاً"⁽²⁾.

ثانياً: الأسماء الثلاثية المزيدة

إن أبنية الأسماء الثلاثية المزيدة بصورة عامة كثيرة، نجدها هنا وهناك في كتب اللغة ومعاجمها، وإن كثيراً منها ليس له استعمال في زمننا هذا، فلا يتناولها الأدباء ولا المفكرون ولا الكتاب من أهل اللغة، ولكننا نسمع في بلادنا العربية أسماء غريبة لأعلام من الناس، أو أسماء أصناف من النباتات في العطارات العربية من أمثلة هذه الأسماء: الأشْقِيل: وهو بصل الفار، الأنيسون: الاسم الشائع يانسون، البُعَيْرَان: لغة أهل اليمن في القيصوم، جَلَنار: زهر الرمان، جَنْجَلان: السمس، رَيْهَقَان: الزَّعْفَرَان، الطَّرْتُوث: ذكره الخليل بن أحمد على أنه نبات كالقطر، وغير ذلك من الأسماء ذات الأوزان الغريبة⁽³⁾، أو أسماء لحيوانات ودواب عرفت أسماؤها، واشتهرت بين الناس، وأوزانها غريبة وتكاد تكون ميتة؛ لأنها لا تستخدم في لغة الأدباء والمفكرين والكتاب، حتى أن بعضهم يستهجن وجودها في اللغة ويعتبر القائل بها عامياً ويجاري لغة العامة، ولذا؛ فإن تتبع الأبنية العربية في لغة الكتاب والشعراء هو من عوامل الحفاظ على هذه اللغة.

(1) ابن جنِّي، المنصف، شرح تصريف أبي عثمان المازني، ج 20/1.

(2) ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، ج 9/1.

(3) ينظر، الخزرجي، عمار سالم، معجم الأعشاب الطبية، دار الهادي للطباعة والنشر، ط 1، 2008م، والألفاظ

مرتبعة بحسب حروف الهجاء دون إعادة الكلمات إلى جذورها الثلاثية. انظر: ابن جنِّي، المنصف، شرح تصريف أبي عثمان المازني، ج 20/1.

والأسماء الثلاثية من حيث الزيادة تقسم إلى:

أ) الأسماء الثلاثية المزيدة بحرف

وأوزانها كثيرة جداً نجملها فيما يلي مع عدم ذكر الأبنية المهجورة و النادرة، وأهم هذه

الأبنية⁽¹⁾: المزيد بالهمزة أولاً: (أَفْعَل: أَيْدَع وَأَفْكَل)، (إَفْعَل: إِصْنَع وإِئْرَم)، (إِفْعِل: إِثْمِد)، (أَفْعَل: أَثْلَم)، (أَفْعِل: أَصْنِيع) ، (أَفْعَل: أَنْزُح وَأَجْزُب).

زيادة الياء أولاً: (يَفْعَل: يَزْمَع وَيَلْمَق).

زيادة الميم أولاً: (مَفْعَل: مَحَلَب)، (مَفْعَل: مُنْخَل وَمُنْصَل)، (مَفْعَل: مَقْرَبَة ومَكْرَمَة)، وبقية أوزان الميم الزائدة هي تدخل في مجال المشتقات.

زيادة التاء أولاً: (تَفْعَل وتَقْدُمَة لطليلة الخيل)، (تَفْعَل: تَنْزُرْأ وتُرْخَم)، (تَفْعَل: تَضُئِب)، وربما تكون مدينة تَدْمُر من هذا القبيل، أما بقية الأوزان المبدوءة بالتاء فهي نادرة، ولم يذكر في كل منها إلا مثال أو مثالان.

أما فيما يخص زيادة النون والهاء أولاً التي وردت في بعض المصادر القديمة، فإن هذه الأفعال تعدّ رباعية أو ملحقة بالرباعية ، نحو: نرجس وهجرع وهزير وغيرها، يقول أبو حيان الأندلسي: "فأما زيادة الهاء قبل الفاء فنفاه بعضهم ، وجعل ما ورد يوهم ذلك أصلاً ، وأثبتته بعضهم"⁽²⁾.

(1) تنظر هذه الأبنية وغيرها في المراجع التالية: ابن القطّاع الصقلي، أبو القاسم علي بن جعفر (ت515هـ)،

أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة ، 1999م،

ص93 وما بعدها، السيوطي، المزهري في علوم اللغة، ج4/2 وما بعدها، والممتع في التصريف لابن

عصفور، ج1/62 وما بعدها، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1/29 وما

بعدها.

(2) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1/27 وما بعدها، والممتع في التصريف لابن عصفور، ج1/62 وما بعدها، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1/29 وما بعدها.

وزيادة الألف بعد الفاء: (فاعل: كاهل وساعد وعاتق وشارب الرجل)، (فاعل: خاتم ودائق وطابع) ، أمّا ما كان مضموم العين (فاعل)؛ فلم يرد من وزنه إلا كابل، وهو اسم بلد، وقد ذكره ابن عصفور، وقال بأنه أعجمي⁽¹⁾، وزيادة الألف ثالثة: (فَعَال: غَزَال وسَحَاب وجَنَاح)، (فَعَال: حِمَار وجِرَاب وقِرَاب وسِرَاط)، (فَعَال: غُرَاب ودُخَان وسُعَاد)، (فَعَالَة: قَرَابَة وزَرَابَة ونَعَامَة)، (فَعَالَة: عِصَابَة وقِلَادَة)، (فَعَالَة: خُلَاصَة).

زيادة الواو ثالثة: (فَعُول: عَمُود وقُلُوص وخَرُوف وقُدُوم وتَبُوك)، (فَعُولَة: العَرُوبَة يوم معروف والحَزُومَة البقرة عند هذيل)

زيادة الياء ثالثة: (فَعِيل: بَعِير وكَثِيب وعَسِيب)، (فَعِيل: حِمِير) .

أما زيادة الميم والنون والهاء واللام ثالثاً، فأبنيتهما إمّا أن تكون في موضع خلاف على كونها ثلاثية مزيدة، أو رباعية، أو ملحقة بالرباعي، وإمّا أن تكون نادرة، ومثال ذلك وزن فَعِيل، وجعلوا مثاله كلمة تَهَلَّب حيث جعله سيبويه من الرباعي المجرد⁽²⁾

وزيادة الألف المقصورة رابعة: (فَعَلَى: سَلَمَى وَلَيْلَى)، (فَعَلَى: الشَّعْرَى والدَّقَلَى)، (فَعَلَى: حُمَى وزَلْفَى وبُشْرَى) . أمّا زيادة الميم والنون والواو والسين والهاء واللام رابعاً، فأبنيتهما إمّا أن تكون في موضع خلاف على كونها ثلاثية مزيدة، أو رباعية أو ملحقة بالرباعي ، وإمّا أن تكون نادرة.

ب) الأسماء الثلاثية المزيد بحرفين

وهذان الحرفان المزيدان إمّا أن يجتمعا أو يتفرقا، حيث تكون الأبنية المزيدة بحرفين على النحو التالي:

(1) الأشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق، فخر الدين قباوة، ط1، المكتبة العربية بحلب،

1965م، ج1/81

(2) سيبويه، الكتاب، ج2/335، (أبو الحسن علي بن حمزة) سيبويه، معجم سيبويه، معجم زيادة الألف، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1402هـ

الحرفان المجتمعان في الأوزان التالية بعد إقصاء الأوزان النادرة، والأوزان الخاصة

بجموع التكسير، والأوزان المختلف بأصل أمثلتها، مثل كلمة (فرناس فعنال)، و(فرنوس

فعنول)، فقد رفض ابن عصفور أن يكون وزنه فعنول، فقال: "وأما فرنوس ففعول، وهو اسم،

ولا يكون مشتقاً من الفرس، لأنّ فعنولاً ليس من أبنية كلامهم"⁽¹⁾، وهذه الأوزان هي: (فَوَاعِلُ:

صَوَاعِقُ وَغَوَارِضُ)، (فِعْوَالُ: سِرْوَالٌ وَعِصْوَادُ)، (فُعَالُ: خُطَّافٌ وَكُلَّابٌ)، (فِعَالُ: حِنَاءٌ وَقِنَاءٌ)،

(فَعَالُ: شَوَالٌ وَصَوَانٌ لِلْحَجَارَةِ الصَّلْبَةِ)، (فَعُولُ: سَقُودٌ وَكُلُوبٌ)، (فَعِيلُ: سَكِينٌ وَبِطِّيخٌ وَمَرِيخٌ

وهو النجم المعروف وَتَيْنٌ)، (فُعِيلُ: عَلَيقٌ وَقَلَيْسٌ وهو بناء أبرهة الحبشي وفَلِيقٌ وَزَلِيقٌ نوعان

من الخوخ)، (فَعْلَانُ: سَعْدَانٌ وَعَدْنَانُ)، (فُعْلَانُ: ذُكَّانٌ وَعُثْمَانُ)، (فِعْلَانُ: ضَبْنَعَانٌ وَسِرْحَانُ)،

(فَعْلَانُ: كَرَوَانٌ وَرَتَشَانُ)، (فَعْلَوْتُ: رَغَبْتُ وَرَهَبْتُ)، (فَعْلَيْتُ: عَفَرْتُ وَعَزَوَيْتُ)، (فَعْلَوْنُ:

زَيْتُونٌ وَمَيْسُونٌ)، (فَعْلَيْنُ: غَسْلَيْنِ وَسِرْجَيْنِ)، أما بناء فَعِيلَةٍ فلم يأت منه إلا وصف وهو الزُمَيْلَةُ

وهي للضعيف الجبان⁽²⁾، إلا أن لهذا الوزن "في زمننا اسماً لنبات معروف وهو الخُبَيْزَةُ، يقول

الشاعر حيدر محمود: "واقْتَلَعْتُ أَشْجَالَ الْخُبَيْزَةِ وَالزَّعْتَرِ"⁽³⁾، وكذلك الأطفال يبنون على هذا

الوزن، فيسمّون لعبتهم الزُقَيْطَةَ"⁽⁴⁾.

الحرفان المنفصلان: (أَفَاعِلُ: أَدَابِرٌ وَأَجَارِدُ)، (فَاعُولُ: مَاعُونٌ وَطَاوُوسٌ صَابُونُ)،

(فَعِيلُولُ: قَيْصُومٌ وَخَيْشُومُ)، (فَاعُولَةٌ: بَاكُورَةٌ وَطَاوُونَةٌ)، (يَفْعُولُ: يَرْبُوعٌ وَيَعْسُوبٌ وَيَرْمُوكُ)،

(يَفْعِيلُ: يَقْطِينٌ وَيَعْقِيدُ وَيَعْضِيدُ)، (أَفْعَلَى: أَجْفَلَى وَأَوْقَلَى).

(1) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1/ 117

(2) ينظر، ابن القطّاع الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص247.

(3) محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص149 .

(4) الزُقَيْطَةُ: لعبة من التراث الشعبي عند الأطفال في الأردن. انظر: التراث الشعبي عند الأطفال في الأردن، د. محمد العبدون، ص149.

ج) الأسماء الثلاثية المزيد بثلاثة أحرف

وهنا نورد للأسماء أبنيتها الثلاثية المزيدة بثلاثة أحرف باختصار بعد إهمال الأبنية النادرة والمختلف على كونها ثلاثية أو رباعية، وهذه الأوزان مقسمة حسب اجتماع حروف الزيادة أو افتراقها، وهي:

الحروف الثلاثة مجتمعة: (استَفْعَل: استَبْرَقَ)، (فَعْلَوَان: عُنْفَوَان وعُنْظَوَان)، (فَعْلِيَاء: كَبْرِيَاء).

الحروف الثلاثة المتفرقة: (أَفْعَلَان: أَقْحَوَان وأَرْجَوَان)، (أَفْعِلَاء: أَرْبِعَاء وأَجْبِلَاء وأَرْمِدَاء)، (مِفْعَلَان: مِهْرَجَان)، (فَاعِلَاء: قاصِعَاء وناقِفاء وراهِطَاء)، (فَوَعْلَان: لَوَيْيَان وحوَتْنَان)، (فَوَعِلَاء: لَوَيْيَاء)، (فَيْعْلَان: خَيْرَان وأَيْهَقَان)، (فُعَّالِي: خُبَّازِي وخُضَّارِي وحوَّارِي).

أمَّا الأسماء الثلاثية المزيدة بأربعة أحرف، مثل (فَاعُولَاء: عاشوراء وساموعاء وخابوراء)، والمزيدة بخمسة أحرف، مثل (فَعْقِيلِيَاء: بريطيَاء وقرقيسياء)، فإنها من الأبنية النادرة، وبعضها مختلف في صحتها بين القبول والرفض⁽¹⁾.

أبنية الأسماء الرباعية

الاسم الرباعي المجرد هو: "ما كان على أربعة أحرف ليس منه حرف اعتلال، نحو جعفر وبرثن"⁽²⁾، وخلت هذه الأحرف من الزيادة، وهي أقل وجودًا في اللغة العربية من الأسماء

(1) ينظر، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب ج 1/ 56، وابن عصور، الممتع في التصريف، ج 1/

(2) ابن القطائع، أبنية الأسماء والأفعال والمضار، ص 292.

الثلاثية المجردة، وهي كما هو الحال بالأسماء الثلاثية، فإن الأسماء الرباعية الأصول تقسم إلى

الرباعي المجرد والرباعي المزيد، وقد جاءت أبيئها على النحو التالي:

أولاً : الأسماء الرباعية المجردة

للأسماء الرباعية المجردة ستة أبنية: خمسة وقع عليه إجماع علماء العربية، والسادس مختلف فيه، يقول ابن السراج: "أبنية الأسماء الرباعية خمسة أبنية فَعَلَّ فَعَلَّ فَعَلَّ فَعَلَّ فَعَلَّ"⁽¹⁾، وكلها ساكنة العين ما عدا بناء واحد ساكن اللام، إذ لا بد في الرباعي من إسكان عينه أو لامه حتى لا تتوالى أربع متحركات في كلمة واحدة، وهذا غير جائز صوتياً مثلما أنه لا يجوز التقاء ساكنين، والأصل في أبنية الرباعي أن يكون هناك ثمانية وأربعون بناء، وذلك من خلال العملية الحسابية التالية: الفاء يتناوب عليها ثلاث حركات؛ لأنه لا يجوز الابتداء بالساكن، وللعين ثلاث حركات وسكون، ولام الأولى ثلاث حركات وسكون، واللام الثانية حرف إعراب، فتصبح ثمانية وأربعين بناء، يسقط منها ثلاثة أبنية منعاً لالتقاء الساكنين بسبب تناوب حركات الفاء الثلاث مع التقاء ساكني العين واللام الأولى، لتصبح الأبنية المحتملة خمسة وأربعين، وهذه النتيجة الأخيرة تصطدم بعائق صوتي آخر، وهو منع توالي أربع حركات فتكون الأبنية التي تتوالى فيها أربع حركات، هي سبعة وعشرون بناء، فيبقى مناسب منها لقواعد اللغة الصوتية ثمانية عشر بناء، إلا أن المستخدم منها الأبنية الستة التالية:

1- فَعَلَّ: جَعَفَرٌ وَخَرَدَلٌ وَعَنْبَرٌ وَجَنْدَلٌ وَتَعَلَّبَ.

2- فَعَلَّ: زَبْرَجٌ وَزَيْتِيرٌ وَقِرْطِمٌ.

3- فَعَلَّ: قُلُقُلٌ وَقُنُقُذٌ وَبُرْتُنٌ جُخْذَبٌ.

4- فَعَلَّ: دِرْهَمٌ وَقِلْعَمٌ وَضِفْدَعٌ وَزَيْبُقٌ.

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ج3/181

5- فِعْلٌ: فِطَحَلْ وَفِطَطَرْ وَصِقَعَلْ.

6- فَعْلٌ: طَحْرِبَةٌ.

وهذه الأبنية الأصلية في الرباعي المجرد لها ما يلحق بها في البناء، وهي الأبنية

المزيدة بالإلحاق ببناء فَعْلٌ، وهذه الأبنية هي:

1. فَعْلَلْ لتكرار الحرفين الأخيرين، نحو: مَهْدَدَ وَقَرَدَدَ.

2. فَوَعَلْ، نحو: كَوَثَّرَ وَكَوَكَبَ وَحَوَقَلَ.

3. فَيَعَلْ، نحو: يَنْطَرُ.

ثانياً: الأسماء الرباعية المزيدة

وهي مزيدة إمّا بحرف أو بحرفين، أو بثلاثة أحرف، وذلك ليصل بناء الاسم الرباعي

إلى سبعة أحرف، وهذه الزيادة تخرج إلى فوائد، يقول ابن فارس: "ومن سنن العرب الزيادة في

حروف الاسم، ويكون ذلك إمّا للمبالغة وإمّا للتشويه والتقبيح. سمعت من أثق به قال: تفعل

العرب ذلك للتشويه، يقولون للبعيد ما بين الطرفين المفرط الطول "طَرِمَاح"، وإنما أصله من

"الطرح"، وهو البعيد، لكنه لما أفرط طوله سمي طرماًحاً، فشوهوا الاسم لما شوهت الصورة،

وهذا كلام غير بعيد، ويجيء في قياسه قولهم "رَعَشَنَ" للذي يرتعش، و"خَلَبَنَ"، و"زُرُقَمَ" للشديد

الزرق، و"صِلْدِمَ" للناقة الصلبة، والأصل "صلد"، و"شَدَقَمَ" للواسع، ويكون من الباب قولهم للكثيرة

التسمُع والتتنظر "سِمَعْنَةً، نِظْرَنَةً"⁽¹⁾، وهذه الأبنية المزيدة من حيث عدد الحروف هي:

(1) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصحاح في فقه اللغة، مؤسسة بدران، بيروت، 1963، ط1، ص22.

أ. الأسماء الرباعية المزيدة بحرف

وأشهر هذه الأبنية هي:

(فَعْلَال: قِرْطَاس وسِرْدَاب وقِنَطَار)، (فَعْلُول: فِرْدَوْس وحِرْنُون)، (فُعْلُول: عُصْفُور وعُسْلُوج)، (فَعْلُول: بَرْعُوم وصَنْدُوق)، (فَعْلُول: بَرَهْوت و حَلَزُون)، (فَعْلَال: صُلَّال وقَشْعَام)، (فُعْلُل: صُعُرُ وزُمُرْد)، (فَعْلِيل: بِرْطِيل وقِنْسِيل)، (فَعْلَعَل: زَبَعْبَق)، (فَعْوَل: فَدَوَكْس)، (فَعْلَل: سَمِيدَع)، (فَعْلَل: قِرْنَل)، (فَعْلَل: شَفْلَح).

ب. الأسماء الرباعية المزيدة بحرفين

وأشهر هذه الأبنية هي:

(فَعْلَلِيل: زَمَهْرِير ومَهْدَلِيْق ومَرْمَرِير)، (فَعْلَلُول: حَذَرْقُوت وحَضَرْمُوت)، (فَعْلَلُول: عَضَرْقُوط ومَرْدَقُوش)، (فَعْلَلَان: زِبَرْقَان وطَرْقِسَان)، (فَعْلَلَاء: قَرْقُصَاء)، (فَعْلَلِيل: قُشْعَرِيرَة)، (فَعْلَلَاء: سَلْحَقَاء)، (فَعْلَلُول: خَيْتَعُور وفَيْلَكُون)، (فَعْلَلِيل: عَنْدَلِيل ومَنْجَبِيْق وزَنْجَبِيل)، (فَعْلَلَال: جُلْنَار)، (فَاعْوَل: فالوْدَج).

ج. الأسماء الرباعية المزيدة بثلاثة أحرف

يزاد على الرباعي الأصول ثلاثة حروف في ثمانية أبنية فقط، وهذه الأبنية نادرة الاستخدام في اللغة، وهي: (فَعْوَلَلَان: عَبْوَتْرَان)، (فَعْلَلَلَاء: بَرْنَاسَاء)، (فَعْلَلَلَاء: جُخَادِبَاء)، (فَعْلَلَلَان: هَزَنْبَرَان)، (فَعْلَلَان: عَقْرَرَان)، (فَعْلَلَلَان: عُرَيْقُصَان)، (فَعْلَلَلَان: عَبْيُتْرَان)، (فَعْلَلَلَان: عَقْرَبَان وهو العقرب الذكر).

أبنية الأسماء الخماسية

وهذه الأبنية هي الأقل وروداً في اللغة العربية على الرغم من كثرة احتمالات اشتقاقها، ففي حين كانت أبنية الثلاثي المجرد اثنا عشر بناءً، والمستخدم منها في الأسماء عشرة، فإنها في الرباعي المجرد جاءت على ثمانية عشر بناءً محتملاً، والمستخدم منها ستة أبنية، أما في أبنية الخماسي المجرد فإن احتمال الأبنية هو مئة واثنان وتسعون بناءً، يحذف منها واحد وعشرون بناءً منعاً لالتقاء الساكنين فيبقى مئة وواحد وسبعون بناءً وهذا هو العدد الذي أشار له علماء العربية، فتناسوا قضية صوتية هامة وهي منع توالي أربع حركات، ولذلك نحذف من العدد السابق واحداً وثمانين بناءً منعاً لتوالي أربع حركات، فيبقى تسعون بناءً محتملاً مطابقاً لقواعد اللغة الصوتية، إلا أن المستخدم منها هو خمسة أبنية، هذا في المجرد فقط.

وهي كما هو الحال بالأسماء الثلاثية والرابعة، فإنّ الأسماء الخماسية الأصول تقسم إلى الخماسي المجرد والخماسي المزيد، وقد جاءت أبنيتهما على النحو التالي:

أولاً : الأسماء الخماسية المجردة

قال ابن القطاع: "الاسم الخماسي ما كان على خمسة أحرف ليس فيه حرف اعتلال"⁽¹⁾،
أمّا أبنية الخماسي المجرد فهي خمسة أبنية، يقول ابن السراج: "أبنية الأسماء الخماسية أربعة
التي ذكر سيبويه، وهي خمسة مع بناء لم يذكره سيبويه: فَعَلَّلَ فَعَلَّلَ فَعَلَّلَ فَعَلَّلَ فَعَلَّلَ"⁽²⁾،
والأصل أن تكون أبنيتهما تسعين بناءً نتيجة المعادلة التالية: نضرب الأعداد حسب تناوب
الحركات على كل حرف، وحذف الأبنية التي تتعارض مع قواعد اللغة الصوتية ، فيكون الناتج
حاصل ضرب الأعداد ثلاث وأربعة وأربعة وأربعة فيكون العدد مئة واثنين وتسعين بناءً، ينقص

(١) ابن القطّاع الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص 316

(2) ابن السراج، الأصول في الذخوع، ج 3/184.

واحد وعشرون بناءً منعاً لالتقاء الساكنين، وينقص واحد وثمانون بناءً منعاً لتوالي أربع حركات، وبهذا تبلغ الأبنية تسعون بناءً محتملاً، لم يستخدم العرب منها سوى خمسة أبنية، والأمثلة عليها قليلة جداً بالنسبة إذا ما قورنت بأمثلة الثلاثي أو الرباعي أيضاً، وهناك من ذكر أكثر من ذلك من الأبنية الخماسية المجردة، وهذه الأبنية هي⁽¹⁾:

1. فَعَلَّ: سَفَرَجِلْ وَشَمَرْدَلْ وَصَلَخْدَمْ وَفَرَزْدَقْ وَزَبَرَجْدْ.

2. فَعَلَّ: قَرِطَعِبْ وَجَنْبَتْرَ وَجَرَدَحَلْ.

3. فَعَلَّلَ: قَهَبَسَ.

4. فَعَلَّ: قَبَعَثَ وَخَزَعَ عِلَّ خُبَعَثَ.

5. فُعْلَل: هُنْدَلَع.

6. فَعَلَّلَ: جَمَحَرَش وَقَهْبَلَس.

7. فُطِّلَ: قُسِّبَ.

8. فَعَلَّ: بَرَطَنَج.

9. فَعَّلَ : عَقَرْتُ طَلًا.

10. فَعَّلَ: سَبَّغَ طَرَّ.

الأسماء الخماسية المزيدة

يزاد على الاسم الخماسي الأصول حرف واحد فقط فيصير بذلك ستة أحرف، وذلك؛ لأنه ليس له فعل يكون عليه مصدره، ومع ذلك وردت أبنية خماسية، وزيد عليها حرفان، ومثال ذلك "وعلى فعلايل نحو مغناطيس" ⁽²⁾، وعلى هذا يعلق أبو حيان قائلاً: "فإن صحَّ وكان عربياً،

(1) ينظر، ابن القطّاع الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص 316-317.

(2) المرجع السابق، ص 318. السيرة النبوية، الجزء الثاني، ص 318.

كان ناقصاً لقولهم: الخماسي لا يلحقه إلا زيادة واحدة أو يكون شاذاً فلا ينقض" (1)، وأشهر أبنية الخماسي المزيد هي: (فَعْلُلِيل: عُنْدَلِيلِب)، (فُعْلُلِيل: خَزَعْبِيل)، (فَعْلُلُول: عَضْرُقُوط)، (فَعْلُلِيل: مَنَجْنِيْق)، (فَعْلُلُول: شَمَرُطُول).

وبعد هذا العرض لأبنية الأسماء العربية الثلاثية والرباعية والخماسية، مجردها ومزيدها، ننتقل إلى عملية عرض لمفردات الأبنية في ديوان "في البدء كان النهر" للشاعر حيدر محمود، لنرى مدى التوافق والاختلاف في استخدام الشاعر لهذه الأبنية الاسمية، كون القصائد في هذا الديوان هي من الشعر الحر الذي يسمح بالتجدد والانطلاقة، ويدعو الشاعر إلى التحليق في فضاءات الكلمة.

لا بد لنا من أجل أخذ أحكام عامة على لغة الشاعر حيدر محمود، من القيام بجمع وتبويب مفردات الشاعر في كل موضوع، لملاحظة الأبنية الأكثر استخداماً والأبنية المهجورة، ومظاهر التجديد في البناء اللغوي، وملاحظة إحياء الأبنية، وبيان المخالفات اللغوية التي وقع بها الشاعر، كون الفطرة اللغوية في زمننا هذا نادرة ووقوع الأدباء، أو حتى علماء اللغة في الخطأ اللغوي شيء لا مفر منه.

وفيما يأتي عرض لأبنية الأسماء وأمثلةها في ديوان "في البدء كان النهر" للشاعر حيدر محمود، لنرى مدى التطابق اللغوي للبنى الصرفية لأبنية الأسماء مع ما ورد عند علماء العربية واتفقوا عليه، ونلاحظ قدرة الشاعر في استحداث أبنية عدت نادرة أو مهجورة، ونبين مدى التوافق اللغوي للغة الشاعر، ومدى التمكن اللغوي عند هذا الشاعر، وأدوات البراعة التي امتلكها.

(1) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج2/34، في الأبنية.

أهنية الأسماء الثلاثية في شعر حيدر محمود
(أ) أهنية الأسماء الثلاثية المجردة في الديوان⁽¹⁾:

الرقم	أهنية الأسماء الثلاثية المجردة	الأسماء الثلاثية المجردة في ديوان " من البدء كان النهر " للشاعر حيدر محمود مع أرقام الصفحات	ملاحظات عامة
1	فَعْل	وَجْه (8)، بَذْر (12)، النَّهْر (17)، قَلْب (17)، طَقْسَه (18)، الكَوْن (20)، الْبَحْر (21)، اللُّون (24)، عَتَمَتِهَا (26)، ظَهْر (33)، نَعْل (35)، كَف (36)، أَرْض (37)، وَرْد (38)، نَفْس (42)، شَمْس (42)، سَوَظ (43)، عَيْن (47)، اللَّيْل (53)، السَّطْر (54)، فَخَذ * (55)، الْقَمَح (58)، التَّلَج (60)، السَّرَج (60)، بَيْت (61)، الكَلْب (62)، أَلْف (63)، الجَمْر (69)، فَصَل (71)، السَّعْف (74)، النَّفْط * (75)، وَشْم * (77)، التَّلَج (85)، شَمْس (87)، الهَيْل (88)، رَمَل (88)، الجَمْر (91)، الخَمْر (91)، نَخْلَة (92)، النَّمْل (92)، شَمْعَة (93)، رَقْم * (98)، خَذ (98)، ثَذِي (99)، لَخْم (99)، عَظْم (99)، حَرْب (101)، الوَخْل (102)، صَنْدَر (107)، صَخْر (107)، عَبْد (107)، رَأْس (109)، السَّيْل * (111)، البَيْت (113)، جَذْع، سَعْف (121)، خَصْر (136)	* انظر الحاشية (2)
2	فُعْل	الجُعْفِي * (11)، سَمَها (12)، الرُّوح (35)، غُول (29)، رُوح (54)، اللُّعْبَة (57)، المُّهْر (60)، الجُرْح (92)، عَش (93)، الزُّغْب (93)، صُورَة (97)، العُشْب (99)، فُرْصَة (105)، الجُرْح (115)، الحَلْم (119)	* انظر الحاشية (1)

(1) حيدر محمود، ديوان في البدء كان النهر، دار اليازوري للنشر، عمان، 2007، ينظر الأمثلة في الجدول حسب أرقام الصفحات في الديوان .

(2) * فَخَذ بفتح وسكون، وفَخَذ بفتح وكسر لغتان ومعناه العضو ما فوق الركبة إلى الورك، ينظر، مصطفى، إبراهيم وآخرون ، المعجم الوسيط، ط3، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة فخذ.
* النفط بفتح اللون وكسرها لغتان انظر المعجم الوسيط. * الوشم تأتي اسماً ومصدرأ والسياق هنا أراد الاسم وهي العلامة في الجلد * الرِّقْم بسكون القاف بمعنى الخط الغليظ والعلامة، والرمز المستخدم في الحساب انظر المعجم الوسيط، وقد جاءت موافقة للمعجم والعامة نقرأها بفتح القاف وهو خطأ لغوي شائع، ومع ذلك استخدم الشاعر كلمة رَقْم بفتح القاف، فهو جعلها ساكنة القاف لمعنى العلامة وبفتح القاف للرمز المستخدم في الحساب.

الاسم الجاري، وهي مصدر الفعل ثلاثي إلا أنها تختلف في مداولها بين الاسم والمصدر.

3	فَعْل	الذَّنْبُ(9)، الكَلِمَةُ*(26)، رَيْحٌ(53)، مِلْحٌ(58)، الطَّيْنُ(62)، الرَّيْحُ(92)، الشَّعْرُ(97)، طِفْلٌ(98)، كَيْسٌ*(103)، رِمَشٌ*(103)، دِيكٌ(105)، جِسْرٌ(108)، سِجْنٌ(121)	* انظر الحاشية (2)
4	فَعْل	الحَمْلُ*(9)، المَاءُ*(18)، الأَرْقُ(20)، جَبَلٌ(30)، الثَّرَى(33)، طَلَلٌ(33)، حَجَرٌ(34)، اللَّبَابُ(36)، بَدَدٌ(39)، وَلَدٌ(40)، عَدَدٌ(42)، الأَبَدُ(43)، الرَّمْدُ(44)، جَسَدٌ(45)، شَفَاةٌ(56)، وَطَنٌ(58)، قَارٌ*(58)، القَلَمُ(61)، نَارٌ(62)، مَدَى(80)، كَرَكٌ*(81)، العَسَلُ(85)، سَاحَةٌ(88)، القَطَا(93)، رَقَمٌ(108)، القَمَرُ(121)،	* انظر الحاشية (3)
5	فَعْل	كَبِدٌ(15)، مَلِكٌ(86)، كَتَفٌ(121)،	
6	فَعْل	رَجُلٌ(97)،	
7	فَعْل	الدُّجَى(114)	
8	فَعْل	أُذُنٌ(55)، عُنُقٌ(56)، أَفُقٌ(87)،	
9	فَعْل	الحِمَى(70)،	
10	فَعْل	لا يوجد أمثلة لأنّ العلماء لم يذكروا منها سوى كلمة إيل	

(1) * الجُعْفَى كلمة مولدة لم أجدّها في المعجم يبدو مأخوذة من جَعَفَ بمعنى صرع وضرب به الأرض بنظر المعجم

الوسيط

(2) * الكَلِمَةُ بكسر وسكون والكَلِمَةُ بفتح وكسر بمعنى اللفظة الواحدة. * الكَرَسُ كلمة محدثة وافق عليها علماء العصر الحديث والجمع أكياس. * رِمَش بكسر الراء اسم لشعر العين والمصدر بفتح الراء وهي كلمة أهملت من المعجم الوسيط.

(3) * الحَمَلُ بفتح وفتح هو صغير الخروف وهو مطابق للمعجم. * كلمة الماء على وزن فَعْل بفتح العين لأن الثلاثي الأجوف تقلب ياءه وواؤه ألفاً إذا كان مفتوحاً وسبق بفتح. * الكَرَك اسم مدينة جنوب الأردن.

* قَارٌ الزفت انظر المعجم الوسيط، ولذلك أراد الشاعر التشبيه بقلوبه وسماؤك قَارٌ أروجه الشبه بمدة العواد.

ب . أبنية الأسماء الثلاثية المزيدة في الديوان :

الرقم	أبنية الأسماء الثلاثية المزيدة	الأسماء الثلاثية المزيدة في ديوان " في البدء كان النهر " للشاعر حيدر محمود مع أرقام الصفحات	ملاحظات عامة
1	المزيدة بحرف	فَعْلَى : الدُّفْلَى * (19) ، فَعَال : عَبَاءة (23) ، السَّمَاء (48) ، الرَّمَاد (69) ، الْكَمَان * (83) ، يَمَام (93) ، حَمَام (94) ، هَوَاء (94) ، خَيَال (103) ، سَحَابَة (124) ، فَعَال : غُبَار (58) ، دُخَان (58) ، التُّرَاب (64) ، مُدَام (78) ، حُسَام (79) ، فُوَاد (81) ، فَعَال : طِلَاء (63) ، ذِمَام (79) ، لِسَان (83) ، قِطَار (92) ، شِرَاع (117) ، فَعِيل : الْجَحِيم (49) ، النَّسِيم (50) ، الْجَزِيرَة (73) ، مَلَيْكَة (86) ، مَدِينَة (96) ، رَصِيف (98) ، نَبِيذ (109) ، سَبِيل (119) ، رَغِيف (129) ، فَعُول : السَّمُوم (53) ، رِسُول (80) ، فَاعِل : مَازِن (90) ، قَافِيَة (91) ، رَاحَة * (94) ، حَائِط (103) أَفْعَل * : امْرَأَة (84) ، فَاعِل : عَالَم (75) ، مِفْعَل : مَشْجَب * (112)	* انظر الحاشية (1)
2	المزيدة بحرفين	فَاعُول : كَافُور (12) ، حَاكُورَة * (116) فَعْلَان : الجَوَانِي * (29) ، بُرْكَان * (28) ، فَعْلَان : إِنْسَان (29) ، فَعْلَان : شَرِيَان (114) ، إِفْعِيل : إِكْلِيل * (13) ، إِفْعَل : إِسْفَنَج * (28)	* انظر الحاشية (1)

(1) * الدُّفْلَى بضم الدال خطأ لغوي والصحيح الدُّفْلَى بكسر الدال وهو نبات مزهر كالورد الأحمر.

الكَمَان آلة موسيقية وهي كلمة معربة عن الفارسية. ينظر المعجم الوسيط مادة كمن في الديوان " في البدء كان النهر " للشاعر حيدر محمود.

* وزن أفعل للاسم كأمراء لم أعر عليه في معجم الأبنية الصرفية. للتأكد ينظر معجم الأوزان الصرفية، أميل يعقوب

ص 19-24

* راحة هنا اسم لا اسم فاعل من المشتقات؛ لأنه يخلو من عنصري الحدث والزمن.

* مشجب بكسر الجيم والأصل فتح الجيم للدلالة على اسم الآلة والمشجب آلة تعليق الملابس، وهذه المخالفة ليس لها ما

يعملها لأن جهة البناء ولا من جهة التخفيف الصوتي. ولا الضرورة الشعرية. ينظر معجم الأوزان الصرفية، أميل يعقوب

		فَعَّالٌ : حَنَّا * (55) ، فَعَّالٌ : مواويل – مَوَّال * (94) ، فَعَّالٌ : شُبَّاك (113) ، فَعَّلَاءٌ : صَحْرَاء (59) ، فُعَّالِيٌّ : خُزَامِي * (76) ، تَفَعَّلَ : تَقْوِيم * (108) ، تَفَعَّلَ : تَمْنَال (109) ، يُفَعِّلُ : يُنْبِئُ * (114) ،
3	المزينة بثلاثة أحرف	لا يوجد أمثلة في الديوان

- (1) * الحاكمة من الحكر وهو العقار المحبوس ينظر، المعجم الوسيط، مادة (حكر)
* الجَوَّالِي خطأ لغوي والأصل بفتح الجيم ومعناها: باطني جاء في حديث سليمان "إن لكل امرئ جَوَّالِيًّا
وَبَرَّانِيًّا" فمن أصلح جَوَّالِيَّه أصلح الله بَرَّانِيَّه ينظر، معجم لسان العرب، مادة (جوى)
* إكليل وهو كل ما يوضع على الرأس من تاج وزينة هي لفظة محدثة وتناسب أوزان العربية
* البركان لفظ معرب، ينظر، المعجم الوسيط وهو يشبه وزن دُكَّان ودُثَّان وعُثْمان ...
* الإسْقَاج في المعجم الوسيط حيوان بحري وهو لفظ دخيل، وذكره ابن القطّاع بهذا الوزن، ومعناه الصوف
المجتمع الذي يخرج من البحر وعلق المحقق بأن سيبويه لم يذكره، ابن القطّاع الصقلي، أبنية الأسماء
والأفعال والمصادر، ص 149
* حَنَّا: خفف الشاعر ولم ينطق بالهمز والأصل حَنَاء. * الخزامى اسم نبات عطري * مَوَّال: اسم نمط للأغنية
الشعبية في بلاد الشام والكلمة غير متداولة في معاجم اللغة ومطابقة لأوزان اللغة العربية في مفرداتها
وجمعها.

- * تقويم هنا أراد بها بديل اللفظ الأجنبي الروزنامة، وعلى هذا يكون اسماً على وزن المصدر. وفي هذا الوزن
قال أميل يعقوب: "لم يجر إلا اسماً نحو تعليم وهو المصدر القياسي لـ "فعل" الصحيح اللام، أميل يعقوب،
معجم الأوزان الصرفية، ص 28، أما ابن القطّاع فنذكر هذا الوزن في الأسماء الثلاثية المزينة فقال: "وعلى
تَفَعَّلَ نحو تَرَعَّبَ للسان وتَنَبَّيتَ لفصيل النخل وتَنَعَّمَ لمكان في مكة"، ابن القطّاع، أبنية الأسماء والأفعال
والمصادر، ص 160

- * يُنْبِئُ صاغها على وزن يُفَعِّلُ وفي هذا البناء قال سيبويه: "وليس في الكلام يُفَعِّلُ" سيبويه، الكتاب،
ج 2/325، أما ابن القطّاع فقال: "وعلى يُفَعِّلُ نحو يُسْرِعُ" ابن القطّاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر،
ص 154، إلا أن الشاعر خالف القياس وخالف الشيوخ في هذه اللفظة المعروفة عند الخاصة والعامة بفتح
الباء.

أبنية الأسماء الرباعية والخماسية المجردة والمزيدة في شعر حيدر محمود :

الرقم	أبنية الأسماء الرباعية	الأسماء الرباعية في ديوان " في البدء كان النهر " للشاعر حيدر محمود مع أرقام الصفحات	ملاحظات عامة
أ	الأبنية الرباعية المجردة	فَعَّلَ : الزَّعْتَرُ* (13) ، دَفَّتَر (98) ، زَنَّبَق (116) فُعِّلَ : بَلْبَل (125) فَوَعَلَ* : زَوَزَق (93) ،	* انظر الحاشية (1)
ب	الأبنية الرباعية المزيدة بحرف	فَعَّلِلَ : مِسْكِين (61) ، فُعِّلُول : عِصَافِيرُ عُصْفُور (88) ، صُعْلُوك (105) ،	
ج	الأبنية الرباعية المزيدة بحرفين وأبنية الخماسية المجردة والمزيدة	لم أعر في الديوان على الأبنية الرباعية المزيدة بحرفين وأبنية الخماسية المجردة والمزيدة ولا غرابة في ذلك فهذه الأبنية نادرة الاستخدام وتداول مثل هذه الأبنية واقتصارها على عدد محدد من المجالات كأنواع الأعشاب المستخدمة في العطارات وما إلى ذلك .	

في الجداول السابقة قمت بجمع الأسماء من ديوان "في البدء كان النهر" للشاعر حيدر محمود، وعملت على تسجيلها، وتصنيفها حسب أنواع الأبنية دون تكرار للاسم نفسه، واكتفيت بمئة وست وثلاثين صفحة من الديوان البالغ مئة وتسعين صفحة، وتبين أن الشاعر حيدر محمود على قدر من التمكن اللغوي، وتشهد الأمثلة بذلك، على الرغم من ذلك، فإن الشاعر قد وقع في عدد من الأخطاء اللغوية الشائعة من جانب، ووقع بعدد من حالات مخالفة القياس والشبوع معاً.

(1) * لم تذكر كلمة زعتر في المعجم الوسيط ومعاجم أخرى وهو اسم لنبات معروف ولفظه مطابق لوزن جَعْتَر

ونبدأ بذكر الإيجابيات، فهو عندما يقول "وأعجب ما فيها بأن يتساوى الذئب والحمل"⁽¹⁾،

فالشاعر نأى عن غلط العامة الشائع، وكثير من الخاصة، وأهل العلم الذين يقومون بتسكين الميم

في كلمة الحمل، وهو صغير الخروف، ومن الشواهد الأخرى على تمكنه اللغوي عندما ينوع في

البناء اللغوي القياسي مناسبة للوزن الشعري فيقول: "حتى تخرج من عتمتها الكلمة"⁽²⁾، فهو نطق

لفظ الكلمة بدلاً من الكلمة واللفظان بمعنى واحد، وإنما جاء بهذا التنويع مناسبة للوزن الشعري،

كما أن براعته اللغوية أسعفته في مجال وضوح الصورة الفنية، ففي قوله: "وسماؤك قار"⁽³⁾ دليل

على سعة مخزونه اللغوي، فالقار هو الزفت، واستخدامه للفظ القار دون الزفت وضع فارقاً في

الصورة، فلفظ القار أحدث تغييراً للصورة، فتشبيه السماء بالقار ووجه الشبه هو شدة السواد

أجمل من استخدامه للفظ الزفت — وهي كلمة معجمية⁽⁴⁾ تبدو للعيان أنها كلمة عامية — الذي لو

استخدمه لأدى إلى تحويل الصورة التشبيهية إلى جملة خبرية تخبر بأن سماءك سيئة وهذا ما

يفهمه الناس من قولك سماؤك زفت.

كما تتمثل براعته في استحداث اللفظ بما يتناسب مع المادة اللغوية، فهو عندما يستحدث

لفظة (اسماً)، ويكون هذا الاسم مناسباً للقياس والمعنى، فهذا شاهد على البراعة، خاصة أن

الكلمة ليست شائعة، ففي قوله: "زعمت أنني أنا الجعفي في زماني فجاعني فاتكان اثنان للدار"⁽⁵⁾،

فكلمة الجعفي اسم مستحدث لم أعثر عليه في المعجم، وإنما الموجود منه مادة جعف، وهو الفعل

بمعنى صرع وضرب به الأرض⁽⁶⁾، فاستحدث الشاعر هذه التسمية، وأحيا هذه اللفظة التي

(1) ديوان في البدء كان النهر، ص 9.

(2) الديوان، ص 62.

(3) الديوان، ص 58.

(4) ينظر، المعجم الوسيط مادة زفت.

(5) الديوان، ص 11.

(6) ينظر، المعجم الوسيط، مادة جعف، ص 11.

ولذلك عندما سمعوا به جاءه فاتكان للدار متحديان له، فالشاعر لديه القدرة على التجديد، والتوليد

لكنّ الشاعر يعتمد أحياناً إلى مجازاة العامة، فهو يستخدم اللفظ القياسي الذي يحمل أكثر من معنى، فيجعل للفظ القياسي معنى، ولللفظ العامي المعنى الآخر، ففي قوله: "فتضيع دفترك العائلي...، وتخسر رقمك في لعبة المائدة"⁽¹⁾، والرقم يسكون القاف بمعنى الخط الغليظ والعلامة، والرمز المستخدم في الحساب⁽²⁾، وقد جاءت موافقة للمعجم، والعامة تقرأها بفتح القاف، وهو خطأ لغوي شائع، ومع ذلك استخدم الشاعر كلمة رقم بفتح القاف، فهو جعلها ساكنة القاف لمعنى العلامة، وبفتح القاف للرمز المستخدم في الحساب، فهو يقول: "رقم آخر يسقط من تقويم الأيام"⁽³⁾، وهذا يدل على قدرة الشاعر اللغوية ومخزونه الثقافي من الألفاظ.

وعندما نقرأ قوله: "فَطَوَّقَ خَصْرَهَا بِيَدٍ"، نشعر بمدى الدقة اللغوية عند هذا الشاعر، ومدى ثقافته اللغوية في أبنية الكلام، فمع إصرار العامة حتى كثير من المتقنين على عموم شيوع النطق خطأ بكلمة خِصْر بكسر وسكون، إلا أنها جاءت عند الشاعر مطابقة للمعجم، أمّا فيما يتعلق بكلمة "رِمَش" في قوله: "يمشي على الرَّمَش منتشيا"⁽⁴⁾، وهي شعر الجفن، والمصدر رَمَش وهو حركة الجفن، والاسم رِمَش، وهو شعر الجفن، وهذا يشبه كثيرا من الأمثلة الدارجة في التمييز بين المصدر، والاسم فمثلا القفل مصدر والقفل اسم.

(3) الديوان، 108.

[illegible]

وهذا الذي ذكرت سابقاً من أبنية الثلاثي المجرد كما جاء في جدولته، أمّا في أبنية الثلاثي المزيد، فديوان الشاعر يحتوي عدداً قليلاً من الأبنية الصرفية، إذا ما قورن ذلك بالكم الهائل لهذه الأبنية المستخدمة عند العرب قديماً، فهو يتجول في مجال ضيق من بحر اللغة، فالأبنية المستخدمة في الثلاثي المزيد بحرف وحرفين لا تزيد على خمسة وعشرين بناءً عند الشاعر، من بين بضع مئات من الأبنية التي استخدمها العرب للثلاثي المزيد والتي ذكرها علماء اللغة كما أشرت إلى ذلك بداية هذا الفصل، وكذلك الأمر في أبنية الرباعي: مجرده ومزيده، كما أنّ ديوان الشاعر يخلو من أبنية الأسماء الثلاثية المزيدة بثلاثة أحرف، والرباعية المزيدة بحرفين، وكذلك الأمر في أبنية الخماسي مجرده ومزيده .

ولعل الأمر في دوران الشاعر حول عدد من الأبنية يعود إلى أنّ النظام الصوتي لدى قبائل العرب قديماً وطرائق تشعب هذا النظام الصوتي، والحرية المطلقة في إطلاق المسميات، والتعامل الجيد مع تسمية الكلمات الدخيلة، ومطابقتها مع الأوزان العربية أدّى إلى تشعب الأبنية وتعددتها، وأنّ ما قام بجمعه علماء العربية هو عدد قليل مقارنة باحتمالات الأبنية في اللغة العربية.

إنّ سقف الحرية الممنوح للشاعر هو أقل من سقف الحرية الممنوح للكاتب لأن الكاتب لا تقيده ضوابط الوزن والقافية، فالخطب والقصص تضمّ سقفاً أعلى من حرية استخدام الأبنية، وهذا وذاك أقل من سقف حرية الممنوحة للعمامة الذين يتجولون بمجال أوسع أرحب؛ ولذا نسمع كثيراً من التسميات للنبات والأدوات والجمادات والدويبات والألعاب وأنماط الحياة المتنوعة، وغيرها نظن أنها غامضة، إلا أنّ أغلبها إذا ما جلس فوق الميزان أثبت أنه عربي، أو مطابق لأوزان العربية.

ومع قلة الأبنية المستخدمة لدى الشاعر حيدر محمود، وهي ظاهرة لدى أغلب الأدباء والشعراء المعاصرين، فإنه من بين ثنائيا هذه الأبنية نجد أمثلة البراعة حيناً وبعض المخالفات اللغوية حيناً آخر، وقد أوضحت جانباً من أمثلة البراعة سابقاً.

وفي هذه الأمثلة تسجيل لجانب من المخالفات اللغوية التي وقع بها الشاعر على براعته اللغوية، فالشاعر عندما يقول: "ما علّقه الزمن على مشجبتنا"⁽¹⁾، فهو يستخدم اسم الآلة (مَشْجِب) على وزن (مَفْعِل) بكسر الميم والعين، والأصل فتح العين للدلالة على اسم الآلة، والمشجب بفتح الجيم آلة تعليق الملابس⁽²⁾، ولكن هذه المخالفة عن الأصل ليس لها ما يعللها من جهة البناء، ولا من جهة التخفيف الصوتي إذ إنّ بناء (مَفْعِل) جاء في اللغة والشواهد فقط للتخفيف الصوتي في بناء اسم الفاعل (مَفْعِل)، لأن الخروج من كسر إلى كسر أخفّ من ضم إلى كسر، وهذا رأي سيبيويه نسوقه هنا، فقد قال "مَفْعِلٌ نحو مَنخَرٍ، وهو اسم ... ولكن كسروا كما قال أخوك لِإِمَك"⁽³⁾، والأصل لِأَمَك، والمراد التخفيف الصوتي، ومثل ذلك "مِنْتَنٍ"، وهو من أَنْتَنَ وَإِنْمَا كسروا الميم لكسرة التاء، فرأوا أنّ الخروج من كسر إلى كسر أخفّ من ضمّ إلى كسر"⁽⁴⁾، وعلى هذا يكون الشاعر قد وقع في مخالفة لغوية؛ لأنّه لا علة في الخروج من كسر إلى كسر في هذا المثال.

ومن الشواهد على المخالفات اللغوية كلمة (الدُقلى) في قوله "الزعرير البرّيّ والدُقلى"⁽⁵⁾، والدُقلى بضم الدال خطأ لغوي، والصحيح الدُقلى بكسر الدال⁽⁶⁾، وهو نبات مرّ زهره كالورد

(1) الديوان، ص 112.

(2) ينظر، المعجم الوسيط، مادة شجب.

(3) سيبيويه، الكتاب، ج 2/ 328.

(4) ابن القطّاع، أبنية الأسماء والمصادر والأفعال، ص 163.

(5) الديوان، ص 17، 19.

(6) ينظر، المعجم الوسيط، مادة دقل.

الفصل الثاني: أبنية المصادر

تعريف المصدر

الصيغة والمعنى

العلاقة بين صيغة المصدر وصيغة الفعل

أولاً : المصادر الصريحة

(أ) مصادر الأفعال الثلاثية المجردة

(ب) مصادر الأفعال غير الثلاثية (الثلاثية المزيدة والرابعة المجردة والمزيدة)

ثانياً : المصدر الميمي

ثالثاً : مصدر المرة

رابعاً : مصدر الهيئة

خامساً : المصدر الصناعي

أبنية المصادر في شعر حيدر محمود

تعريف المصدر

المصدر لغة: المصدر مشتق من مادة (ص د ر)، يقال:

صدرت الإبل عن الماء، إذا انصرفت عنه، وعلى هذا الأساس سُمي المصدر مَصْدَرًا، قال الخليل: "المصدر: أصل الكلمة الذي تصدر عنه ألا وهو الاسم الذي اشتقَّ منه الفعل وصدر عنه"⁽¹⁾. و"صدر أعلى مقدم كل شيء، وصدر الأمر أوله...، والصدر الانصراف عن الورد وعن كل أمر، وطريق صادر في معنى عن الماء بأهله، والمصدر أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال"⁽²⁾.

المصدر اصطلاحاً: أشار الخليل إلى مصطلح المصدر حين تحدث عن المادة اللغوية، فعنده هو: "أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال"⁽³⁾، "وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام، كقولك: الذهاب، والسمع، والحفظ، وإنما صدرت الأفعال عنها، فيقال: ذهب ذهاباً، وسمع سمعاً، وسماعاً، وحفظ حفظاً"⁽⁴⁾.

وسماه سبويه الحدث قائلاً: "وأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" (5)، وهذه العبارة الموجزة حوت أدق مقارنة بين الاسم والفعل والمصدر، والذي يفهم منها، أن الاسم ما لا يدل على حدث أو زمن، وأما المصدر فيدل على حدث وزمن مجهول، والفعل مشتق منه للدلالة على ما يدل عليه المصدر وزيادة الزمن المعلوم.

(1) الجرجاني ، أبو الحسن علي المعروف بالسيد الشريف ، التعريفات ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1971م ، ص 114 .

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (صدر).

(3) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين، مادة (صدر).

(4) المرجع السابق، مادة (صدر).

(5) ينظر: مسينويه، الكتاب، 12/1.

ويبدو أن المصطلح قد استقر عند ابن السراج، ليكون أكثر دلالة مما هو عليه في

البحث النحوي، فالمصدر عنده هو: "اسم كسائر الأسماء، إلا أنه معنى غير شخص، والأفعال مشتقة منه، وإنما انفصلت عن المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاثة بتصريفها، والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين"⁽¹⁾. أما ابن جني فيرى أنه "كل اسم دل على حدث وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد"⁽²⁾، وهذا هو المعنى الحقيقي للمصدر.

وذكر ابن المؤدب أن المصدر: "ليس بفعل محض ولا باسم محض، إذ لو كان فعلاً محضاً لانتفى عنه التثوين، ولو كان اسماً محضاً لثني وجمع وأنت، وهو موحد في الأحوال كلها"⁽³⁾، ولو كان فعلاً لارتبط بزمن محدد، ولو كان اسماً خالصاً لانتفى منه الحدث تماماً.

وعرفه ابن مالك بأنه "الاسم الموضوع بأصالة، الدال على المعنى الصادر من المحدث به عنه أو القائم به أو الواقع عليه، والأفعال والصفات مشتقة منه، ويصحب منها ما تصرف، أما شبهه ما تصرف منصوباً به لتوكيد أو بيان نوع أو عدد، ويقوم مقامه ما دل على معناه من مصدر غيره"⁽⁴⁾، ويعرفه ابن هشام بأنه: "اسم الحدث الجاري على الفعل"⁽⁵⁾. وأما المحدثون، فقد شاع بينهم أن المصدر هو الاسم الذي يدل على الحدث مجرداً من الزمن⁽⁶⁾.

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1/159.

(2) ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، الأردن، ط1، 1988م، ص48.

(3) المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987م، ص44.

(4) ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت، دار إحياء التراث الإسلامي، بغداد، 1977، ص689.

(5) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1988م، ص381.

(6) ينظر، قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ط2، مكتبة المعارف، بيروت، 1994، ص138.

وخديجة الحديثي، إثنية الصرف في كتاب سيبويه، ص208. (مكتبة دار الفكر، بيروت، 1994).

وتتعدد المصادر لتبلغ خمسة هي: اسم المصدر (المصدر الصريح)، والمصدر الميمي، ومصدر المرة، ومصدر الهيئة، والمصدر الصناعي، وهي جميعاً تدلُّ دلالة المصدر مع خصوصية تتميز فيها عن المصدر.

الصيغة والمعنى

والمصادر الصريحة من حيث الصيغة والمعنى نوعان: النوع الأول يرتبط بأفعاله، فلكل فعل صيغة مصدره الخاصة به لا يشركه فيها غيره من الأفعال. نقول: ذَهَبَ ذَهَاباً، وَفَتَحَ فَتْحاً، وَنَصَحَ نَصْحاً، وَنَشَأَ نَشْوءاً وَنَشأةً. فنجد صيغ المصادر تتبدل من فعل لآخر، لأنها من باب واحد.

و النوع الثاني يدلّ على معانٍ محددة يعبر عن كلّ منها بصيغة معلومة تشترك فيها أفعال مختلفة، ذات أبواب عدّة، ومثال ذلك صيغة فَعَلان التي تدلّ على الاهتزاز والاضطراب حيث تأتي من:

باب: فَعَلَ يَفْعِلُ، نحو: غلّى غلياناً، وطار طيراناً.

باب: فَعَلَ يَفْعِلُ، نحو: خَطَرَ خطراناً، ونزا نزواناً.

باب: فَعَلَ يَفْعِلُ، نحو: غَشِيَ غشياناً، وَلَهَبَ لهباناً⁽¹⁾.

ومعنى هذا أنّ هناك ارتباطاً بين هذه المعاني المحددة كالصوت والحركة والاضطراب، و...، وبين صيغ المصادر التي تعبّر عنها كفَعَلان للاضطراب والاهتزاز وفِعَال وفَعِيل للصوت وفِعَالَة للحركة، وفُعِل وفُعُولَة وفِعَالَة للحسن والقبح⁽²⁾، كخُشونة ونُعومة وخُسن وسُماعة وجَلافة، وغير ذلك من المعاني المرتبطة بصيغ مصادرها، على أنّ هذه القواعد غير مطّردة

(1) سيبويه، الكتاب، ج 2 / 217

(2) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج 2 / 223، والمبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق

عصيمة، القاهرة، 1963، 1968، ج 2 / 125، عمرو بن لويس، تاريخ العرب، 1978، ج 1 / 100، عمرو بن لويس، تاريخ العرب، 1978، ج 1 / 100

لكن الكثرة في شيء ما تجعل منه قياساً والندرة في هذا الأمر تنحيه نحو السماع ، ومن خلال عمل إحصائية وتبويب للمصادر في ديوان "في البدء كان النهر" للشاعر حيدر محمود سنبين مدى العلاقة بين الصيغ ومعانيها المرتبطة معها، ومدى خروج الشاعر عن التقيد بلفظ المعجم، وهل تطابق قول الشاعر في خروجه عن لفظ المعجم إن وجد مع قانون العلاقة بين الصيغة والمعنى المرتبط بها؟.

العلاقة بين صيغة المصدر وصيغة الفعل

يعد موضوع أصالة اشتقاق المصدر من الموضوعات التي دارت حولها الأبحاث عند القدماء، واختلف البصريون والكوفيون في أيهما أصل للأخر، وجاء كل طرف بشواهد وأدلتة التي ترجح رأيه، وتنفذ رأي الآخر، وتبع ذلك اجتهاد من غير الطرفين، صبب بعضه في الاتجاه نفسه، وخرج بعضه الآخر ليأتي بجديد، وفيما يخص ذلك هناك آراء أربعة حول موضوع الأصالة، هي:

- إن المصدر هو الأصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وهذا هو رأي البصريين⁽¹⁾.
- إن الفعل هو الأصل للمشتقات، وهذا رأي الكوفيين⁽²⁾.
- إن المصدر أصل للفعل، والفعل أصل في الوصف⁽³⁾.
- إن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1961م، ج1/235-245، وابن عيش، يعيش بن يعيش النحوي، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، مصر، بدون تاريخ، ج1/110، وابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق، ح الفاخوري، ط5، دار الجيل بيروت، 1997، ج2/559.

(2) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ج1/235-245، وابن عيش، شرح المفصل، ج1/110، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2/559.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1/559.

(4) ينظر، المرجع السابق، ج1/559.

والعلاقة بين الأصل والفرع، أي المصدر والفعل: هي أن كلاً منهما يحمل من صفات الآخر قل ذلك أو كثر، وعلماء اللغة، وإن تحدثوا في غير الثلاثي طويلاً، فإنهم لم ينفوا وجود تلك العلاقة بينهما في الأفعال الثلاثية المجردة، لكن اهتمامهم في بيان المعاني التي تؤديها كل طائفة مشتقة في محاولاتهم لتقنين الثلاثي المنفصلت، فمثلاً قالوا الغالب في (فعل) اللازم أن يأتي مصدره على (فعل)، فإذا دلّ على حرفه فالغالب في مصدره هو (فعالة)، وإن دلّ على صوت فالغالب في مصدره هو صيغتا (فعل وفعل)، وغير ذلك من العلاقات بين المصادر وأفعالها، وهي جهود عظيمة في تخريج المصادر وكشف العلاقات وتوحيد مجموعاتهما مما يسهل على متعلم العربية سهولة القياس فيها، وفيما يلي عرض لجهود العلماء فيما توصلوا إليه من قياس للمصادر في اللغة العربية.

أولاً: المصادر الصريحة

1) مصادر الأفعال الثلاثية المجردة

اختلف النحاة في أمر المصادر بين القياسية والسماعية، ولعل هذا الاختلاف يدور في مصادر الفعل الثلاثي المجرد، فيما ضاق الخلاف في غيره، إذ أشار سيبويه إلى أن لمصادر الثلاثي المجرد أبنية قياسية، وأخرى سماعية تكلمت بها العرب، إذ قال: "قالوا: (الشكور) كما قالوا: (البحود)، فإنما هذا أقل نواذر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها... وقالوا: (نكيت) العدو (نكاية) و(حميته) (حماية)، وقالوا: (حمياً) على القياس... وقالوا: ضربها الفحل (ضرباً) كـ (النكاح)، والقياس (ضرباً)، ولا يقولونه، كما لا يقولون (نكحاً)، وهو القياس" ⁽¹⁾، فالسماعي المشهور أفضل من القياسي المهجور.

(1) سيبويه: الكتاب، ج 4/ 8-9، ص 100، في شرح قوله: "قالوا: (الشكور) كما قالوا: (البحود)"

وقد حفل الكتاب بالأبنية القياسية والسماعية مما يجعل الباحث لا يحكم بقياسية الثلاثي

المجرد قياسية مطلقة، كما لا يحكم بسماعيته سماعية مطلقة عند صاحبه⁽¹⁾. كما أشار بعض النحاة إلى أن مصادر الثلاثي المجرد سماعية لا يحكمها قياس، فالمبرد يعد مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس⁽²⁾، ويرجح ابن جني السماع على القياس، فقال: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره"⁽³⁾، وقال أيضاً إنه إذا: "أدّك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"⁽⁴⁾.

وأظن أن هذا الكلام الذي ذكره ابن جني لا ينطبق على كل المسموع من كلام العرب، إذ إن بعض النحاة قد تشدد في السماع من العرب، وقصره على عدة قبائل كانت مشهورة بفصاحتها، وبعدها عن الاحتكاك بالأعاجم⁽⁵⁾، فالمسموع بكثرة من هذه القبائل المشهورة بفصاحتها يعد قياساً، أما من غير هذه القبائل خاصة القبائل المجاورة لبلاد الأعاجم، تعدّ سماعاً وإن نطقت به هذه القبائل بكثرة.

وذهب ابن المؤدب إلى أن "المصدر لا يدرك إلاّ بالسماع"⁽⁶⁾. فيما لحظ ابن درستويه القياس في مثل هذه المصادر، فهو يرى أن "عللها خفية، والمفتشون عنها قليلون، والصبر عليها

(1) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج4/79، وخديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص208.

(2) ينظر، المبرد، المقتضب، ج2/124.

(3) ابن جني، الخصائص، ج1/117.

(4) المرجع نفسه، ج1/125.

(5) ينظر: بوهان فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، نقله إلى العربية وحققه، د. عبد الحليم

النجار، دار الكتاب العربي، مصر 1951م، ص7.

(6) المؤدب، القاسم بن محمد، دقائق التصريف، ص44. ينظر أيضاً: ابن جني، الخصائص، ج1/117.

معدوم، فلذلك توهم أهل اللغة بأنها تأتي على غير قياس، لأنهم لم يضبطوا قياسها، ولم يققوا على غورها⁽¹⁾.

وأميل إلى رأي ابن درستويه، لأن المصادر الموجودة في كتاب سيبويه تشير إلى أن في الفعل الواحد أكثر من قياس، زيادة على ذلك فإن بعض الأقيسة مرتبطة بمعانٍ، فإذا تكرر هذا المصدر في فعل آخر مجرداً من المعنى الذي كان عليه، فإنه لا يعد قياسياً بل سماعياً، ولا أميل لرأي المبرد حين عدّ مصادر الثلاثي المجرد لا يحكمها قياس، بل يوجد قياس يحكم كثيراً من هذه المصادر، إذ قال سيبويه: "فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على (فَعَلَ يَفْعُلُ)، (وَفَعَلَ يَفْعُلُ)، (وَفَعَلَ يَفْعُلُ)، ويكون المصدر (فَعَلًا)"⁽²⁾، فسيبويه هنا وضع قاعدة قياسية، جعل فيها مصدر الأفعال الثلاثية من الباب الأول، والثاني، والثالث (فَعَلًا)، نحو: (قَتَلَ يَقْتُلُ قَسْتَلًا)، و(ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا)، و(فَتَحَ يَفْتَحُ فَتْحًا).

وللقدماء مناهج مختلفة في تصنيف المصادر، فمنهم من ربط المصدر بفعله منطلقين من

الفعل، ثم يذكرون المصادر الموجودة في بابه، أو بالعكس يذكرون المصدر ثم الفعل الذي يرتبط به، ومثال ذلك أن المصدر من الثلاثي المتعدي يأتي على (فَعَلَ) نحو: ضربت ضرباً⁽³⁾، وأمّا الطريقة الأخرى التي سار عليها القدماء في تصنيفهم للمصادر، فهي ربط المصدر بمعناه، إذ ربط النحاة الكثير من المصادر بمعانيها، فمثلاً: الصيغة التي تدلّ على الحرّف والصناعات، هي (فَعَالَة)، نحو: (خِيَاطَة)، والصيغة التي تدلّ على مرض، أو داء هي (فَعَال)، نحو: زُكَام،

(1) ابن درستويه، تصحيح الفصح، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1970م، ج 1/ 364.

(2) سيبويه، الكتاب، ج 4/ 5.

(3) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج 4/ 10، والمؤدب، القاسم بن محمد، دقائق التصريف، 47، وابن يعيش، شرح

المفصل، ج 6/ 46، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 2/ 123، وابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص،

المفصل، ج 6/ 46، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 2/ 123، وابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص،

وعُطّاس، وعدوا هذا المنهج خير طريقة، لأنها تبين المعاني التي تفيدها بعض المصادر، وهي قياسية⁽¹⁾.

لقد توصل العلماء لهذه الطريقة في تصنيف المصادر، تبعاً لمنهج النحاة في جمع اللغة من أفواه المتكلمين بها، فعلماء البصرة تشددوا في السماع، وقاسوا على الكثير مما ورد في لغة العرب شعر ونثراً، بضوابط مشددة المنهج حتى إنهم نعتوا الكثير من القراءات القرآنية بالشذوذ؛ لكونها اصطدمت بقواعدهم التي وضعوها، حتى راح البعض منهم يؤول النصوص الكريمة حين عارضت قياساً عندهم، لتلتقي هذه النصوص بعد تأويلها مع قواعدهم تلك.

أمّا الكوفيون، فقد تساهلوا في السماع كثيراً، وقاسوا على الشاذ والنادر، والقليل من كلام العرب، أي أنهم لم ينجسوا نهج البصريين، بل وضعوا قواعدهم وأصولهم على كثير مما رفضه البصريون، مراعين بذلك نقل اللغة وفقاً لما تكلمت به العرب⁽²⁾؛ لأنهم يستندون إلى قاعدة ابن جني التي تقول: "ما قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب"⁽³⁾.

إنّ هذا التباين بين منهج المدرستين، حمل العلماء جهداً كبيراً في وضع قواعدهم، نتيجة لكثرة المروي عن العرب، واختلاف لهجاتهم، وتنوع استعمال ألفاظهم، فكان نتيجة طبيعية لتعدد المصادر في اللغة العربية، وهذا التعدد يعود إلى تباين النحاة في مسألتي السماع والقياس، وقد أجمع العلماء على أنّ هذا التعدد في أبنية المصادر يعود للأسباب الثلاثة الآتية:

(1) ينظر: ابن سيده، المخصص، ج14/135، وسمية عبد المحسن المنصور، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي

جامعة الكويت، ط1، 1984م، ص86.

(2) ينظر: المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة منهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، ط3،

1986م، ص92 وما بعدها.

(3) ابن جني، الخصائص، ج1/358.

لعلّ لاختلاف اللهجات أثراً في تعدّد الأبنية واختلافها؛ إذ يوجد في مصادر اللغة، والمعاجم، وكتب التفسير نماذج كثيرة من المفردات، مما يعدّ استعمالاً لقبيلة أو لأخرى⁽¹⁾، وقد فسّر تعدّد المباني للمعنى الواحد، على أنّه أثر من آثار انقسام العربية إلى لهجات، فالبيئة تفرض على أصحابها صيغة من الصيغ، يقابلها استعمال آخر في بيئة معينة بالدلالة ذاتها، ومن هنا جاءت مصادر القدماء على تسميات تشير إلى تعدّد المبنى، والمعنى واحد، نحو: "باب فعل وفعل باتفاق المعنى، وباب ما جاء من ذوات الثلاثة فيه لغتان"⁽²⁾.

ويكاد يكون رأي ابن جني من أكثر الآراء تشخيصاً لهذه المسألة، إذ قال: "وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث، أكثر من أن يحاط به، فإذا ورد شيء من ذلك، كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان، فينبغي أن تتأمل حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتهما واحدة، فإنّ أخلق الأمر به أن تكون قبيلة تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين، لأنّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداها، ثمّ إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها، فلحقت لطول المدة، واتصال استعمالها بلغته الأولى"⁽³⁾.

ومن خلال ذلك نستطيع أن نقول: إنّ كثرة الأبنية في المصادر تعزى إلى اختلاف اللهجات في بعض جوانبها، إذ جاء في الكتاب: "قالوا: (سَقِم) (يسَقِم) (سَقَمًا)...، وقال بعض العرب: (سَقِم) وقالوا: (السَّقِم)"⁽⁴⁾.

(1) ينظر، السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، الكويت، ط1، 1981م، ص19.

(2) ينظر، المرجع السابق، ص19.

(3) ابن جني، الخصائص، ج1/373.

(4) السيبويه، الكتاب، ج4/17.

يمكن عد اختلاف دلالة كل مصدر من مصادر الفعل الواحد هو ما يمكن إن يفسر به تعدد الأبنية، ويعد السياق عاملاً مهماً في تخصيص دلالة البناء، إذ قد تشير الصيغة خارج السياق إلى معنى محدد، ولكنها في السياق، يمكن أن تذهب إلى معنى آخر، نحو: (القيام، والقومة، والمقام)⁽¹⁾. فالقدماء استعملوا تلك المصادر للتعبير عن معانٍ خاصة أرادوا بها الإفصاح عنها من خلال وضع اللغة، وكان من السهل عليهم أن يميزوا بين مصدر وآخر للتعبير عن المعنى المراد، فإن أرادوا الحدث مجرداً بنوه على صيغة ماضٍ، وإن أرادوا انتهاءه عبروا عنه بصيغة أخرى، وإن أرادوا المرة وجدت عندهم أبنية مختلفة كل بناء وضع موضعه الملائم للدلالة على تخصص محدد في المعنى، ولم يكن اعتباطاً أن تأتي تلك الأبنية على معانٍ مختلفة، وإلا لاستعملوا بناء واحداً يجمع كل تلك المعاني⁽²⁾، ولوفرنا للعربية اختصار هذا التعدد، وجاء في المزهري: "إذا كان للشيء مصدر واسم، لم يوضع الاسم موضع المصدر، ألا ترى أنك تقول: (حَسَبْتُ) الشيء (أَحْسَبُهُ) (حَسْباً) و(حُسْبَاناً)، و(الْحَسْبُ) المصدر، و(الْحِسَابُ) الاسم، فلو قلت: ما بلغ (الْحَسْبُ) إليّ، أو: دفعتُ (الْحَسْبُ) إليك، لم يجر، وأنت تريد: ودفعت (الْحِسَابُ) إليك"⁽³⁾، فهذه المفردات اختلفت معانيها بين المصدر والاسم، ولا يمكن كشف ذلك إلا من خلال السياق، وعلى هذا النحو أيضاً اختلفت أبنية المصادر لاختلاف معانيها"⁽⁴⁾.

(1) ينظر، ابن جني، الخصائص، ج 2/ 12، 13.

(2) شاهين، عبد الصبور، في التطور اللغوي، مصر، ط 1، 1975، ص 9، 10.

(3) السيوطي، المزهري في علوم اللغة، ج 1/ 204.

(4) ينظر: السامرائي، فاضل، معاني الأبنية، ص 19.

يعدّ تعدد أبنية المصادر من أسباب التطور التاريخي للمفردة بشكل عام، فمن المؤكد أنّ اللغة العربية في نشأتها لم تمتلك هذا الزخم من الأفعال والأسماء والأدوات، وإنما بدأت المفردات بما يغطي حاجة المجتمع آنذاك من وسيلة للتفاهم بين أفراده، وبنمو المجتمع وسعته استدعت الحاجة إلى إيجاد مفردات جديدة، وهكذا نمت اللغة بنمو المجتمع، ومن الطبيعي أنّ ينقسم المجتمع بعد سعيه إلى بيئات صغيرة ما لبثت أن توسعت هي الأخرى بمرور الزمن، واحتفظت كل بيئة بثروة لغوية تعينها على إقامة العلاقات الاجتماعية فيما بينها، ومن هنا جاءت اللهجات التي اختلفت اختلافاً ملحوظاً⁽¹⁾.

ومن المعروف عن اللغة العربية أنها لغة اشتقاقية في المقام الأول، أي أنّ للمفردة العربية قابلية في توليد صيغ كثيرة تدور في معنى واحد، ومن تقسيم البيئة اللغوية الواحدة إلى بيئات متعددة، يمكن أن نتوصل إلى ما نريد إثباته هنا بأنّ قضية اتساع ونمو مفردات اللغة لا تحتاج إلى إثبات، فاللغة في العصر الإسلامي، على سبيل المثال، لها من النماء والسعة ما لا وجود له في عصور سابقة، وحقبة قرنين سابقين عن الإسلام تختلف فيها اللغة من حيث عدد مفرداتها عن قرنين يسبقانها، وهكذا نزولاً إلى بداية النشأة، فالبعد الزمني، والحقب الطويلة التي تقلبت فيها اللغة العربية حتى عصر التدوين، يجعل الباحث مطمئناً إلى النتائج التي يصل إليها⁽²⁾، فقال إبراهيم أنيس: "إنّ المشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها، وقد يسبق بعضها بعضاً في الوجود، ولهذا يجدر بنا ألاّ نتصور أنّ الأفعال والمصادر حين عرفت في نشأتها عرفت معنا مشتقاتها، فقد تطلّ اللغة قروناً، وليس بها إلاّ الفعل وحده أو المصدر وحده، حتّى

(1) ينظر، السامرائي، فاضل، معاني الأبنية، ص 18 .

(2) أيوب، عبد الرحمن، اللغة والتطور، مطبعة الكيلاني، 1969م، ص 9، 10، وشاهين، عبد الصبور، في

تطور اللغة، ص 34، 35، وفي قوله: "إنّ المشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها، وقد يسبق بعضها بعضاً في الوجود، ولهذا يجدر بنا ألاّ نتصور أنّ الأفعال والمصادر حين عرفت في نشأتها عرفت معنا مشتقاتها، فقد تطلّ اللغة قروناً، وليس بها إلاّ الفعل وحده أو المصدر وحده، حتّى

تدعو الحاجة إلى ما يشتق منهما⁽¹⁾، وهذا بحد ذاته أمر في غاية التعقيد فكيف لنا أن نبحث في تاريخ اللفظة؟ ومن أين يكون البدء؟ وإلى أين يوصلنا ذلك؟، فيظلّ البحث في تقنين المصدر معجزة لغوية أقرّ بها علماء اللغة، فقد ذكر أبو زيد أحمد بن سهل أن مصادر الفعل الثلاثي لا تترك إلاّ بالسماح؛ لكثرة ما يقع فيها من الاختلاف، ولأنّها لم تجئ على جهة يمكن فيها القياس، فقالوا: ذَهَبَ ذَهَاباً، وَقَطَعَ قَطْعاً، وَدَخَلَ دُخُولاً، وَنَظَرَ نَظَرًا، فجعلوا المصدر على (فَعَلْ وفِعَال وفُعُول وفَعَلْ)، فلاختلافها لا يمكن حملها على القياس، وإنّما المرجع فيها السماع⁽²⁾، ومن هنا عند الحديث عن أبنية المصادر الثلاثية المجردة لا بدّ أن نضع ما هو مقيس منها، ليكون خلافه سماعياً، والقواعد القياسية لمصادر الثلاثي المجرد حسب أبنية الفعل الثلاثي المجرد تنطلق من ثلاثة أبنية فعلية هي⁽³⁾:

• بناء (فَعَلْ)، ويأتي على حالين:

(أ) فَعَلَ اللازم، ومصدره الأصلي في القياس أن يصاغ على وزن (فُعُول)، مثل جَلَسَ جُلُوساً، هَذَا هُدُوءاً، وَوَرَدَ وَرُوداً، وَوَصَلَ وَصُولاً،... حيث قال سيبويه: "وأما كل عمل لم يتعدّ إلى منصوب فإنّه يكون (فعله) على ما ذكرنا....، والمصدر يكون (فعولاً) نحو: (قعد) (قعوداً) (وجلس) (جلوساً) و(سكت) (سكوتاً)"⁽⁴⁾، بشرط عدم الدلالة على أيّ من المعاني التالية، فإنّه يشترك فيه بناء فَعَلَ اللازم والمتعدي معاً، وهذه المعاني هي:

1. الصوت، ومصدره فَعَال أو فَعِيل، سواء أكان مضارعه مضموم العين أو مفتوحها أو مكسورها، نحو: نَباح ونعيق وصراخ وصهيل وسحيج....، وقد يأتي الصوت على فَعَال في

(1) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الإنجلو المصرية، ط5، 1975م، ص47.

(2) ابن الحاجب، الكافية، ص92.

(3) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2/ 214-219، وابن عقيل، شرح بن عقيل، ج2/ 138-140، وخديجة

الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، 146-151.

(4) سيبويه، الكتاب، ج4/ 9، في باب ما يشتق من المصدر، وهو قوله: "وأما كل عمل لم يتعدّ إلى منصوب فإنّه يكون (فعله) على ما ذكرنا....، والمصدر يكون (فعولاً) نحو: (قعد) (قعوداً) (وجلس) (جلوساً) و(سكت) (سكوتاً)"

3. الداء، نحو: مَرَضَ مَرَضاً، وَسَقَمَ سَقَمًا، وَعَمِيَ عَمًى.

4. الحزن أو الفرح، نحو: نَدِمَ نَدَمًا، فَرِحَ فَرَحًا، وَجَدَلَ جَدَلًا.

5. الجوع أو العطش، نحو: عَطِشَ عَطَشًا، وَظَمِيَ ظَمًا، وَشَبِعَ شَبَعًا.

6. الحلية (الزينة)، نحو: حَوَّرَ حَوْرًا، وَخَمِطَ خَمِطًا.

7. الانتشار أو الهوج، نحو: أَرَجَ أَرْجًا، وَغَضِبَ غَضَبًا، وَقَلِقَ قَلَقًا، وَهَوِجَ هَوِجًا.

8. السهولة أو التعذر، نحو: سَلِسَ سَلَسًا، وَشَكِسَ شَكْسًا.

وذهب بعض علماء اللغة منهم ابن مالك إلى أن القياس في مصدر فَعَلَ اللازم يكون

على فَعَلَ قياساً⁽¹⁾ سواءً أَدَلَ على هذه المعاني أم على غيرها.

(ب) فَعَلَ المتعدي: يكون بناء مصدره القياسي على فَعَلَ كما هو الحال في مصدر فَعَلَ المتعدي.

• بناء (فَعَلَ)، ولا يأتي إلّا لازماً، ويصاغ مصدره القياسي على وزني (فَعَالَةٌ أو فُعُولَةٌ) أو

كلاهما، نحو: نَضُرَ نَضَارَةً، وَيَطُلُ بَطَالَةً أو بَطُولَةً، وَمُلِحَ مَلَاحةً أو مُلُوحَةً، وَعَذَّبَ عَذُوبَةً،

وَنَبَهَ نَبَاهَةً، وغير ذلك من الأمثلة التي تدل على معاني محددة يكون فيها القياس وفي غيرها

يعدّ سماعاً، وهذه المعاني هي: الحسن (مُلِحَ مَلَاحةً)، والقبح (شَنِعَ شِنَاعَةً)، والنظافة (طَهَّرَ

طَهَارَةً)، والصغار (نَذَلَ نَذَالَةً)، والكبر (ضَخَمَ ضَخَامَةً)، والقوة (شَجَعَ شَجَاعَةً)،

والضعف (كَمَشَ كَمَاشَةً)، والرفعة (سَعَدَ سَعَادَةً)، والضيعة (نَتَوُ دَنَاءَةً).

(ب) مصادر الأفعال غير الثلاثية:

وتشمل هذه المجموعة من الأفعال: الأفعال الثلاثية المزيدة (بحرف أو حرفين أو ثلاثة)،

وكذلك الرباعي المجرد وما يلحق به، والرباعي المزيد، وهذه الأبنية قياسية يحكمها ضوابط،

وفيما يلي مسترد بأبنية هذه المصادر:

(1) ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 2/138.

(1) مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف واحد:

درس علماء اللغة مصادر الأفعال المزيدة بحرف واحد (أفعل - فَعَلَ - فاعِل)، ولاحظوا في مصادرها (الإفعال، والتفعيل، والمفاعلة أو الفعال)، وجاءت صيغة (تفعلة) مصدراً عندهم من (فَعَلَ)⁽¹⁾.

وقياس مصدر (أفعل) الصحيح المعتل (إفعال)، وتأتي صيغة (إفعال) مصدراً من الفعل الثلاثي المزيد بزنة (أفعل)، فالمصدر (على (أفعلت) (إفعالاً) أبدأ، وذلك قولك: (أعطيت (إعطاء) و(أخرجت) (إخراجاً)⁽²⁾.

ومن أمثلة هذا المصدر: الإكرام، والإعلام، والإقامة، والإهمال، والإنصاف، وغيرها، أمّا إقامة فهي من الفعل أقام، وكذا كل أجوف على زنة أفعل مصدره على وزن إفالة لأن عين المصدر المحذوفة عوض عنها بالتاء، وقد أهمل علماء اللغة هذا الوزن للمصدر، وعدوه جزءاً من المصدر إفعال، وعللوا ذلك بأنّ أصل إقامة، إقوام، فنقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ثم قلبت ألفاً، فاجتمع ساكنان، فحذف أحد الألفين وعوّض عنه التاء في آخر الكلمة⁽³⁾، وهذا دليل على أنّ المحذوف هو عين المصدر وليس الألف الزائدة إذ لو حذف الزائد لما جاز التعويض.

وتنبه ابن خالويه إلى مجيء الصيغة من الثلاثي المجرد في الشعر، إذ قال: "لم يجيء ثلاثي يصير مصدره رباعياً إلا قول امرئ القيس: (ورضت فذلت صعبة أي إذلال)، ولم يقل:

(1) انظر، سيبويه، الكتاب، ج4/78، والمبرّد، المقتضب، ج2/97، والاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب،

ج1/163، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3/26.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4/78، وينظر، الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب ج1/163، والأندلسي، أبو

حيان، ارتشاف الضرب، ج1/227.

(3) سيبويه، الكتاب، ج3/244، ابن خالويه، شرح شافية ابن الحاجب، ج4/163، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3/26.

أي ذلّ، والمصدر من أذلّ إذلال⁽¹⁾، كما لاحظ في الصيغة أنها تأتي مصدراً وجمعاً، إذ قال: ليس في كلام العرب اسم على أفعال إلا إسحار، وهو شجر، وكل ما في كلام العرب من أفعال، فهو مصدر، مثل: أكرم إكراماً⁽²⁾.

وتأتي صيغة تفعيل مصدراً للفعل على زنة (فعل)، قال سيبويه: "وأما (فعلت)، فالمصدر منه على التفعيل، جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في فعلت، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا أوله، كما غيروا آخره، وذلك قولك كسرتك تكسيراً⁽³⁾. وصيغة تفعيل تأتي من فعل المضعف العين الصحيح الآخر، فإن اعتلّ آخره أو همز؛ فإنّ مصدره على وزن تفعلة مع احتفاظ المهموز بالوزنين معا⁽⁴⁾، نحو: لبى تلبيةً، ربى تربيةً، وهنأ تهنئةً، وبرأ تبرئةً، وأصلها تفعيل حذف ياء تفعيل وأبدلت تاء⁽⁵⁾، ويبدو أنّ السبب في جعل المحذوف هو الياء في تفعيل، قياساً على حذفها في المهموز نحو تهذئة.

وقد تأتي بعض المضاندر الثلاثية المزيّدة بحرف على أوزان أخرى لكن شواهدنا قليلة نحو فعل تفعال، ويحتج بعضهم بورود أمثلة من تفعال، نحو: تلعب، مع عدم ورودها على تفعيل، أي: تلعب⁽⁶⁾. فما المانع من قول تلعب؟ ما دامت مطابقة للقياس وليس هناك ما يمنع من استخدامها إلا وجه واحد وهو أنّ العرب لم تقل تلعب في لعب بل قالت تلعب، فتلعب كلمة صحيحة ما دامت أنّ قاعدة ابن جني في قياس غير العربي على لغة العرب التي تقول: "ما قياس

(1) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، ليس في كلام العرب، تحقيق، محمد أبو الفتوح شريف، القاهرة، 1975م، ص 67.

(2) المرجع السابق، ص 89، 90.

(3) سيبويه، الكتاب، ج 4/79.

(4) ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 2/142، وقد نصّ ابن عقيل على أنّ المصنف وهو ابن مالك لم يذكر مصدر المهموز الآخر مثل جزاً تجزئاً وتجزئة ..

(5) ينظر، خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، حاشية ص 151.

(6) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج 4/83، 84، والاستزادزي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 1/167.

على كلام العرب، فهو من كلام العرب⁽¹⁾، إلا أن ما قالته العرب مقدس لا يمكن الخروج عليه إذ قال ابن جني أيضاً إنه إذا: "أذاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"⁽²⁾، وفي ظل هذه القوانين الصارمة تبقى قيود الأبنية العربية التي وضعها علماء اللغة فيها شيء من الظلم للغة وأهلها، وهذه القيود تحد من تطور اللغة وإبداعها، فلم لا تكون القاعدة ما قيس على لغة العرب، فهو عربي سواء أكان من أصول عربية أم من أصول غير عربية، وسواء أقالته العرب أم لم تقله، ومن هنا ما المانع مثلاً من قول تلعب — وهي الأشهر — في هذا العصر من قول تلعب ؟

(2) مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين

إن أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين يمكن أن تقاس مصادرهما بطريقتين في غاية السهولة واليسر، وهما:

الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين، والتي تبدأ بهَمْزة وصل يصاغ مصدرها القياسي بزيادة ألف قبل الأخير، نحو: افتعل — انفعَل — افعَل، يصاغ مصدرها على وزن: افتعل — انفعَل — افعَل.

الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين، والتي تبدأ بتاء يصاغ مصدرها بضم الحرف قبل الأخير، نحو: تفعَّل — تفاعَل، يصاغ مصدرها على وزن: تفعَّل — تفاعَل. وكذلك الأمر في كل ما هو غير ثلاثي مبدوء بتاء مثل الرباعي المزيد تفعَّلَل، فمصدره على تفعَّلَل.

(1) ابن جني، الخصائص، ج 1/358.

(2) المرجع السابق، ج 1/125. وفي نسخة أخرى: "فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"، وفي نسخة أخرى: "فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه".

(3) مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة بثلاثة أحرف:

أما أبنية هذه المصادر، فإنها تصاغ بزيادة ألف قبل الحرف الأخير، وهذه الأبنية هي:

استفعل، استفعلاً، وأفعالاً أفعيلاً، وأفعول أفعيلاً، وأفعول أفعولاً، بالإضافة إلى المصدر

على وزن استقالة من الفعل استفعل الأجوف نحو استطاعة واستقالة، وهو يشبه في تحليله ما

حدث في وزن إفعال وإفالة الذي ذكرته سابقاً.

(4) مصادر الرباعي المجرد وما يلحق بها:

للباعي المجرد صيغة فعلية واحدة، وهي (فعلل ومصدره على فعلة وفعلل)، نحو:
دحرج دحرجة ودحرجاً وسرهف سرهفة وسرهافاً، وقد جعل علماء اللغة بناء فعلة قياسياً،
وبناء فعلل سماعياً⁽¹⁾، ويلحق بهذه الصيغة من الأوزان، نحو: (فوعل، ومصدره فوعلة،
وفيعل، ومصدره فيعلة)، وما جاء على وزن فعلل من الملحق نادر جداً، أمّا ما جاء من
الرباعي مصدرأ على وزن فعلل، فهو كثير جداً يوازي إلى درجة كبيرة ما جاء على وزن
فعلة، فلماذا جعلوا هذا قياسياً، وذلك سماعياً؟

إنّ المقاييس التي وضعها علماء اللغة للمصادر القياسية كانت على درجة من الدقة والشمولية، إلّا أنّ الإحاطة في هذا العلم لم تكن عامّة ودقيقة كما هو الحال في علم النحو لسعة أبواب الصرف وتشعبها، فكان العالم يستدرك على سابقه ما لم يدركه الآخر، ويصنف بطرق شتى، ويختصر آخر ويوجز غيره في محاولة للإحاطة والشمولية، فلم يكن هناك إمام دقيق بأبواب أبنية الصرف وفروعها وتشعبها واختلاط كثير من أبنية الكلام بعضها ببعض، وكثرة

السماح

(1) ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2/145، وخديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه،

ص249، ومعنى سرف السرفعة: نعمة الغذاء والمسرف الحسن الغذاء، ينظر، لسان العرب، مادة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ثانياً : المصدر الميمي

لم يعرض اللغويون القدماء لتعريف (المصدر الميمي) في الكلام، وإنما كان ذكرهم له من خلال معالجتهم لطريقة اشتقاقه في الكلام، إذ لم يكونوا يرون أن هناك فرقاً بينه وبين المصدر الصريح في الكلام، قال سيبويه: "أما ما كان من فعل يفعل فإن موضع الفعل مفعول، وذلك قولك: هذا مَحْبَسنا...، فإذا أردت المصدر بنيته على مفعول، وذلك قولك: إنْ بألف درهم لمضرباً، أي لضرباً"⁽¹⁾.

وهو "ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة، كالمضرب والمقتل، وذلك؛ لأنه مصدر في الحقيقة، ويسمى المصدر الميمي، وإنما سموه أحياناً اسم مصدر تجوزاً"⁽²⁾، فهو اسم يدل على الحدث المجرد، وأوله ميم زائدة في المفاعلة، وهو كالمصدر الأصلي في معناه واستعماله، ولا يخالفه إلا في صورته اللفظية⁽³⁾.

ويصاغ المصدر الميمي للفعل الثلاثي المجرد في وزنين اثنين هما: (مفعَل - مَفْعِل)⁽⁴⁾، وقد يكون على وزن (مَفْعلة)، نحو: مسألة، وميسرة، ومفسدة.

ويصاغ من غير الثلاثي المجرد، على وزن المضارع المبني للمفعول مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر⁽⁵⁾. ويتداخل بناؤه مع اسم المفعول من غير الثلاثي، ليترك للسياق عملية الفصل بينهما.

وفي هذا يقول عماد الدين الأصبغ: "إن المصدر الميمي من أنواع المصادر المتطورة، ويتداخل هذا المصدر مع اسم المفعول من غير الثلاثي في العربية، ومع اسمي المكان والزمان من نحو

(1) سيبويه، الكتاب، ج4/87.

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص410، 411.

(3) انظر، قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، 152، 154.

(4) سيبويه، الكتاب، ج4/88.

(5) الفرج السائق، ج4/85، وهو المصدر الميمي في اللغة العربية، وهو المصدر الميمي في اللغة العربية.

مخرج، وملتقى....، ويرتئي أن في هذا ما يدعم أصالة المصادر تاريخياً بالنسبة للمشتقات الاسمية⁽¹⁾.

ثالثاً : مصدر المرة:

جاء ذكر هذا النوع من المصادر في كتب اللغة القديمة فقد جاء في كتاب سيبويه: "هذا باب ما تجيء فيه الفعلة تريد بها ضرباً من الفعل"⁽²⁾، ويقول أيضاً: "وإذا أردت المرة من الفعل جئت به أبداً على فعلة على الأصل؛ لأن الأصل فعل"⁽³⁾، وهنا حكم سيبويه على المرة بالمصدرية عندما ذكر أن الفعل يأتي على فعلة (مصدر المرة)، والأصل فعل (المصدر الصريح)، فالمصدر الصريح أصل ومصدر المرة فرع.

ومن هنا عُرِف مصدر المرة بأنه اسم مصوغ من المصدر الأصلي للدلالة على حدوث الفعل مرة واحدة⁽⁴⁾، وله في الثلاثي المجرد بناء واحد هو (فعلة)، نحو: قعد — قعدة، وضرب — ضربة، ويأتي اسم المرة في الثلاثي المزيد، والرباعي المجرد، والمزيد على وزن مسندته المستعمل بزيادة (التاء)، وقد يوصف بـ: (واحدة)⁽⁵⁾، وفي الواقع هذه تعريفات غير دقيقة؛ لأن المصدر الميمي قد يوصف بواحدة لزيادة التأكيد، لكنه يجب نعتة بواحدة وجوباً للدلالة على الوحدة في المصادر الثلاثية غير القياسية التي تكون على زنة فعلة؛ لتفريقها عن المصدر الصريح، فنقول: دعا دَعْوَةً، وهي مصدر صريح سماعي، ولتمييزه للدلالة على المرة وجب نعتة بكلمة واحدة، هذا من الثلاثي، أما من غير الثلاثي؛ فيجب زيادة تاء مربوطة على المصدر

(1) عميرة، إسماعيل أحمد، المشتقات نظرة مقارنة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع56، جمادى الأولى، 1419هـ شوال 1419هـ، ص61.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4/44.

(3) المصدر نفسه، ج4/45.

(4) قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص149.

(5) خديجة الحديشي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، 224، وينظر، الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب،

ج179/1.

الصريح لبناء مصدر المرة مثل، سَبَّحَ تسبيحاً للمصدر الصريح، وتسبيحة لمصدر المرة، أما إذا كان المصدر الصريح ينتهي بتاء؛ فيجب زيادة كلمة واحدة للدلالة على مصدر المرة، نحسو: استقام استقامة للمصدر الصريح واستقامة واحدة لمصدر المرة، وربى تربية للمصدر الصريح وتربية واحدة لمصدر المرة.

رابعاً: مصدر الهيئة:

هو اسم مصنوع من المصدر الأصلي، للدلالة على صفة الحدث عند وقوعه⁽¹⁾، فيؤتى بهذا المصدر لبيان هيئة وقوع الحدث، وهو لا يصاغ إلا من الثلاثي المجرد، وقد شذت صياغته من غيره⁽²⁾.

وإذا ما جئنا إلى الكتاب نجد أن سيبويه لم يضع حداً لمصدر الهيئة، ولكنه وضع الأوزان الخاصة بهذا المصطلح، إذ يقول: "هذا باب ما تجيء فيه الفعلة تريد بها ضرباً من الفعل، وذلك قولك: حسن الطعمة، وقتلته قتلة شوء، وبست المينة، وإنما تريد الضرب الذي أصابه من القتل، والضرب الذي هو عليه من الطعام، ومثل هذا الركة والجلسة، والقعدة"⁽³⁾.

ولم يتحدث علماء اللغة عن الهيئة من غير الثلاثي ويبدو ذلك؛ لأن السياق هو الذي يحدد هنا نوع هذا المصدر إذ إنه يصاغ على طريقة المصادر الصريحة دون زيادة أو نقصان أو تبديل حركة ليترك للسياق القيام بهذه المهمة، ومن هنا يشتبه على الكثيرين التمييز بين المصدر الصريح ومصدر الهيئة.

(1) قبادة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص 151، 152.

(2) خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 225.

(3) سيبويه، الكتاب، ج 4/44، ص 444. (المصدر: سيبويه، كتاب سيبويه، ص 444).

خامساً: المصدر الصناعي:

وهو مصدر مصوغ بإضافة ياء مشددة إلى الاسم، بعدها تاء زائدة، للدلالة على صفة فيه⁽¹⁾. يقول الفراء: "إنَّ ما جاءك من مصدر لاسم موضوع، فلك فيه الفعولة والفعولية، وأنَّ تجعله منسوباً على صورة الاسم، من ذلك أن تقول: عبد بين العبوديّة والعبودة والعبديّة"⁽²⁾.

فهذا النوع من المصادر يكون في الأسماء الجامدة، كالإنسانية والحيوانيّة، والحجريّة، والكميّة، والكيفيّة، فالإنسانيّة هي الصفة المنسوبة إلى الإنسان، والحجريّة هي الصفة المنسوبة إلى الحجر، ومثلها بقيّة الكلمات⁽³⁾.

وفي حقيقة الأمر إن المصدر الصناعي يشمل كذلك ما دلّ على جامد ومشتق، وزيدت عليه ياء مشددة وتاء مربوطة بشرط أن لا يقع في السياق نعتاً، فإن جاء نعتاً أصبح اسماً منسوباً، جامداً كان أو مشتقاً، وهنا يدخل علم النحو والبناء التركيبي للكلام ليحدد المجال الصرفي للكلمات شأنه في ذلك شأن كثير من أبواب الصرف، مما يدل على أهمية المزج بين العلمين في الدراسات اللغوية .

أبنية المصادر في ديوان في شعر حيدر محمود :

فيما يأتي تصنيف للمصادر التي وردت في ديوان "في البدء كان النهر" للشاعر حيدر محمود موزعة حسب نوع المصدر: ثلاثي مجرد، وغير ثلاثي (الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد) لبيان كيف كانت لغة الشاعر؟ وما هو مدى التزامه بالقواعد القياسية لبناء المصادر؟ وما مدى التزام الشاعر في أبنية السماع في حدود ما ورد عن العرب مما ذكرته

(1) ينظر، قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص138، وخديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص209.

(2) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، الهيئة المصرية للكتاب، 1980، ج3/137.

(3) وخديجة الحديثي، أبنية الصرصة في كتاب التبيوية، ص 209. [مكتبة جامعة القاهرة، مكتبة جامعة القاهرة، مكتبة جامعة القاهرة]

كتب اللغة؟ وهل هناك ملامح تجديدية وخروج عن المألوف؟ وبيان التعليل له. وهذا ما سنناقشه بعد إحصاء المصادر من ديوان "في البدء كان النهر" للشاعر حيدر محمود، وتبويبها، حيث قمت بجمع هذه المصادر من هذا الديوان كعينة لدراسة موضوع المصادر، والمصادر حسب فروعها مرتبة حسب فروعها كما يلي:

أبنية المصادر الثلاثية المجردة في ديوان "في البدء كان النهر"⁽¹⁾:

إن أبنية الفعل الثلاثي المجرد هي (فَعَلَ اللازم والمتعدي، وفَعِلَ اللازم والمتعدي، وفَعَّلَ اللازم)، وقد جاءت أبنية مصادرها كما هي في ديوان "في البدء كان النهر" على النحو الآتي:

1. فَعَلَ اللازم: وقد جاءت فيه أبنية المصادر على قسمين:

(أ) أبنية مصادر فَعَلَ اللازم القياسية، وهذه الأبنية هي:

• فَعُول: وهو المصدر الأصلي القياسي لهذا البناء من الأفعال مطلقاً، ومن الأمثلة

عليه: جُنُون (28)، هُطُول (77)، العَبُوس (80).

• فَعِيل: وهو المصدر القياسي لهذا البناء إذا دل الفعل على صوت، ومن الأمثلة عليه

في الديوان⁽²⁾: نَشِيد (19)، هَدِيل (76)، صَهِيل (76).

(ب) أبنية مصادر فَعَلَ اللازم السماعية، وهذه الأبنية هي:

• فَعَلَ، ومن أمثله: شَوْق (7)، بَوَح (10)، صَمَت (29)، مَجَد (36)، مَوْج (55)،

فَيْض (94)، دَوَمًا (68)، جَمَر (69)، نَوَم (72)، نَبْض (40)، خَوْف (96).

• فَعَالَة، ومن أمثله: رَطَانَة (13).

• فَعَال، ومن أمثله: وِقَاء (40)، هَوَان (68)، ظَلَام (93).

(1) ينظر، محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، والأمثلة مرتبة كما جاءت في الديوان.

(2) ينظر، المرجع السابق، والأمثلة مرتبة كما جاءت في الديوان. (في الديوان: نَشِيد (19)، هَدِيل (76)، صَهِيل (76)، مَجَد (36)، مَوْج (55)، فَيْض (94)، دَوَمًا (68)، جَمَر (69)، نَوَم (72)، نَبْض (40)، خَوْف (96).

• فَعَلَ، وَمِنْ أَمْثَلْتَهُ: بُور (58)، جُوَع (96).

• فَعَلَ، وَمِنْ أَمْثَلْتَهُ: مَهَل (90)

• فَعَّلَ، وَمِنْ أَمْثَلْتَهُ: خَبَيْتَ (63)

• فَعَّلَ، وَمِنْ أَمْثَلْتَهُ: عَفَّ (55)

2. فَعَلَ الْمُتَعَدِّي، وَقَدْ جَاءَتْ فِيهِ أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ عَلَى قِسْمَيْنِ:

(أ) أَبْنِيَةُ مَصَادِرِ فَعَلَ الْمُتَعَدِّي الْقِيَاسِيَّةِ، وَلَهُ بِنَاءٌ وَاحِدٌ فَقَطْ هُوَ (فَعَلَ)، وَأَمْثَلْتَهُ هِيَ:

حَرَقَ (9)، فَصَلَ (71)، ثَارَ (11)، بَذَّ (17)، قَهَرَ (41)، غَضَرَ (41)، رَدَّ (42)،

مَهَلَّ (45)، مَوَّجَ (55)، لَوَّمَ (73)، وَشَمَّ (77)، أَمَرَ (91)، بَحَثَ (100).

(ب) أَبْنِيَةُ مَصَادِرِ فَعَلَ الْمُتَعَدِّي السَّمَاعِيَّةِ، وَهَذِهِ الْأَبْنِيَةُ هِيَ:

• فَعَلَ، وَمِنْ أَمْثَلْتَهُ: ذَكَرَ (26)، فَعَلَ (42)، مَلَأَ (45)، عَزَّ (50)، عَشَقَ (94).

• فَعَّلَ، وَمِنْ أَمْثَلْتَهُ: نَخَوَ (50)، فَجَّأَ (62).

• فَعَّلَ، وَمِنْ أَمْثَلْتَهُ: فِدَاءَ (50)، طَلَّأَ (63)، نَزَالَ (74).

• فَعَلَ، وَمِنْ أَمْثَلْتَهُ: ذَلَّ (63)، حَبَّ (93).

• فَعَّلَ، وَمِنْ أَمْثَلْتَهُ: خَيَّانَةَ (64).

• فَعَلَ، وَمِنْ أَمْثَلْتَهُ: مَهَلَّ (90).

3. فَعَلَ الْإِلْزَامِ: وَقَدْ جَاءَتْ فِيهِ أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ عَلَى قِسْمَيْنِ:

(أ) أَبْنِيَةُ مَصَادِرِ فَعَلَ الْإِلْزَامِ الْقِيَاسِيَّةِ، وَلَهُ بِنَاءٌ قِيَاسِي وَاحِدٌ فَقَطْ وَهُوَ:

• فَعَلَ، مِثْلُ: أَجَلَ (8)، وَجَّعَ (18)، قَلَّقَ (20)، نَكَّدَ (42)، الْأَسَى (63)، غَضَبَ (75)،

عَزَلَ (97).

(ب) أَبْنِيَةُ مَصَادِرِ فَعَلَ الْإِلْزَامِ السَّمَاعِيَّةِ، وَهَذِهِ الْأَبْنِيَةُ هِيَ:

• فَعَّال، نحو: سَلَامٌ (53).

• فَعِل، نحو: دَفَأَ (93).

• فُعِل، نحو: حُزِنَ (93).

4. فَعَلَ اللّازم: وقد جاءت فيه من أبنية المصادر السماعيّة فقط، وهي الأبنية التالية:

• فَعَّلَة، نحو: كَثَّرَ (7).

• فَعَّال، نحو: جَمَّال (31).

• فُعِل، نحو: خُبِثَ (51).

أبنية المصادر غير الثلاثية في ديوان "في البدء كان النهر"⁽¹⁾:

(أ) أبنية مصادر غير الثلاثي القياسية.

1. إِفْعَال، نحو: إِخْفَاء (42).

2. تَفْعِيل، نحو: تَمْزِيق (10)، تَحْطِيم (10)، تَغْيِير (15).

3. فَعْلَلَة، نحو: هَدَّهَدَة (18)، تَأْتَأَة (83).

4. تَفَعَّل، نحو: تَمَنَّى (67)⁽²⁾.

5. افْتَعَال، نحو: ابْتَسَام (80)، اكْتِشَاف (91)، احْتِرَام (98).

(ب) أبنية مصادر غير الثلاثي السماعيّة

1. فَعِيل، نحو: نَشِيد (19).

2. فَعَّال، نحو: وَدَّاع (75)، وهو مصدر للفعل ودَّع، والقياس توديع.

3. فُعْلَة، نحو: غُرْبَة (57)، وهو مصدر للفعل اغْتَرَبَ، والقياس اغتراب.

(1) ينظر، محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، والأمثلة مرتبة كما جاءت في الديوان.

(2) كثررت النون في المصدر تمنى مناسبة ضوئية للياء، والأصل الضم على بناء تفعّل، كقوله: "تمنى أن يكون النهر في البدء كان النهر".

أبنية المصدر الميمي في ديوان "في البدء كان النهر"⁽¹⁾؛

(أ) أبنية المصدر الميمي الثلاثية:

1. مَفْعَلَة، نحو: مَغْنَرَة (10).

2. مَفْعَل، نحو: مَعْنَى (23).

3. مَفْعَلَة، نحو: مَهَانَة (63).

(ب) أبنية المصدر الميمي غير الثلاثي:

1. مُعْتَقَد (41).

أبنية مصدر المرة في ديوان "في البدء كان النهر"⁽²⁾:

جاءت مصادر المرة في الديوان على بناء فَعْلَة دون أن يكون منعوتاً بلفظ واحدة، لأنّ هذا البناء المصدر يبدّل على المرة فقط، ولا يقتضيه مع المصدر الصريح، ومن أمثلته في الديوان: لَعْنَة (16)، مَرَّة (19)، أَنَّة (41)، غَيْبَة (46)، ضَلُوعَة (60)، طَلْعَة (74)، فَتْحَة (92). أمّا فيما يتعلق بمصدر الهيئة، فلم أعتز له على أمثلة في الديوان في حدود ما أحصيته.

الدراسة:

بعد جمع المصادر من ديوان "في البدء كان النهر" استوفيتني عدد من المصادر التي تستدعي المناقشة والتساؤل، ومن ذلك المصدر (شَوْق) في قول الشاعر "يا سيدي السيف بي شوق إليك"⁽³⁾، والمصدر شَوْق من الفعل شاق وهو فعل لازم إذا كان بمعنى نزع نحو شأقت نفسي إليك، وعليه يكون المصدر سماعياً، أمّا إذا كان بمعنى هاج وحرّك نحو شاق الشيء فلاناً

(1) ينظر، محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، والأمثلة مرتبة في الجدول كما جاءت في الديوان.

(2) ينظر، محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، والأمثلة مرتبة في الجدول كما جاءت في الديوان.

(3) محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص 7. إن المصدر شَوْق قد يكون سماعياً أو سماعياً، وهو سماعي في قول الشاعر "يا سيدي السيف بي شوق إليك".

كانت بمعنى حرك وهاج وعليه يكون المصدر (شَوْق) قياسياً⁽¹⁾، ومثل ذلك المصدر (بَوَّح)، في قول الشاعر "إن كان أزعجهم بَوَّحِي بأسرار"⁽²⁾، فالمصدر بَوَّح سماعي في باب فَعَلَ اللازم، ولو كان متعدياً لأصبح قياسياً مع العلم بأن باح فعل لازم إذا كانت بمعنى ظهر، ومتعداً إذا كانت بمعنى صرع كقولك باح خصمه أي صرعه⁽³⁾. وكذلك الأمر بالنسبة للمصدر (مَجْد)، في قول الشاعر: "ولا تزال بهذا المجد تدهش"⁽⁴⁾، فإذا كان الفعل مجد بمعنى عظم، فهو لازم، أمّا إن كان بمعنى غلب نحو مَجَدْتُ فلاناً فإنه يكون متعدياً⁽⁵⁾، وعلى هذا يكون قياسياً وسماعياً في آن، وهناك كثير من الأبنية التي تتراوح في مدلولاتها المختلفة بين اللزوم والتعديّة، وهي من المادة نفسها، فهل نعتبرها قياسيّة أم سماعيّة؟

إنّ بعض المدلولات بين اللزوم والتعديّة متقاربة في المعنى إلى حد التشابه، فعندما نقول بأن مجد بمعنى عظم لازم، وبمعنى غلب متعدّ، فإنّ المجد هو العظمة والغلبة، ومثل هذا يوقعنا في حيرة الحكم بالقياس أم بالسماع، وفي الوقت نفسه، فإنّ الأمر قد يقود إلى قاعدة قياسيّة تقلّ من نسبة الأحكام السماعيّة التي تطلق على مصادر الثلاثي المجرد؛ لتكون هناك حرية لغويّة أكبر في صوغ المصادر القياسيّة وعدم الوقوف عند رأي ابن جني الذي يقول: "إذا أدّك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"⁽⁶⁾؛ لأنّ القدماء استعملوا تلك المصادر للتعبير عن معانٍ خاصّة أرادوا بها الإفصاح عنها من خلال وضع اللغة، وكان من السهل عليهم أن يميزوا بين مصدر وآخر

(1) ينظر معنى شوق، المعجم الوسيط، مادة (شوق).

(2) ينظر، محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص 10.

(3) ينظر معنى بوح، المعجم الوسيط، مادة (بوح).

(4) ينظر، محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص 36.

(5) ينظر معنى مجد، المعجم الوسيط، مادة (مجد).

(6) ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 125.

للتعبير عن المعنى المراد، فإن أرادوا الحدث مجرداً بنوه على صيغة ما، وإن أرادوا انتهاءه عبروا عنه بصيغة أخرى، وإن أرادوا المرة وجدت عندهم أبنية مختلفة كل بناء وضع موضعه الملائم للدلالة على تخصص محدد في المعنى، ولم يكن اعتباراً أن تأتي تلك الأبنية على معان مختلفة، وإلا لاستعملوا بناء واحداً يجمع كل تلك المعاني⁽¹⁾، وهذا ما كان يدركه ابن جني الذي حكم على السماع والقياس بما قالت العرب وليس بما ستقول "ما قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب"⁽²⁾. فهو يبقي عملية القياس مقصورة فيما قيل وتم جمعه، وليس فيما يستحدث ويستجد في المستقبل.

وهناك أمر آخر وهو أن الناس في عصرنا قد فقدوا من قدرة التمييز بين المصدر والآخر تبعاً للتبوع الدلالي، واقتصروا على مصدر واحد قياساً كان أم سماعاً مما يبين مدى الضعف اللغوي لدى متكلمي اللغة العربية الذين أذاهم ضعفهم اللغوي إلى جعل كثير من الكلام مجرد تاريخ بطوى بين دفتي المعجم، ومن ذلك المصدر "مَوْج"، وهو سماعي في بئانه فَعَلَ اللّازم، والقياس مَوْجَان؛ لأنه يدلّ على حركة واضطراب، وهو مصدر بين دفتي المعجم قالته العرب في مناسبات وبقي طي الكتمان؛ لأنّ الناس استحسنّت هذا فتركت ذلك.

وقد تبنى المصادر لبناء فعلي على قياس بناء فعلي آخر، فهل هذا الأمر سببه الخلط بين أصالة المصدر أو الفعل؟ فإذا حكم على أن المصدر أصل، فإنّ هذا الأصل قياس وإن تنوعت موادّ فروعها، فالمصدر (رَطَانَة) في قول الشاعر: "وللرطانة إكليل من الغار"⁽³⁾، و(رَطَنَ) بمعنى الكلام غير المفهوم، وتشبه وزن المصدر القياسي من الفعل (فَعَلَ) مثل رَزَنَ رَزَانَة وفَصَحَ

(1) شاهين، عبد الصبور، في التطور اللغوي، مصر، ط1، 1975، ص10، 9.

(2) ابن جني، الخصائص، ج1/358.

(3) محمود، حيدر، ديوان في البدء، كان، النهر، ص13، 13.

بسبب اختلاف المادة الفعلية، لأنها فرع منه، وقد جاء بالمعجم المصدر رَطُن ورطانة بفتح الراء أو كسرهما⁽¹⁾، والمصدران رَطُن ورطانة من أبنية السماع في باب فَعَلَ اللازم، وفَعَّلَهُ من أبنية القياس في فَعَلَ المضموم العين، فكيف تكون المعادلة في الربط بينهما وتوحيد المختلفات تحت قاعدة قياسية؟ مع العلم أن العامة تأتي بالقياس، فيقولون في مصدر رَطُن رَطِين على وزن فَعِيل للدلالة على الصوت، لأن الكلام غير المفهوم هو صوت كبقية الأصوات، وفَعِيل هو المصدر القياسي للصوت في هذا باب فَعَلَ.

أما فيما يتعلق بالمصادر شَوْق(7)، بَوَّح(10)، صَمَت(29)، مَجَّد(36)، مَوْج(55)، فَيْض(94)، دَوْمًا(68)، جَمَر(69)، نَوْم(72)، نَبْض(40)، خَوْف(96)، وغيرها من مصادر فَعَلَ اللازم، فإنها تعدّ سماعية، في حين أن المصادر حَرَق(9)، فَصَل(71)، ثَار(11)، بَذء(17)، قَهَر(41)، غَنَر(41)، رَذ(42)، مَهَل(45)، مَسُوج(55)، لَوْم(73)، وَشَم(77)، أَمَر(91)، بَحَث(100)، وغيرها من مصادر فَعَلَ المتعدي تعدّ قياسية، فلم تعدّ ذلك البناء سماعياً في فَعَلَ اللازم، وقياسياً في فَعَلَ المتعدي مع كثرة الاثنين معاً، وما الذي جعل العلماء يحكمون على الأصل (المصدر) سماعاً، والفعل (الفرع) منه قياساً؟ لا بدّ أنه التشعب في أبنية المصادر أعجزهم، وجعلهم رغم تفوقهم محدودي القدرة أمام إشكالية تشتت وكثرة فروع أبنية المصادر، الأمر الذي أدّى إلى الوقوف عند حدود السماع والقياس كحل لمشكلة عالقة إلى يومنا هذا.

وليس هذا الأمر مقتصر على بناء مصدر معين بل الأمر يتعداه إلى كونه ظاهرة، ومن ذلك المصدر (وفاء) من الفعل وَفَى، وهو يحتمل وروده في السياق لازماً ومتعدياً، فإذا قلنا:

وفى الشيء بمعنى تم، فيكون لازماً وإذا قلنا: وفى فلان نذره بمعنى أدّى، يكون متعدياً⁽²⁾، ومن

(1) ينظر، المعجم الوسيط، مادة (رطن).

(2) ينظر، المعجم الوسيط، مادة (وفى). وفي بعض النسخ: وفى فلان نذره بمعنى أدّى، يكون متعدياً⁽²⁾، ومن

هنا كان مصدره القياسي وقفياً، والسماعي وفاء، والمصدر (ثأر) صيغ من ثأر، وهو فعل لازم ومتعدّ في آنٍ واحد، نقول ثأر حميمه وبحميمه، فالحميم مثور ومثور به⁽¹⁾، وبمثل هذا البناء لا يمكن الحكم على المصدر ثأر بالسماع أو القياس؛ لأنه في اللازم سماعي، وفي المتعدّي قياسي، خاصة أن المعنى واحد بقولك ثأر حميمه وبحميمه، أمّا المصدر (بذء)، فيكون قياسياً إذا كان من قولك بدأ الشيء أي فعله وأوجده، ويكون سماعياً إذا كان من قولك بدأت من مكان إلى آخر أي انتقلت، والعامة تقول بذء بكسر الباء وهو خطأ لغوي، أمّا المصدر (وجع) من الفعل (وجع)، فهو فعل لازم إذا كان بمعنى مريض كقولك وجع فلان، وفعل متعدّد إذا كان بمعنى آلم، كقولك وجع فلاناً رأسه⁽²⁾، أي آلمه رأسه. وفي ضوء هذا التقارب اللغوي السياقي بين المادة اللغوية نفسها مع اختلاف كونها فعلاً لازماً أو متعدّياً فهل يمكن الحكم على مصدره قياسي لازم وسماعي للمتعدّي؟

ويقع الخطأ ليس من العامة فقط بل قد يحدث ذلك من الخاصة أيضاً نتيجة الخلط اللغوي في عدم التمييز في الاستخدام بين المصدر والاسم، فكلمة (فعل) بكسر الفاء ومعناها العمل هي اسم، والمصدر بفتح الفاء، فعندما يقول الشاعر: "من ردّ فعل يدي"⁽³⁾، فالشاعر يريد المصدر لا الاسم، والأصل أن يقول: من ردّ فعل يدي، وهذا من باب الخلط في الاستخدام اللغوي الشائع كما هو لسان الحال في كسر الباء في المصدر بذء عند العامة، وهو خطأ يصل إلى درجة الخلط لو أن المعاجم أوردت كلمة بذء.

وقد لجأ الشاعر إلى استخدام المصدر السماعي غير الشائع، وترك استخدام المصدر

القياسي الشائع، وربما يكون ذلك من أجل متروكة الشعر، حيث استخدم الشاعر المصدر (مهل)

(1) ينظر، المعجم الوسيط، مادة (ثأر).

(2) ينظر، المعجم الوسيط، مادة (وجع).

(3) محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص 42. (المصدر: ديوان في البدء كان النهر، ص 42).

بفتح الهاء على السماع في قوله: "فاذبحوني على مَهْلٍ..."⁽¹⁾، والشائع على القياس هو (مَهْل)

بسكون الهاء، فالشاعر ينوع بين السماع والقياس ما دام أنه اقتضت إلى ذلك ضرورة كالوزن

مثلاً، وهذا التنوع اللغوي هو بحد ذاته غاية للتوسع في معطيات اللغة بما يخدم الجانبين

المعنوي والموسيقي والتلوين الصوتي للكلمات، والأصل أن يكون المتلقي على دراية بذلك.

وقد استخدم الشاعر المصدر السماعي الشائع، في لغة الخاصة وترك المصدر القياسي

الشائع في لغة العامة، والأصل في الشعراء أن يجددوا في اللغة ويحيوا ما فيها من التراث، فقد

استخدم المصدر دِفء في قوله: "تنتثر الدَّفء في الطرقات"⁽²⁾، وهو من المصادر السماعية، مع

أن لها من المصادر ما هو قياسي، فمصادر الفعل دَفَى هي "دِفء ودَفأ ودَفاء"⁽³⁾، والعامة

تستخدم منها القياس فتقول الدَفأ في مصدر الفعل دَفَى، وهي مطابقة للمعجم وقياسية، فلم لا

يستخدمها الناس في كتاباتهم بل يكون اقتصارهم في مصدريتها على السماع كونها شائعة، ولولا

ورود كلمة الدَفأ في معاجم اللغة لوضعت تحت باب العامية أو الخطأ اللغوي، ومثل ذلك أيضاً

المصدر خُبث في قول الشاعر: "أيها الأنقياء في عالم الخُبث..."⁽⁴⁾، فمصادر خُبث هي "خُبث

وخبائث وخبائية"⁽⁵⁾، فالشاعر يستخدم كغيره من أهل اللغة في كتاباتهم المصدر السماعي الخُبث،

والقياس خبائث يقتصر على عامة الناس، وقد يعتقد كثير من الناس خاصة وعامة بأن المصدر

خبائث كلمة عامية كون العامة تنطق بها، والخاصة لا تستخدمها في كتاباتها.

وبراسة المصدر والتبحر فيها ضرورة ملحة؛ لأنها تقود إلى الأصل اللغوي في كثير

من الأحيان، فالمصدر (نَكَد) من الفعل نَكَد بكسر العين، وهو بمعنى شَوَّم وعَسُر، أمّا النَّكَد

(1) محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص 90.

(2) محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص 93.

(3) ينظر، المعجم الوسيط، مادة (دَفَى).

(4) محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص 51.

(5) ينظر، المعجم الوسيط، مادة (خُبث).

بسكون العين وبمعنى التقليل والتمع، فهو مصدر قياسي للفعل نَكَدَ وهو فعل متعدّد، ومن هنا كانت الأحكام القياسية تقود إلى فهم النصوص، واستيعاب المعاني؛ لأنه كما يدل الفعل على المصدر، فإنّ في المصدر دلالة على الفعل، وإدراك للمعنى ومعرفة للجذر اللغوي.

وببادل الشاعر في وظائف المصدر فنراه يستخدم كلمة طَلَّعة، وهي مصدر مرّة استخدم للدلالة على مصدر الهيئة؛ لأنّ السياق يوحي بالهيئة لا بالمرّة، فالشاعر يقول: "وقد بدت لهم طَلَّعة الدولار".⁽¹⁾، فالشاعر أخطأ في استخدامه لمصدر المرّة، والأصل هو استخدام مصدر الهيئة، وذلك بكسر حرف الطاء وهذا أشبه ما يكون بتبادل الوظائف للمصادر.

إنّ وقوع الخلط بين السماع والقياس في استخدام المصادر مرجعه إلى سعة هذا الباب وتنشعبه، وهو دليل على اتساع إطار تصريف أبنيتّه، ودليل على قدرة اللغة على استيعاب كل ما هو جديد، وما القواعد التي وضعها علماء اللغة لضبط هذا الجانب إلا محاولات من الجهود العظيمة لضبط هذا الجانب من الانفلات والتوسع اللغوي الذي قد يقود إلى الخلط في اللغة والتعقيد أكثر، أمّا القيود التي وضعت في هذا الجانب فهي تحدّ من التقدّم والتطور اللغوي والتنشعب في ميادين استخدام الأبنية، وصوغ أبنية عربية تجاري مستجدات التطور يكون فيها التناسب ما بين الدالّ والمدلول هذا من جهة ومن جهة أخرى هي لمنع اللغة من الانفلات.

إنّ خوف علماء اللغة على العربية من التشتت والتعقيد، حسب ما اعتقد، كان هدفاً دينياً في وضع ضوابط تخدم لغة القرآن، إلا أنّ هذه الرؤية عند علماء اللغة قد لا تكون في محلها لأنها أحدثت كثيراً من الخلط والتعقيد بدلاً من الحرية، التي قد تحدث تطوراً وتجديداً وقدرة أكبر

على استيعاب المستجدات الذي هو حلم كل عربي، فاللغة مادة التفوق والقوة لأهلها،

(1) محمود، خيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص 74.

الفصل الثالث: أبنية المشتقات

أولاً : تعريف الاشتقاق

ثانياً : تحديد المشتقات

ثالثاً : أقسام الاشتقاق

1. اسم الفاعل

2. اسم المفعول

3. صيغة المبالغة

4. الصفة المشبهة

5. اسم التفضيل

6. اسم الزمان والمكان

7. اسم الآلة

رابعاً : أبنية المشتقات في ديوان حيدر محمود

أبنية المشتقات في ديوان حيدر محمود

لقد اختلف علماء اللغة في تحديد المعنى الاصطلاحي للاشتقاق، وقد تجلّى ذلك واتضح من خلال التعريفات المختلفة التي رويت عنهم في كتب اللغة والنحو، وفيما يأتي طائفة من آراء هؤلاء العلماء في معنى الاشتقاق:

فقد روي عن الزجاج قوله: "إن كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف، وإن نقصت حروف إحداهما عن حروف الأخرى، فإن إحداهما مشتقة من الأخرى"⁽¹⁾، وقد عرف الرماني الاشتقاق بقوله: "اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل"⁽²⁾، وقال العكبري في الاشتقاق: "أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما مع التناسب في المعنى"⁽³⁾، وقال الرضي الاسترأبادي: "الاشتقاق هو كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد"⁽⁴⁾، وذكر الشريف الجرجاني أن الاشتقاق هو "تزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيباً، ومغايرتهما في الصيغة"⁽⁵⁾، وروى السيوطي عن شرح التسهيل أنه "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها، ليبدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا وهيئة"⁽⁶⁾، ويبدو أن ابن جنّي هو الأكثر دقة في هذا التعريف، إذ يعبر عنه بأنه "وجود تناسب بين كلمتين في اللفظ والمعنى يمكن على ضوءه، ردّ

(1) السيوطي، جلال الدين، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، ج 1/ 354، ياسين الحافظ، ومحمد علي

سلطاني، التحليل الصرفي، دار العصماء، سوريا، ط 1، 2007م، ص 6.

(2) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، رسالتان في اللغة، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1984م، ج 1/ 69.

(3) العكبري، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، تحقيق، عدنان درويش ومحمد المصري،

منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1975م، ص 83.

(4) الاسترأبادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 2/ 334، ياسين الحافظ، ومحمد علي سلطاني، التحليل الصرفي، دار العصماء، سوريا، ط 1، 2007م، ص 6.

(5) الجرجاني، أبو الحسن علي، التعريفات، ص 14.

(6) السيوطي، جلال الدين، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، ج 1/ 346، ياسين الحافظ، ومحمد علي سلطاني، التحليل الصرفي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1975م، ص 83.

إحدهما إلى الأخرى، ثم تردان جميعاً إلى المادة الأصلية، وهي الأحرف الثلاثة الأصول، نحو: (ضرب)، وهو فعل ماضٍ، و(ضارب)، وهو اسم فاعل، إذ توجد فيهما الأصول الثلاثة (ض، ر، ب) التي اشتقا منها⁽¹⁾.

ويبدو من هذه التعريفات أن العلماء لم يتفقوا على تحديد مفهوم ثابت للاشتقاق، ولكن آراءهم جميعها كانت تدور حول مضمون واحد، وتصب فيه، وهو اخذ بنية من أخرى مع تغيير ما، ومناسبة في المعنى.

وقد جمعت خديجة الحديثي هذه التعريفات بقولها: "الاشتقاق أخذ كلمة أو أكثر من أخرى، لمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في الأصل اللفظي والمعنوي؛ ليدل بالثانية على المعنى الأصلي مع زيادة مفيدة، لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركاتها أو هما معا⁽²⁾".

ثانياً: تحديد المشتقات

لقد اختلف العلماء في تحديد المشتقات، فالمشتق عند النحويين ما يرادف الصفة، ويعمل عمل الفعل، وهو ينحصر في الصفات الخمسة المعروفة، وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، وأبنية المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. وقد خصوها بهذا لأن المشتق عندهم ما دلّ على ذات مبهمة وحدث، ولإبهام الذات فيها لا بدّ أن يجري المشتق على موصوف يعين هذه الذات، ومن ثم يتحمل ضميراً أو يرفع اسماً ظاهراً⁽³⁾.

(1) ابن جلي، الخصائص، ج 1/12.

(2) الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، 246.

(3) ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1/206، في التوضيح، فيقول: «أجل أن المشتق لا يكون إلا ما دلّ على ذات مبهمة وحدث، ولإبهام الذات فيها لا بدّ أن يجري المشتق على موصوف يعين هذه الذات، ومن ثم يتحمل ضميراً أو يرفع اسماً ظاهراً».

أما الصرفيون، فيرون أن المشتقات هي اسم الفاعل، واسم المفعول، وأبنية المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان⁽¹⁾.

وأما اللغويون، فالمشتقات عندهم تأخذ نطاقاً أوسع، فهي تضم تقاليد الكلمة المأخوذة من الصوامت الثلاثة، بطريقة الاشتقاق الكبير⁽²⁾، وكذلك تتسع لتشمل بعض المشتقات من أسماء الأعيان، علاوة على قولهم في بعض الجوامد إنها مشتقة أيضاً، كالخيل من الخيلاء، والإنسان من الإنسان...⁽³⁾.

ثالثاً: أقسام الاشتقاق

إنّ التقسيم الصحيح للاشتقاق يكون على النحو الآتي:

(أ) الاشتقاق الصغير:

وهو أن يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب في الحروف الأصول الفاء والعين واللام، مع مراعاة ترتيبها فيها ، فلا بد أن تكون فاء الكلمة أولاً ثم العين، فاللام، ولا يمنع هذا التوالي في الترتيب من وجود الحروف المزیدة قبل أي أصل أو بعده، نحو: (جلس) (يجلس) (جلوساً)، (جالس) (اجلس)، (مجلساً)، فالمادة الأصلية (ج ل س) ثابتة في جميع التصاريف المذكورة بغض النظر عن أنواع الزيادة من حركات وحروف، ولم يتغير ترتيبها، فلم يسبق حرف اللام الجيم، ولم يتأخر حرف الجيم إلى موضع السين وهكذا⁽⁴⁾.

(1) ابن جنّي، الخصائص، ج2/135-136، والسيوطي، المزهري في علوم اللغة، ج1/247، وخديجة

الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، 247.

(2) ابن جنّي، الخصائص، ج2/136، السيوطي، المزهري في علوم اللغة، ج1/347.

(3) الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، 246.

(4) ابن جنّي، الخصائص، ج1/13، السيوطي، المزهري في علوم اللغة، ج1/247، وخديجة

(ب) الاشتقاق الكبير:

وهو عقد تقاليب الألفاظ الثلاثية الأصول على معنى مطلق مشترك بينها، إذ يمكن تقليبها ست مرات بتقديم بعض حروفها، وتأخيرها مع اختلاف ترتيبها من غير زيادة أو حذف من هذه الأصول، وقد تستعمل جميع هذه التقاليب في اللغة، أو يهمل منها تقليب أو أكثر. ومن أمثلة الاشتقاق الكبير أن الأصول (ك ل م)، تقلب ست مرات، نحو: (ك ل م)، (م ل ك)، (م ك ل)، (ل ك م)، (ل م ك)، (ك م ل)⁽¹⁾.

(ج) الاشتقاق الأكبر:

ويقصد به ارتباط بعض الكلمات الثلاثية ببعض المعاني ارتباطاً لم يكن مقيداً بالأصول الثلاثية المؤلفة أنفسها، بل بنوعها العام وترتيبها فقط، فتدلّ الكلمات المشتقة على المعنى الموجود فيها؛ لاشتراكها في بعض الأصول الثلاثة المكونة لها، ويشترط ورود هذه الأصول مرتبة بحسب ترتيبها في الأصل، ولا يشترط مجيء الأصول الثلاثة ذاتها، بل يجوز استبدالها أو بعضها بأصول أخرى متفقة معها في النوع، وهو تقارب الأصلين المستبدلين في مخرجيهما ومن أمثلة اتحاد الأصلين في المخرج، نحو: (هز)، و(أز)، فكلا الفعلين يرتبطان في المعنى العام، وهو الإزعاج والإفلاق، وصحّ فيهما الاشتقاق الأكبر، ولم يمنع منه إبدال الهمزة من الهاء في احد الفعلين، وذلك لأنّ كلا من الهاء والهمزة، وهما أصلان من مخرج واحد فجاز إبدالهما، ومن ثم جاز حمل الفعلين على الاشتقاق الأكبر، ومن ذلك: (العلم) و(العرم)⁽²⁾.

(1) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي

الحلبي بمصر، الطبعة الثانية، 1970م، ج5/212، وينظر، ابن جني، الخصائص، ج1/13.

(2) وافي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، ط7، القاهرة، ب ت، ص184، وينظر، ابن جني، الخصائص، ج2/

فيها أمثلة كثيرة، 146، 147، (العلم) و(العرم) هما أصلان من مخرج واحد فجاز إبدالهما، ومن ثم جاز حمل الفعلين على الاشتقاق الأكبر، ومن ذلك: (العلم) و(العرم)⁽²⁾.

أمّا الذي يهتمنا في هذا الفصل فهو ما نعرف عليه أهل اللغة في مصطلح المشتقات كباب من أبواب علم الصرف التي تضم كلاً من: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأبنية المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة. وهذه هي الفروع السبعة للمشتقات التي سيتم دراستها في هذا الفصل.

1. اسم الفاعل

لم يعقد سيبويه باباً لاسم الفاعل يسميه باسمه، فيقول مثلاً هذا (باب اسم الفاعل)، يضمه تعريف اسم الفاعل، ويحدد صيغته التي يأتي عليها كما فعل العلماء المتأخرون كابن الحاجب⁽¹⁾، وإنما جاء بحثه (لاسم الفاعل) في أبواب متفرقة من كتابه⁽²⁾. أطلق سيبويه مصطلح الاسم على بناء فاعل، فقال: "فأما فعل يفعل، ومصدره فعلٌ، كقتل يقتل قَتَلًا، والاسم قاتل"⁽³⁾.

يتبين من ذلك أنّ لفظ الاسم عند سيبويه يدلّ على الاسم الجاري من الفعل عند الحديث عن المشتقات، وأنّ هذا اللفظ في موضع الحديث عن المشتقات الجارية يأخذ معانيه الفرعية كالفاعل، والصفة المشبهة، وغيرهما من السياق الذي يرد فيه بحسب القرينة، فالاسم هو اسم الفاعل، عند الحديث عن الأفعال التي هي أعمال، وهي صفة عند الحديث عن الأفعال التي هي أدواء وخصال وغيرها، ولما كان الاسم عند سيبويه مشتركاً بين أكثر من مشتق فإنّه لا يعول عليه في تحديد الدلالة الخاصة باسم الفاعل.

(1) ينظر: الاسترأبادي، رضي الدين، الكافية في النحو شرح الرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م، ج2/198.

(2) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1/108، 181، ج2/18، 31، 36، ج4/299.

(3) المرجع السابق، ج5/4، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000.

وكان لابن الحاجب الأثر الواضح في دراسات اللغويين الذين جاعوا بعده متأخرين ومحدثين، واعتمدوا حدوده لاسيما في حدّ الصفة المشبهة، إذ قال: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على (فاعل)، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر⁽¹⁾. فمصطلح (اسم الفاعل) بعد سيبويه في الاصطلاح العام غير منظور فيه إلى الفاعل الحقيقي فقط، وهو ما نسب إليه الفعل على جهة الإيقاع، وإنما منظور فيه إلى الفاعل بتعدد نسب الفعل إليه، فاسم الفاعل: هو الاسم السذي يصاغ للدلالة على الحدث ومن قام به⁽²⁾، فقائم يدل على القيام وفاعله، وكذلك جالس الذي يدل على الجلوس ومن قام به.

وفي دلالة اسم الفاعل اختلف العلماء، فقد ذهب أكثرهم إلى أنه يدلّ على التجدد والحدوث⁽³⁾، وذهب بعضهم إلى أنه يدلّ على الثبوت⁽⁴⁾. وفي حقيقة الأمر أنّ دلالاته أكثر من دلالة الفعل نفسه لأنه يشبه الفعل ويعمل عمله، ويدل على الفعل ومن قام به أيضاً، ومن هنا كان اسم الفاعل مشبهاً للفعل المضارع لفظاً ومعنى، أمّا من حيث اللفظ فيشبهه في تتابع حركاته وسكناته، وأمّا من حيث المعنى فيشبهه في دلالاته على الحال والاستقبال، عندما كان هذا الشبه بينهما، وكان الفعل المضارع دالاً على التجدد والحدوث، ويقصد بالحدوث التغيير، كان لا بدّ

(1) الاسترأبادي، رضي الدين، الكافية في النحو، ج2/198.

(2) ينظر، المبرد، المقتضب، ج1/99، وابن يعيش، شرح المفصل، ج6/81-85، و أمين ، عبد الله، الاشتقاق، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ، ط 1، 1956م، ص247.

(3) ينظر، ابن جني، الخصائص، ج3/103، وابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو بن عثمان الدويني، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق، موسى العليبي، مطبعة العاني، بغداد، 1982م، ج1/644، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة العصرية، بيروت، د.ت: ج3/216، والجرجاني، أبو الحسن ، التعريفات ، 15.

(4) ينظر، الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح وتعليق، السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981م . ص134،133، والأندلسي، أبو حيان، البحر

المحيط، مكتبة ومطابع الناصر الخديفة، الرياض، السعودية(د.ت)، ج1/41.

أن يدل اسم الفاعل على شيء من دلالة الفعل المضارع، فكانت دلالة اسم الفاعل على التجدد والحدوث، وبهذه الدلالة تميز اسم الفاعل عن الصفة المشبهة، وكذلك فإن دلالاته على الثبوت ميزته عن الفعل المضارع، فاسم الفاعل يقع وسطاً بين الفعل والصفة المشبهة، فهو أدوم وأثبت من الفعل، ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة، إذ إن لفظة (قائم) أدوم وأثبت من لفظة (يقوم)، ولكن ثبوتها لا يرقى إلى ثبوت (أحمر، أو طويل، أو دميم)، فإنه يمكن الانفكاك عن القيام إلى الجلوس أو غيره، ولكن لا يمكن الانفكاك عن الطول أو الدمامة أو القصر... (1).

فإذا أُريد تحويل الصفة المشبهة من الدلالة على الثبوت إلى الدلالة على الحدوث، حولت إلى اسم فاعل، فنقول في (حسن) حاسن الآن أو غداً، وهذا مطّرد في كل صفة مشبهة (2).

وإنما يفترق اسم الفاعل عن سائر الصفات المشتقة في دلالاته على الحدوث، وغلبة يمكن إيجاز القول في دلالة (اسم الفاعل) بأنه: الوصف الذي يدل على الذات التي توقع المعنى الحادث، أو التي ينسب إليها ذلك المعنى، أي أن (اسم الفاعل) يدل على أمرين معاً، هما: المعنى المجرد الحادث، والذات التي فعلته أو التي ينسب إليها (3).

ومع أن الأصل في اسم الفاعل دلالاته على التجدد والحدوث إلا أنه قد يدل على الثبوت في بعض استعمالاته، كصاحب وكاتب، وقد ينتقل إلى الاسمية كاسم الجنس نحو فاكهة، واسم

(1) السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، 1981م، ص 63.

(2) الاسترأبادي، رضي الدين، شرح الكافية، ج 2/ 198.

(3) الخياط، أفرح، الأبنية الدالة على اسم الفاعل في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2003،

ص 13.

الجمع نحو طائفة والاسم المنقول عن الصفة نحو راحلة اسم للناقة كثيرة الترحال، وكذلك العلمية نحو فاطمة، ويورد ذلك حسب الأصل فيه.

صياغة اسم الفاعل:

يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، فمن الثلاثي ذكر الصرفيون أنه يشتق من الفعل المفتوح العين في الماضي، أمتعدياً كان أم لازماً، نحو (عادل) من (عدل)، و(جالس) من (جلس)، ومن الفعل المكسور العين في الماضي إذا كان متعدياً كشارب من شرب، وقل في (فعل) اللازم نحو سالم، و(فعل) المضموم العين في الماضي الذي لا يكون إلا لازماً نحو: (فره) فهو (فاره).

إن صياغة اسم الفاعل من الفعل السالم الصحيح لا يحدث تغييراً في أصوله، أما إذا كان الفعل مهموز الفاء، فيكون وزنه (فاعل)، نحو (أسر)، فهو (أسر)، إذ إن الهمزة الممدودة تمثل فاء الكلمة وألف فاعل متعدياً، أما المهموز العين واللام، فلا يحدث فيهما أي تغيير عند صياغة اسم الفاعل منهما نحو: (سأل) (سائل)، و(ملأ) (مالي).

أما إذا كان الفعل معتلاً، فإنه إن كان معتل الفاء، فلا تغيير يحدث عن صياغة اسم الفاعل من هذه الصيغة نحو: وثق فهو واثق، أما إذا كان معتل العين، فإن عين الأجوف تقلب همزة عند صياغة اسم الفاعل إذا كانت ألفه منقلبة عن واو أو ياء، نحو: (صام)، فهو (صائم)، أما إذا بقي الفعل على حاله صحيحاً ولم يعتل، أي لم تقلب عينه ألفاً، فإنها تبقى على ما هي عليه عند صياغة اسم الفاعل نحو: عَيْنَ فهو عاين، وعَوِرَ فهو عاور، حَوَلَ فهو حاول.

أما إذا كان الفعل معتل العين، ومهموز اللام في الوقت نفسه، فاسم الفاعل يكون على زنة (فاع) نحو: (شاء) فهو (شاء)، وإذا كان الفعل ناقصاً (معتل الآخر)، فإن اسم الفاعل ينطبق

عليه ما ينطبق على الاسم المنقوص؛ أي تحذف ياءه في حالتي الرفع والجزم وتبقى في حالة

الانكسار والجر. والاسم المنقوص هو الذي لا يملك عيناً ولا ياءاً في آخره، كقوله تعالى: "وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَاذِبُونَ" (الأنبياء: 22) فاسم الفاعل هنا "كاذب" وهو منقوص.

النصب⁽¹⁾، هذا في حالة التثنية، أما في حالة التعريف بـ (ال) والإضافة فتبقى الياء دون تأثير للسياق.

أما إذا كان الفعل غير ثلاثي، فاسم الفاعل له صورة واحدة، وهو أن يكون على زنة المضارع، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر⁽²⁾. نحو مُكْرِم، ومُسْتَفْهِم، ومُقَاتِل ومُنْتَصِر.

أما المعتل الأجوف في وزن افتعل، فإنه يحدث فيه إعلال وتقل صوتي فتبقى الألف على حالها وحينها تتشابه صيغة اسم الفاعل مع صيغة اسم المفعول تماماً فسي وزن افتعل المتعدي، نحو: مختار ومصطاد، في حين أن اسم الفاعل من اللازم في هذا الوزن بين، لأن اسم المفعول يحتاج إلى شبه الجملة المتعلق به ليكمل بناؤه، نحو: معتاد لاسم الفاعل ومعتاد عليه لاسم المفعول.

وفي وزن افعل مضعّف اللام، نحو: أبيضّ وأسودّ وأخضرّ، ووزن افتعل الضعف العَيْن واللام، نحو: اعتدّ واشتدّ واهتزّ، حيث يتشابه اسم الفاعل لفظاً مع اسم المفعول، والذي يفرّق بينهما شبه الجملة المتعلقة اسم المفعول، نقول في (اهتزّ الغصنُ بالعصفور): فالغصن مهتزّ لاسم الفاعل والعصفور مهتزّ به لاسم المفعول، وكذلك الأمر في كل مزيد الثلاثي الضعف الآخر، نحو أعدّ، مُعدّ، والتفّ، مُلتفّ، وهكذا.

(1) الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، دار المسيرة، عمان، ط2، 2009، ص74.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/5 — 9، والمبرد، المقنّص، ج2/113، وابن عقيل، شرح ابن عقيل،

2009، ج2/134-136، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص259، والعمري، القوس والشواهد، ج1/136.

2. اسم المفعول

اسم المفعول: "هو اسم مشتق من الفعل المضارع المتعدي المبني للمجهول، للدلالة على الحدث ومن وقع عليه الحدث على وجه التجدد والحدوث في معناه"⁽¹⁾.

صياغة اسم المفعول

أما اسم المفعول، فإنه يشتق من الفعل المبني للمجهول، ويشترك من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، فأما من الثلاثي، فيصاغ اسم المفعول منه على وزن (مفعول)، فإذا كان الفعل صحيحاً لا يحدث أي تغيير فيه نحو كتب ← مكتوب.

أما إذا كان الفعل أجوف فهو إمّا واوي مثل قال، أو يائي مثل صَادَ، فالأول اسم المفعول منه (مقول)، وتكون على النحو الآتي:

يقول ← مَفْعُول ← مَقْوُول

فأصبح لدينا واوان: الواو الأولى هي عين الكلمة، والواو الثانية هي واو مفعول، والأولى محركة بالضم، والثانية ساكنة، وحسب القاعدة الصرفية فإن الحرف المعتل إذا تحرك، وكان قبله ساكن صحيح، تنقل حركة حرف العلة إلى هذا الساكن الصحيح مثله، وعلى هذا تصبح القاف مضمومة، والواو الأولى ساكنة، فتحذف إحدى الواوين، وقد وقع الخلاف بين الصرفيين حول أيّ الواوين تحذف، فسيبويه يرى أن المحذوف هو الواو الثانية، لأنها زائدة فوزنها عنده (مفعول)، ويرى الأخفش أن المحذوف هو عين الكلمة فوزنها عنده (مقول)، وكذا الحال بالنسبة إلى معتل العين بالياء، إلا أن الخلاف بينهما هو أن الفاء تكسر لتتناسب الكسرة،

(1) الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص280، وينظر السامرائي، معاني الأبنية، ص59،

فروع شرح البلاغة، ص348/4، والميزد، المقتضب، ج1/100، والاسترأبادي، شرح الكافية، ج2/203،

ك (مصيود، مصيد)، فوزنها عند سيبويه (مفعول)، وعند الأخفش (مفعل). أمّا معتلّ اللام، نحو (مغزو) من (غزا)، فقد رجّح سيبويه إبقاء الواو فيه، وعدّها عادة عربية⁽¹⁾.

أمّا صياغة اسم المفعول من غير الثلاثي، فيصاغ على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر⁽²⁾، نحو: سامح عليّ أخاه، فأخوه مُسامَح، فإن كان الفعل لازماً جيء بشبه الجملة، نحو: ابتعد زيد عن الأمر، فالأمر مُبتَعَد عنه، وهكذا الأمر فسي اسم المفعول من الفعل الثلاثي اللازم.

3. صيغ المبالغة

المعنى اللغوي: يقول الخليل: "والمبالغة أن تبلغ من العمل جهداً"⁽³⁾، و"بلغ الشيء يبلغ بلوغاً وبلاغاً، وصل وانتهى...، وبالغ يبالغ مبالغة وبلاغاً، اجتهد في الأمر...، والمبالغة أن تبلغ في الأمر جهداً، وبالغ فلان في أمرٍ أي قصّر فيه"⁽⁴⁾.

المعنى الاصطلاحي: لعل أقدم الإشارات إلى المصطلح ما يطالعنا حاملاً اسم المبالغة صراحة نجده عند الخليل بن أحمد وسيبويه، فقد نسب إليهما شيء من بدايات الكلام في هذا الموضوع، فذكر الخليل العلاقة بين (فعيل) و(فعال) في معجمه العين، حين فرق بين (العجيب) و(العجاب)، فقال: "أمّا (العجيب) و(العجب) مثله فلأمر يتعجب منه، وأمّا (العُجاب) فالذي جاوز

(1) سيبويه، الكتاب، ج2/229.

(2) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2/229-331، والمبرد، المقتضب، ج1/100، وابن عقيل، شرح ابن عقيل،

ج2/150، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، 280-283.

(3) الفراهيدي، معجم العين، مادة (بلغ).

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة (بلغ).

حدّ العجب" (1) . وقد أشار إلى أنّ هناك تجاوزاً في دلالة (فَعَال) ، فصيغة (فَعَال) أشد من (فُعَال) و(فَعِيل) ، لأنّه زاد وثقل للمبالغة (2) .

وعندما حدد لتلميذه سيبويه الفرق بين (خشن واخشوشن) الذي حكاه سيبويه في كتابه، قال: "قالوا : (خشن)، وقالوا: (اخشوشن)، وسألت الخليل، فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنّه إذا قال (اعشوشبت الأرض)، فإنّما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عاماً بالغا" (3).

يفهم من ذلك أنّ فكرة المبالغة هنا تدل على زيادة في المعنى لزيادة في المبنى، جاء في اللسان "عشبت الأرض، وأعشبت واعشوشبت، إذا كثر عشبها، وفي الحديث (واعشوشبت ما حولها)، أي بنت فيه العشب الكثير، و(افعول) من أبنية المبالغة، كأنه يذهب بذلك إلى الكثرة والمبالغة والعموم، على ما ذهب إليه سيبويه في هذا النحو، كقولك (خشن) و(اخشوشن)" (4).

واتفق أهل اللغة على أنّ أبنية المبالغة هي ما حُوّل من اسم الفاعل إلى أبنية محددة بصدد المبالغة والتكثير، تجري مجرى اسم الفاعل في العمل والأحكام والشروط، فهي ضُرب من أسماء الفاعلين مما فيه معنى المبالغة تجري على الفعل (5)، فهي فرع من أصل، قال ابن يعيش: "وذلك لأنّ (فاعلاً) هو الأصل وإنّما يعدل عنه إلى (فَعَال) للمبالغة، فإذا لم ترد المبالغة جيء به على الأصل لأنه ليس فيه تكثير" (6). وقال المبرد: "تقول: رجل قتال إذا كان كثير القتل، فأما (فاعل)، فتكون للقليل والكثير لأنّه الأصل" (7)، وذهب بعض النحاة مذهباً مغايراً، وهو أنّ صيغة (فَعَال) أصل في المبالغة، ثم نقلت عنها للصناعات، إذ قال المبرد: "هذا باب ما يبنى عليه

(1) الفراهيدي ، معجم العين ، مادة (عجب).

(2) انظر ، ابن جنّي ، الخصائص ، ج3/266 .

(3) سيبويه، الكتاب، ج2/241.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة (عشب).

(5) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج6/70، وابن السراج، الأصول في النحو، ج1/145.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، ج6/13.

(7) المبرّد، المقتضب، ج2/113.

الاسم لمعنى الصناعة لتدلّ من النسب على ما تدل عليه الياء، وذلك قولك لصاحب الثياب (ثَوَاب)، ولصاحب العطر (عَطَار)، وإنما أصل هذا لتكرار الفعل...، وكذلك (خِيَاط)، ولما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للضعف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فعل، نحو: (بَزَاز) و(عَطَار) ⁽¹⁾.

أما أوزان صيغ المبالغة، فهي:

1. **فَعَالٌ**، نحو: **عَلَامٌ**، و**كَذَّابٌ**، و**سَفَّاحٌ**، و**مَشَاءٌ**، و**أَكَّالٌ**...، ويكون في هذا البناء **عَدُولٌ** صرفي لاسم الآلة غير القياسي، فعندما نقول كلمة **سَيَّارَةٌ** بين **مَدْلُولٍ** **لِلْقَدِيمِ** و**الْحَدِيثِ** نرى أن **السَّيَّارَةَ** تطلق على جماعة **المرتحلين** بكثرة حتى تصبح عملية **الارتحال** الكثيرة صفة ملازمة لهم فبقيت في دائرة **المبالغة**، أما **مَدْلُولُهَا** **حَدِيثاً** على الآلة **المعروفة** جعلها اسم آلة غي قياسي، ومن أمثلة اسم الآلة **المعدول** صرفياً عن **المبالغة** على وزن **فَعَالٍ**: **جَرَّارٌ**، و**ثَلَاثَةٌ**، و...

2. مِفعال، نحو: مِقدام، ومِعوان، ومِعطاء، ومِعطاء، ومِدرار، و...، ويشترك هذا البناء في فروع صرفية أخرى، فيكون فيه عدول صرفي لتنتقل فيه صيغة المبالغة إلى اسم الآلة القياسي كون ما يميز اسم الآلة ابتداءً بهميم مكسورة زائدة، نحو: منِشار، ومِزمار، ومِسمار، و...

3. فَعُول، نحو: شكور، وصبور، وحسود، وأكول، و...

4. **فَعِيلٌ**، نحو: عَلِيمٌ، وَصَمِيمٌ، وَنَصِيرٌ، وَبَصِيرٌ، وَكُلُّ فَعْلٍ مُتَعَدٍّ صَيَغُ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ كَانِ

للمبالغة، أمّا الصياغة من اللازم فتجعل هذا البناء صفة مشبهة، نحو: جديد، وكبير،

وقدیر، و...

(1) المرجع السابق، ج 3/161.

5. فَعِلْ، نحو: حَزِرْ، ويختلط على الدارسين التمييز في هذا البناء بين الصفة المشبهة وصيغة

المبالغة، فيحدث الخلط، فمثلاً نجد عبده الراجحي في كتابه التطبيق الصرفي يضع أمثلة

على هذه الصيغة فيضرب على أمثلة المبالغة في بناء فَعِلْ فيقول: "حَزِرْ، فَطِنْ، لَبِقْ،

فَكَهْ"⁽¹⁾، وفي بناء فَعِلْ للصفة المشبهة يقول: "فَعِلْ الذي مؤنثه فعلة، وذلك إذا كان الفعل

يبدل على فرح أو حزن أو أمر من الأمور التي تعرض وتزول وتتجدد، مثل: فَرِحَ

وَفَرِحَ، وَتَعِبَ وَتَعِبَ، وَطَرِبَ وَطَرِبَ، وَضَجَرَ وَضَجِرَ"⁽²⁾، فأمثلة المبالغة السابقة التي

وضعها هي من باب الأمور التي تعرض وتزول وتتجدد، نحو حَزِرْ وَفَطِنْ وَفَكَهْ، وتشبه

أمثلة الصفات في أنها تعرض وتزول وتتجدد، والأصل في الصفة المشبهة أنها تدلّ

على صفة ثابتة، والأولى أن يكون الفصل بين ما كان صيغة مبالغة أو صفة مشبهة عن

طريق ما كان فعله لازماً فهو صفة مشبهة؛ لأن الصفة المشبهة تشتق من الفعل اللازم،

أما كان فعله متعدياً في هذا الباب، فهو صيغة مبالغة كون الصفة المشبهة لا تشتق من

الفعل المتعدي، وعلى هذا تكون كلمة فَطِنَ وَلَبِقَ وَفَكَهَ هي صفات مشبهة.

6. فاعول، نحو: فاروق، وناصر، وقابوس، و...، فإذا عدل هذا البناء ليدلّ على آلة

أصبح اسم آلة معدولاً، نحو: حاسوب، وصاروخ.

7. فعيل، نحو: صديق، وقديس، وسكير، و...، فإن عدل هذا البناء ليدلّ على آلة أصبح

اسم آلة سماعياً، نحو: سكين.

8. فُعَال، نحو كَبَار.

9. فُعَلَة، نحو: هُمَزَة، وَلَمَزَة.

(1) الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ص75.

(2) المرجع السابق، ص76. (هذا هو الأصل في بناء فَعِلْ الذي مؤنثه فعلة، وذلك إذا كان الفعل يبدل على فرح أو حزن أو أمر من الأمور التي تعرض وتزول وتتجدد، مثل: فَرِحَ وَفَرِحَ، وَتَعِبَ وَتَعِبَ، وَطَرِبَ وَطَرِبَ، وَضَجَرَ وَضَجِرَ)

4. الصفة المشبهة

لقد ارتبط مصطلح الصفة المشبهة بمصطلح اسم الفاعل ارتباطاً وثيقاً، فهي مشبهة باسم الفاعل، أما سبب إطلاق هذا المصطلح فيرجع إلى أن الصفة المشبهة تختلف عن اسم الفاعل في عدم دلالتها على التجدد والحدوث، في حين أن اسم الفاعل كقولنا (كاتب) أو (ذاهب)، صفة ليست دالة على الثبوت، ولهذا لاحظ بعض المتأخرين الفرق بين اسم الفاعل، والصفة المشبهة باسم الفاعل بعد استقصاء النصوص. ولقد أدى هذا الترابط إلى عدم وضع علماء العربية حداً فاصلاً بين أوزان كلا البابين.

وأول ما يطالعنا من العلماء سيبويه إذ قال في كتابه: "هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه: ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل، لأنها ليست في معنى المضارع، فإنها شُبِيت بالفاعل، فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها معرفاً بالآلف واللام، أو نكرة لا تجاوز هذا، لأنه ليس بفعل، ولا اسم هو في معناه"⁽¹⁾.

فسيبويه هو أول من أطلق مصطلح الصفة المشبهة باسم الفاعل، لكنه لم يحدد أبنيتها، فدرجها من ضمن صيغ اسم الفاعل⁽²⁾، إذ يقول: "وقد يبنون الاسم على (فعال) كما بنوه على (فعل)، فقالوا: جبان وقالوا: (وقور)"⁽³⁾.

أما ابن السراج، فقال في الصفة المشبهة: "والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين هي أسماء ينعى بها كما ينعى بأسماء الفاعلين، وتذكر وتؤنث ويدخلها الآلف واللام، وتجمع بالواو والنون

(1) سيبويه، الكتاب، ج1/194.

(2) الحمداني، خديجة، المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، (دراسة صرفية دلالية)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 1995م، 157، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص279.

(3) سيبويه، الكتاب، ج31/4، (دراسة صرفية دلالية)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 1995م، 157.

كاسم الفاعل وأفعال التفضيل، كما يجمع الضمير في الفعل، فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها؛ شبهوها بأسماء الفاعلين، وذلك نحو: (حسن) و(شديد)، وما أشبهه⁽¹⁾. فابن السراج فصل بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، إذ عدّ الصفة المشبهة أسماء ينعت بها كاسم الفاعل، وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل أيضاً، وأمّا الزبيدي، فقد أفرد باباً خاصاً أطلق عليه اسم (الصفة المشبهة باسم الفاعل)⁽²⁾، إذ ذكر فيه: "وهي نحو قولك: حسن الوجه، وكثير المال، وكريم الخلق، وما أشبهه"⁽³⁾.

أمّا ابن جنّي، فقد ذكر أنّ الاسم من (فعل) يجيء كما ذكر الخليل، نحو: "فرّق فهو فرّق، ونزّق فهو نزّق"⁽⁴⁾. في حين قال الزمخشري في الصفات المشبهة بحسن وكريم وطويل: "وهي تدل على معنى ثابت، فإن قصد الحدث قيل: هو (حاسن) الآن أو غداً، و(كارم) و(طائل)، ومنه قوله تعالى: ((وَضَائِقٌ بِهِ صَنُرُكَ)) [هود:12]"⁽⁵⁾، فالزمخشري يكون أول من فرق بين الصفة المشبهة وانتتم الفاعل، إذ عدّها دالة على الثبوت، وإذا أريد بها الحدث حولت إلى صيغة (الفاعل).

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1/153.

(2) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، الواضح في علم العربية، تحقيق، علي السيد، دار المعارف، مصر، 1975، ص187.

(3) المرجع السابق، ص188.

(4) ابن جنّي، الخصائص، ج1/333.

(5) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، ط2، د.ت.

المصدر: الموسوعة العربية، ج1، ص230. (الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، الواضح في علم العربية، دار المعارف، مصر، 1975، ص187).

ولابن الحاجب وقفة أكثر وضوحاً من سابقه، إذ قال: "والصفة المشبهة من نحو (فَرِحَ) على (فَرِحَ) غالباً، وقد جاء معه الضم في بعضها نحو (نَجِسَ) و(حَذِرَ)، وجاءت على (سَلِمَ) و(شَكِسَ)، و(حَزَ)، و(صَفِرَ)، و(غَيُورَ)، ومن الألوان والعيوب والحلي على (أَفْعَل)" (1).

فالصفة المشبهة وصف يصاغ للدلالة على اتصاف الذات بالحدث على وجه الثبوت والدوام (2)، وتكون صياغتها بكثرة من الفعل اللازم من باب (فَعِلَ) المكسور العين في الماضي، وباب (فَعَّلَ) المضموم العين في الماضي، وتقل في نحو (فَعَّلَ) المفتوح العين في الماضي (3).

والصفة المشبهة ليست على درجة واحدة من الثبوت، بل هي أقسام فمنها ما يفيد الثبوت والاستمرار كما في نحو: أبكم، وأصم، وأحور، وأعور... ومنها ما يدل على معنى الثبوت، لكن ليس كما في (أَفْعَل)، نحو: نحيف، وسمين، وبليغ، وكريم، وجواد... ومنها ما يدل على الإعراض، أي عدم الثبوت، كما في (فَعِلَ) نحو: وجسع، و دو، وعم من غمي قلبه... وكذلك في (فَعَّلَان) الذي يدل على الحدوث والطروء نحو: عطشان، وشبعان، وجوعان... فالعطش ليس صفة ثابتة، وكذلك الشبع، والجوع (4). وعلى هذا لا يجوز الحكم بالثبوت عموماً على جميع أبنية الصفة المشبهة، بل الأولى التفصيل، وإعطاء كل بناء الدلالة التي تميزه عن غيره من الأبنية، وهذا هو عين الصواب.

(1) الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الشافية، ج 1/143، والمقصود بالضم في نجس أنها مشتقة من فعل المضموم العين.

(2) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للأبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م، ص 117، وينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج 6/82، والاستراباذي، شرح الكافية، ج 2/205.

(3) الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، مكتبة النهضة العربية، بغداد، (د.ت)، ص 75.

(4) السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، 76، 77.

وأبنية الصفة المشبهة هي⁽¹⁾:

أولاً: الأبنية الثلاثية:

1. فَعَلَ، نحو صَعَبَ، وضَخَمَ.

يعد هذا البناء من أكثر الأبنية شيوعاً واستعمالاً في كلام العرب، وذلك لخفته بسبب قلة عدد الحروف في بنائه، وتعاقب الحركات الخفيفة فيه، ولذا وصفه ابن جني بقوله: "... فَعَلَ أعدل الأبنية... وذلك لأنَّ فتحة الفاء، وسكون العين، وإسكان اللام، أحوال مع اختلافها متقاربة..."⁽²⁾، ويأتي اسماً نحو: بَكَرَ، وكَغَبَ، وصَقَرَ، وفَهَدَ، ويرد مصدراً قياسياً للفعل المتعدي من باب فَعَلَ، وفَعِلَ، نحو: قَتَلَ قَتْلًا وضَرَبَ ضَرْبًا وفَهِمَ فَهْمًا⁽³⁾، و(فَعَلَ) أيضاً من أبنية الصفات، نحو: سَهْلٌ، وصَعَبٌ، وضَخَمٌ.

2. فَعَّلَ

فَعَّلَ — بفتح الفاء والعين — من أبنية الأسماء نحو جَبَلَ وحَمَلَ وطلَّلَ، وهو أيضاً بناء قياسي في المصادر، إذ يأتي مصدر الفعل اللازم (فَعَّلَ) على (فَعَّلَ) قياساً نحو فَرَحَ — يفرح فرحاً⁽⁴⁾، وهو من أبنية الصفة المشبهة نحو حَدَّثَ، وحَسَنَ، وبَطَّلَ، وعَزَبَ.

3. فَعِلَ

يَعْدُ بناء (فَعِلَ) من أبنية الصفة المشبهة المطردة، فقد ذكر سيبويه هذا البناء في باب الأدواء إذ قال: "هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال وجع يوجع وجعاً وهو وجع، ... وقالوا في مثل وَجَعٌ يَوْجَعُ في بناء الفعل والمصدر وقرب المعنى: وَجِلَ — يَوْجِلُ وجلاً، وهو وجل ... وجاء ما كان من الذعر والخوف على هذا المثال؛ لأنه داءٌ قد وصل إلى فؤاده كما وصل

(1) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج4/242، 303.

(2) ابن جني، الخصائص، ج1/59، يريد بإسكان اللام في حال الوقف.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2/138.

(4) المرجع السابق، ج2/138، انظر أيضاً: سيبويه، كتاب، ج4/242، 303.

ما ذكرنا إلى بدنه، وذلك قولك: فَرَعْتُ فَرَعًا وهو فَرِعَ، وَفَرِقَ يَفْرِقُ وهو فَرِقَ، وَوَجَلَ يُوَجِّلُ وَجَلًا، وهو وَجَلَ...، وقد بنوا أشياء على فَعَلَ يَفْعَلُ فَعَلًا، وهو فَعَلَ، لتقاربها في المعنى، وذلك ما تعذر عليك ولم يسهل نحو: عَسِرَ يَعْسُرُ عَسْرًا وهو عَسِرَ، وَشَكِسَ يَشْكِسُ شَكْسًا وهو شَكِسَ، فلما صارت هذه الأشياء مكروهة عندهم صارت بمنزلة الأوجاع، وصار بمنزلة ما رموا به من الأدواء⁽¹⁾.

4. فَعَلَ

وهو بناء مستعمل في الأسماء نحو جذع، وعذق، وهند، وفي المصادر مسموعاً غير مطرد نحو حلم وعلم وصدق، وهو أيضاً من أبنية الصفات منها ما دل على المفعول كحِبٍّ بمعنى المحبوب، والغالب في الصفات على بناء فَعَلَ أن يكون من الصفات المشبهة، نحو: جلف، ونضو⁽²⁾، ونحو: هَرَطَ إِمْرٌ، بَذَعَ، بَكَرَ، مَلَحَ، وَجَلَفَ.

5. فَعُلَ

وهو بناء يكون في الأسماء، نحو: بُرَدٌ، وَقُرْطٌ، وَقُقْلٌ، وفي المصادر وهو سماعي في جميع ما ورد عليه كحُبٍّ وَبُخْلٍ⁽³⁾، وهو أيضاً من أبنية الصفات المشبهة⁽⁴⁾، نحو: خُرٌّ، وَمُرٌّ، وَخُلُوٌّ، وَنُكْرٌ.

(1) سيبويه، الكتاب، ج 17/4، 21.

(2) ينظر، الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 229.

(3) ينظر، الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 250، والحملاوي، أحمد، شذا العرف، 30.

(4) والحملاوي، أحمد، شذا العرف، ص 30، والحملاوي، أحمد، شذا العرف، ص 30، والحملاوي، أحمد، شذا العرف، ص 30.

6. فُعْلٌ

فُعْلٌ بناء في الأسماء كطُنَّب وعُنُق وأُنْز، والمصادر كسُغِل، وفُعْلٌ كذلك من أبنية الجموع المطردة في الأسماء ككُتِب جمع كتاب، وعُمِد جمع عمود، وفي الصفات كغُفِر جمع غفور⁽¹⁾.

وترد الصفات على فعل ولكن بقلّة، قال أبو حيان: "وفُعْلٌ في الصفات قليل، كرجل سُئِلَ وروضة أُنْف"⁽²⁾، وربّما عُرِيتْ هذه القلة إلى ثقل النطق بضمّتين متتاليتين، فالعرب تميل إلى الخفة في كلامها.

وذكر الأخفش أن عيسى بن عمر زعم أن كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم فمن العرب من يثقله ومنهم من يخفّفه، نحو: اليُسْر واليُسْر والعُسْر والعُسْر والرُّحْم والرُّحْم، إلا ما كان صفة كحُمُر أو معتل العين كسُوق فإنهما لا يتقلان إلا في ضرورة الشعر⁽³⁾، وعلى هذا فلا فرق بين المخفف والمثقل من حيث المعنى، والذي يبدو أن التثقيل والتخفيف ضرب من ضروب التوسع اللغوي.

وهذه الأبنية الستة السابقة متفاوتة في شهرتها من بين أبنية الصفات الثلاثية، وهناك أبنية أخرى قليلة الاستعمال، وهي:

7. فَعْلٌ، نحو: رجل خَتَعَ أي حانق وماهر، وسَكَعَ أي متحير، ومثله مال لُبِدَ.

8. فَعْلٌ، نحو: ندَس أي فطن.

9. فِعْلٌ، نحو: عدَى

(1) المرجع السابق، ص 27.

(2) الأندلسي، أبو جيان، ارتشاف الضرب، ج 1/173.

(3) الاسترلابادي، شرح الشافية، ج 46/1، في قوله: "ولا يتقلان إلا في ضرورة الشعر" أي في الشعر الجاهلي والفاصل بينهما في النطق.

ثانياً: الأبنية غير الثلاثية

ويضم الأبنية الرباعية وهي: (أفعل، وفاعل، وفعل، وفعل، وفعل)، والأبنية الخماسية

وهي: (فعلاء وفعلان)، وفيما يأتي عرض هذه الأبنية مفصلاً:

1. أفعل، ومؤنثه فعلاء

اختص بناء أفعل في باب الصفة المشبهة بالألوان والعيوب الظاهرة والصفات الخفية⁽¹⁾، ولما كانت هذه المعاني ثابتة في الموصوف ولا تتغير فيه؛ دلّ بناء أفعل في باب الصفة المشبهة على الثبوت، فقد جاء في شذا العرف في الصفات من باب فَعَلَ: "منها ما هو موضوع على البقاء والثبوت، وهو دائر بين الألوان والعيوب والحلي، كالحمرة والسمرة والحمق والعمى والغيد والهيء"⁽²⁾.

2. فاعل

فاعل بناء أصلي في الدلالة على اسم الفاعل، فهو القياس المطرد في اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد من باب (فعل)، والذي يدل فعله في الغالب المطرد على الأمر الحادث المتجدد، وقد يأتي هذا البناء من البابين اللذين اطردا في الصفة المشبهة، وهما باب (فَعَلَ - يفعل) وباب (فَعَّلَ - يفعل) اللازمين.

ويبدو أن انتقال بناء اسم الفاعل هو نوع من التداخل في لغات العرب فيما جاء على فاعل من باب فَعَلَ، وهو مذهب ابن جني الذي فصل القول في ذلك، وشرح كيفية التداخل فيه، فقال: كذلك القول فيمن قال: شعر فهو شاعر، وحمض فهو حامض، وخثر فهو خائر، إنما هي على نحو من هذا، وذلك أنه يقال: خَثَرَ وخَثَرَ، رَحِمَضَ ورحمَضَ، وشَعَرَ وشَعَرَ... أي أن

(1) المرجع السابق، ج 1/143، 144.

(2) الجملاني، أحمد، شذا العرف، 78.

الأصل في الوصف على (فاعل) من باب (فَعَلَ) أنه اسم فاعل من لغة أخرى وهي لغة (فَعَلَ) التي اطرَد الوصف فيها على (فاعل) (1).

3. فَعَّلَ

فيعل — بكسر العين — من أبنية الصفة المشبهة المطردة، نحو: سيّد، وقَيّم، وطَيّب،
(و(فيعل) لا يكون إلا من الفعل المعتل، قال سيبويه: "وكان الخليل يقول: سيّد فيعل، وإن لم يكن
فيعل في غير المعتل؛ لأنهم يخصصون المعتل بالبناء لا يخصصون به غيره من المعتل ..."⁽²⁾، وقال
أيضا: "ولا نعلم في الكلام فيعل في غير المعتل"⁽³⁾.

يُفهم من كلام سيبويه أنّ بناء الوصف على (فَعِيل) قد اختصّ بالفعل الأجوف، فقد أُطرد هذا البناء من باب (فعل) الأجوف المفتوح العين في الماضي نحو مات — يموت، فهو ميت، وطاب يطيب، فهو طَيِّب.

4. فَعَال

تُلحق الألف الثالثة فيكون البناء على (فعال) في الاسم والصفة، أمّا الاسم، فنحو: غزال، وزمان، وأمّا الصفة، فنحو: جَبَّان، وَحْصَان، وَرَزَّان، وَصَنَاع.

5. فُعَال

بضم الفاء وفتح العين، وهي من أبنية الصفات التي اقتصت بباب
(فَعَلَ - يَفْعُلُ)، نحو: شَجَاعٌ، وَلُؤَامٌ، وجاءت الصفة المشبهة على وزن فعال من فَعَلَ المكسور
العين في الماضي، نحو: لُجَّاجٌ. ولم تقتصر في ورودها على هذين البابين، وإنما وردت أيضا
من باب فعل المفتوح العين في الماضي، النحو: جَعَلَ جَعْلًا.

(1) ابن جنی، الخصائص، ج 1/381.

(2) سيبيويه، الكتاب، ج 4/365 .

(3) المرجع السابق، ج 4/266. وفي المحاكم المذكورة في الفقرة الأولى من المادة 10 من القانون رقم 17 لسنة 1963، لا يجوز للمحكمة أن تدين المدعى عليه بغير دليل.

يعد بناء (فعليل) من أبنية الصفة المشبهة المطردة في العربية، ويكاد أن يكون قياسياً من باب (فَعَلَ — يَفْعُلْ)، قال المبرد: وذلك أن (فعليلاً) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل، فمضارع له ملحق به، والفعل الذي اشتقت منه فعيل في الاصل إنما هو ما كان على (فَعَلَ) نحو كَرُمَ فهو كريم، وشَرَفَ فهو شريف، وظَرَفَ فهو ظريف⁽¹⁾، وتتل الأفعال من باب فعل على الأوصاف الخلقية والغرائز والطبائع، قال سيبويه في باب الخصال: "هذا باب أيضاً في الخصال التي تكون في الأشياء أما ما كان حُسناً أو قُبْحاً، فإنه مما يبنى فعله على فعل يفعل، ويكون المصدر فعَلاًلً وفَعَّالاً وفُعَّلاً، وذلك قولك: قبح يقبح قباحة، وبعضهم يقول قبوحة ...، وتجيء الأسماء على فعيل، وذلك نحو: قبيح، ووسيم، وجميل، ودميم"⁽²⁾.

وكذلك وردت (فعليل) من باب (فعل — يفعل) فيما نل على الأدواء، قال سيبويه: "هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال وَجَعٌ يُوجَعُ وَجَعاً وهو وَجَعٌ، ...، وقد يجيء الاسم فعسلاً، نحو: مَرِيضٌ يَمْرَضُ مَرَضاً، وهو مَرِيضٌ، وقالوا: سَقِمَ يَسْقَمُ سَقَمًا، وهو سَقِيمٌ، وقال بعض العرب: سَقَمٌ، كما قالوا: كَرَمٌ كَرَمًا، وهو كريم، وعَسَرَ عَسِرًا، وهو عَسِيرٌ، وقالوا: السقم كما قالوا الحزن، وقالوا: حزن حزناً وهو حزين، جعلوه بمنزلة المرض كأنه داء ...، وقالوا: نشط ينشط وهو نشيط، كما قالوا: الحزين، وقالوا: النشاط، كما قالوا: السقام. وجعلوا السقام والسقيم

(1) المبرد، المقتضب، ج2/114، 115.

(2) سيبويه، لكتاب، ج4/28، وابن السراج، الأضواء في النحو، ج3/97، سيبويه، لكتاب، ج4/28، وابن السراج، الأضواء في النحو، ج3/97.

كالجمال والجميل...⁽¹⁾. ويتضح من هذا أنّ بناء (فعل) في باب الصفة المشبهة يدل على الثبوت وال لزوم.

7. فعّال، ومؤنّته فعلى

لا تخرج هذه الصيغة في اشتقاقها عن باب (فعل - يفعل)، قال الرضي الاسترأبادي: "إنّ فعّالن بابه فعّال يفعل مما يدل على حرارة الباطن والامتلاء"⁽²⁾. ودلالة هذه الصيغة قياسية في هذه المعاني، وقال أيضاً: "قياس ما كان من الامتلاء كالسكر والري والغرث والشبع أن يكون على فعّالن"⁽³⁾.

ولما دلّت هذه الصيغة على الجوع والعطش والشبع والخلو والامتلاء، فإنها تفترق عن مثيلاتها من أبنية الصفة المشبهة في أنها لا تدل على لزوم الوصف ودوامه لصاحبها، وإنما تدل على الحدوث أو الصفة الطارئة غير الثابتة التي تزول بزوال المؤثر.

8. فعّال، نحو: شجاع وطوال وخفاف.

9. إفعيل، نحو: سيف إصليت أي صقيل، ورجل إجفيل أي جبان، وجواد إخليج أي سريع.

10. أفعول، نحو: ماء أسكوب أي جاري، والأفنون أي الداهية.

11. أفاعل، نحو: رجل أبائر أي قاطع لرحمه.

12. إفعّل، نحو: رجل إرزبّ أي قصير غليظ شديد.

13. فعائل، نحو: خطائط أي ضخم.

14. إفعال، نحو: رجل إسكاف أي حاذق.

15. فواعل، نحو: دواسر أي الماضي الشديد.

(1) سيبويه، الكتاب، ج 4/17، 19.

(2) الاسترأبادي، شرح الشافية، ج 1/145، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1/223.

(3) الاسترأبادي، شرح الشافية، ج 1/146، (4) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1/223، (5) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1/223.

16. فُعالية، نحو: رجل عُفارية أي شديد، ومُلك قُرَاسية أي جليل.

وهناك أوزان كثيرة غير ما سبق يتصف جلها بغرابة اللفظ أو ندرة الاستخدام أو قلّة المفردات المعجمية في هذه الأوزان.

5. اسم التفضيل

اسم التفضيل: "هو وصف على (أفعل)، يصاغ للدلالة على أنّ شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها"⁽¹⁾.

وقد ذكرت خديجة الحديثي أنّ سيبويه لم يبحث اسم التفضيل في باب منفصل، وإنّما بحثه مع فعلي التعجب، وقد علّت ذلك بقولها "لاشتراك بناء (أفعل) في الموضوعين في الشروط التي يجب توفرها فيهما"⁽²⁾.

وقد رتب ابن مالك شروط صياغة اسم التفضيل على النحو الآتي⁽³⁾:

1. يصاغ اسم التفضيل من الأفعال التي يجوز التعجب منها؛ للدلالة على التفضيل وصف على

وزن أفعل نحو: زيد أفضل من عمرو.

2. ألاّ يبنى أفعل التفضيل من فعل زائد على ثلاثة أحرف كدحرج واستخرج.

3. ألاّ يبنى أفعل التفضيل من فعل غير متصرف، كنعم وبئس.

4. ألاّ يبنى أفعل من فعل لا يقبل المفاضلة، كمات وفني.

5. ألاّ يبنى أفعل التفضيل من فعل ناقص، ككان وأخواتها.

6. ألاّ يبنى أفعل التفضيل من فعل منفي، نحو: (ما ضَرَبَ).

(1) ينظر: الاسترأبادي، شرح الكافية، ج2/212، والجرجاني، التعريفات، ص20، والحديثي، خديجة، أبنية

الصرف في كتاب سيبويه، ص284.

(2) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، 284.

(3) ينظر: الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2/293، 294، وابن عقيل، شرح ابن

عقيل، ج2/184.

7. ألا يبنى أفعال التفضيل من فعل يأتي الوصف منه على أفعال، نحو: (حَمَرَ وَعَوَرَ).

8. ألا يبنى أفعال التفضيل من فعل مبني للمفعول، نحو (ضُرِبَ).

ويمكن التوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط، بأخذ مصدر ذلك

الفعل منصوباً على التمييز بعد أشد وأكثر وأشباههما، نحو: (هو أشد استخراجاً من زيد)⁽¹⁾.

وقد تحذف همزة أفعال التفضيل، وذلك في لفظتي (خير، وشر) في الغالب إن أريد بهما

التفضيل، فيقال: هو خير منه، بمعنى أخير، وهذا شر من ذلك، بمعنى أشر، وقد تستعملان على

الأصل، كقول الشاعر: بلال خير الناس وابن الأخير⁽²⁾.

6. اسما الزمان والمكان

اسمان يشتقان من الفعل المضارع للدلالة على زمان وقوع الفعل أو مكانه⁽³⁾.

صياغة اسمي الزمان والمكان:

يصاغ اسما الزمان والمكان من الفعل الثلاثي، على وزن (مَفْعَل) بفتح العين، إذا كان

الفعل الثلاثي مضموم العين في المضارع أو مفتوحها مثل: (مَكْتَب) أي: مكان الكتابة، و(مَدْخَل)

في: (مدخلنا عند الصباح) أي: زمن الدخول، ويكون على وزن (مَفْعَل) أيضاً، إذا كان اسما

الزمان والمكان مشتقين من الفعل الثلاثي الناقص، نحو: ملهى، ومجرى.

ويكون اسما الزمان والمكان على وزن (مَفْعَل) بكسر، إذا كانا مشتقين من الفعل الثلاثي

المكسور العين في المضارع، نحو: جَلَسَ يَجْلِسُ مَجْلِسٌ، وصَرَفَ يَصْرِفُ، ومن الفعل الثلاثي

إذا كان الفعل مثلاً وأوياً صحيح الآخر، نحو: (موعد)، و(مورد).

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/100، 101، والمبرد، المقتضب، ج2/216، وابن عقيل، شرح ابن عقيل،

ج2/184.

(2) الاسترأبادي، شرح الكافية، ج2/212.

(3) ينظر: الجرجاني، التعريفات، ص20، والخديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص287، من كتاب

أما صياغتهما من غير الثلاثي، فيكون اسماً الزمان المكان على وزن اسم المفعول، نحو
(مُستودِع). وتتحد صور اسمي الزمان والمكان، واسم المفعول، والمصدر الميمسي من غير
الثلاثي، والفيصل بينهم السياق.

ووردت أسماء زمان ومكان من الفعل المضارع (يفعل)، المضموم العين، مكسورة،
نحو، المسجد، والمغرب، والمجز، والمشرق، والمسقط، والمنبت، والمرفق، والمسكن،
والمحشر، والمنسك، والقياس فتحها، وقد علل سيبويه ذلك بأن هذه الألفاظ لم يقصد بها الدلالة
على زمان أو مكان الفعل، وإنما هي أسماء كالجمود والرجل⁽¹⁾.

وجاءت بضم العين ألفاظ وهي المقبرة، والمشرقة، والمشرية، والمتخرة، إذ عدّها
سبويه أماكن مخصصة لوقوع الفعل، إذ قال: "وأما المسجد فإنه اسم للبيت، ولست تريد به
موضع السجود، وموضع جهنك، ولو أردت ذلك لقلت مسجد⁽²⁾".

وقال أيضاً: "ونظير ذلك: المكحلة، والمحلب، والميسم، لم ترد موضع الفعل، ولكنه اسم
لوعاء الكحل، وكذلك المدق صار اسماً له كالجمود، وكذلك المقبرة، والمشرقة، وإنما أراد اسم
المكان، ولو أراد موضع الفعل لقال مقبر، ولكنه اسم بمنزلة المسجد⁽³⁾".

وإذا أريد تكثير الشيء بالمكان يبنى على (مفعلة)، نحو: أرض (مستبة)، و(مأسدة)،
و(مذابة)، إذا كثرت فيها السباع، والأسود، والذئاب، ولم يرد مما جاوز الثلاثة أحرف على
القياس، ولو أنهم قالوا: أرض مثلبة ومعقربة، ومقتأة، والتي عدّها الصرفيون من أسماء
الأعيان للمكان أو للنبات أو للحيوان على الرغم من أن القياس فيها أن يقال: أرض كثيرة

(1) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج4/90، والمبرد، المقتضب، ج1/107، 108، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف

في كتاب سيبويه، ص287، 289 ص.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4/90-91.

(3) سيبويه، الكتاب، ج4/90-91. وانظر أيضاً: سيبويه، المقياس، ج1/107، 108، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف، ص287، 289.

الثعالب فيها، وزمان فاشية العقارب فيه، إذ عدّ الصرفيون هذا من باب ما يصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على وزن (مفعلة) للدلالة على كثرة ذلك الشيء في ذلك المكان، وقد تلحق التاء اسمي الزمان والمكان سماعاً نحو: مدرسة، ومطبعة، ومقبرة⁽¹⁾.

7. اسم الآلة

قال سيبويه في الآلة: "هذا ما عالجت به: (المِقْصَص) فالذي يقصّ به، و(المَقْصَص) المكان والمصدر، وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: (مِحاب) و(مِجل)، و(مِكسحة).... وقد يجيء على (مِفعال)، نحو: (مِقراض)، و(مِفْتاح)، وقالوا: (المِفْتح)، كما قالوا: (المِخْرز)⁽²⁾.

صياغة اسم الآلة

يفهم من القول السابق أن الأوزان التي يكون عليها اسم الآلة هي:

- (1) مِفْعَلَة (2) مِفْعَل (3) مِفْعَال

ولم يشر سيبويه إلى قياسية أسماء الآلة في الكلام أو سماعيتها، ولم يشر إلى ما تشقّق منه من الفعل اللازم أو المتعدي⁽³⁾، والواضح أن الأبنية السابقة هي أبنية قياسية نظراً لكثرة المواد المندرجة تحت هذه الأبنية.

أما اسم الآلة غير القياسي فأوزانه كثيرة ومتعددة بعضها معتل من صيغ المبالغة

ومشتقات أخرى، نحو:

1. فاعول: حاسوب، و....، وهو معدول من أبنية المبالغة.

(1) ينظر: المرجع السابق، ج4/91، والمبرد، المقتضب، ج1/107، 108.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4/94، 95.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/95، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص210، والحمداني،

خديجة، المصادر والمشتقات في لسان العرب، ص175.

2. فَعَالٌ وفَعَّالَةٌ: جرَّار، وكَسَّارَةٌ ... وهو معدول من أبنية المبالغة.

3. فِعِيلٌ: سَكِينٌ، ...

4. فَعُولٌ: قَدُومٌ، ... وهو معدول من أبنية المبالغة.

5. فاعل وفاعلة: حاسب، وطائرة ...، وهو معدول من أبنية اسم الفاعل.

وهناك أسماء آلة متنوعة سماعية لا تتدرج كالأمثلة السابقة تحت باب المشتقات أو العدول الصرفي فيها، فتأتي على أبنية أسماء متعددة، مثل: فأس، رمح، شوكة، وسيف، وقلم، ودرع... وغير ذلك من أسماء الآلة.

رابعاً: المشتقات في ديوان حيدر محمود "في البدء كان النهر"

1. اسم الفاعل

(أ) اسم الفاعل من الثلاثي، ويقسم إلى (الصحيح، والمعتل، والمضعف).

• أمثلة الصحيح، نحو: فانتك (11)، حارس (27)، الفاغر (29)، الراقدون (35)، راحلون (38)،

الصالب (60)، غارق (62)، الناطحات (64)، الذاهبون (72)، الشاطر (73)، الراضين (74)،

ساهرات عيوننا (76)، البارئ (79)، صاحب (91)، هاجعة (91)، النازفة (92)، قادم (94)،

الراعية (94)، كاشفة (95)، جاحدة (100)، الحابل، النابل (107)، الطالع والنازل (107)،

فارق (117)، العاشقين (118)، حاضر (121)، ظالم (124)، الآتين (128)، خائنة (128).

• أمثلة المعتل، نحو: الهاري (12)، البارئ (16)، قاضٍ (21)، خائف (47)، شافياً (75)،

واعد (77)، ضائعين (78)، السائحون (97)، دائخة (110)، غائب (121).

(ب) اسم الفاعل من غير الثلاثي:

• من أفعل، نحو: مُنْقَذٌ (18)، مُرِيدٌ (52)، مُقِيمٌ (52)، مُتْلِفٌ (125)، مُدْنِفٌ (125).

• من فَعَّلَ، نحو: مُعْتَقاً (79)، مُعَذِّبٌ (125).

• من فاعل، نحو: مُسَافِرٌ (18)، المِهَاجِرُ (120).

• من تفعّل، نحو: مُتَزَنِّرٌ (27)، مُتَشَطِّطٌ (27)، المِتَدَفِّقُ (111)، المِتَجَدِّدُ (118).

• من تفعّل، نحو: مُتَأَلِّفٌ (27).

• من تفاعل، نحو: المِتَبَاهِي (60).

• من افتعل، نحو: مُمْتَدٌّ (59)، مُشْتَرٍ (73)، مُخْتَلِفَةٌ (90)، مُنْتَشِياً (103)، المُنْتَظِرُونَ (108).

• من انفعّل، نحو: مُنْكَسِرٌ (124).

• من استفعل، نحو: مُسْتَبِيحٌ* (45)، مُسْتَكِفٌ (91)، مُسْتَعِجلاً (92)، المُسْتَرِيحُ (121)،

مُسْتَحِيلٌ (121).

2. اسم المفعول

(أ) اسم المفعول من الثلاثي

• الصحيح: المَرْحُومُ (14)، المَرْبُوطُ (15)، المَصْلُوبُ (60)، المَزْرُوعُ (75)، المَهْجُورُ (109)،

المَسْكُونُ (113)، مَهْزُومٌ (124)، مَظْلُومٌ (124).

• المعتل: المَوْصُولُ (42).

• المضعّف: مَسْلُولٌ (80).

(ب) اسم المفعول من غير الثلاثي

• من أفعّل: المُطْفَأَةُ (84)، المَوْصَدَاتُ (99).

• من فاعل: مُبَارَكٌ (80).

• من فاعل: مُحَسَّدٌ (7)، مُعَبَأٌ (65)، مُعْطَرٌ (77)، المُصَوِّرُ (79).

• من استفعل: المَسْتَبَدُّ إِلَيْهِ (118).

ج) اسم المفعول غير القياسي

- فعيل: اللعين (12)، مسيح (45)، رهيب (121).

3. صيغ المبالغة

- فعّال: عمّار* (12)، السيّاف (56)، شفاف (56)، البرّاق (73).

- فعّيل: القدّيس (44).

- فعّل: صدّئات (63).

- فعّال: هُراء (65).

4. الصفات المشبهة

- فعّيل: سيّد (7)، طيّب (17).

- فعّيل، وفعيلة: غريبة (9)، عجيبة (9)، كثير (31)، العصيّ (40)، ثقيلة (49)، العظيم (50)،

- الكريم (51)، اللّثيم (51)، نعيم (52)، خديجة (53)، قديم (53)، حميم (54)، هزيلة (64)،

- ضعيفة (64)، الجميل (67)، السعيدة (72)، اللبيب (102)، قصير (103)، الحزين (117)،

- قريب (123).

- فاعل: الجاري (15)، الساكن (29)، فارس (29)، قاسٍ (43)، الواحد* (44)، الحالم (58)،

- القابعات (63)، الشامخ (79)، لاهين (79)، غائرّتان (82)، ناعماً (83)، وارف (92)،

- التالفة (94)، الحاقدة (96)، الفاسدة (97)، رائحة (103)، حائط (103)، جامدة (109).

- أفعّل: الأبيض (25)، الأسود (25)، الأزرق (87)، الأخضر (87).

- فعّلاء: بلهاء (63).

- فعّل: الأخد (44)، مهّل (90)، الأزلية (118).

- فعّل: الرّحّب (87).

• فِعْلٌ: بِكَر (55)، المِلْح (58).

• فُعْلٌ: بُور (58).

• فِعْلِيلٌ: مِسْكِين (61).

• فَعَالٌ: جَبَان (63)، حَلَال (73).

• فَعْلَانٌ وَمُؤَنَّثُهُ فَعْلَى: جوعانة (64)، وهي خطأ لغويّ والأصل جوعى، حيارى —

حيران (78)، سُكَارَى — سكران (78).

5. اسم التفضيل

• تَأْنِيثُ اسم التفضيل: الدنيا (9)، الفصحى (13).

• أَفْعَلٌ: أو ... دَمْعَةٌ تجعل الينبوع أعمق! (114).

• أَفْعَلٌ مِنْ: أَشَدَّ مِنْ (21)، أَصْغَرُ مِنْ (21)، أَصْعَبُ مِنْ (25)، أَعْلَى مِنْهَا (27)، أَصْدَقُ

مِمَّا (41)، عَالِمٌ أَتْقَى (75)، أَرْقٌ مِنْ (98)، أَتْقَى مِنْ (98)، أَشْهَى مِنْ (115)،

• أَفْعَلٌ مَا: أَعْجَبَ مَا (9)، أَغْرَبَ مَا (9)، آخِرُ مَا* (26).

6. اسما الزمان والمكان

(أ) اسما الزمان والمكان من الثلاثي

• مَفْعَلٌ: المَعْبَر (19)، المَكَان* (32).

• مَفْعِلٌ: مَوَاقِد — مَوْقِد (69).

• مَفْعَلٌ: مَمَر (99).

• مَفْعَلَةٌ: مَزَارِعٌ — مَزْرَعَةٌ (70)، مَحَطَّاتٌ — مَحْطَّةٌ (92)، مَرْحَلَتِي (119)، المَسَافَات (119).

• سَمَاعِيٌّ: شُرْفَةٌ (17)، مِضْمَار* (14)، الحِمَى (70)، ذَاكِرَةٌ (74).

(ب) اسما الزمان والمكان من غير الثلاثي

- من أفعَل: مُقام*(81).

7. اسم الآلة القياسي

(أ) اسم الآلة القياسي

- مِفْعَل: مِشْجِبَا*(112).
- مِفْعَلَة: المِثْقَاة*(85).
- مِفْعَال: مِزْمَار(13)، مِفَاتِيح — مِفْتَاح(99).

(ب) اسم الآلة غير القياسي

- فاعولة: طاحونة(102).
- مِفْعِيل: مناديل — مِندِيل*(115).
- فِعْلِيل: قناديل — قِنْدِيل(15).

من خلال التوبيخ السابق لأمثلة المشتقات في ديوان في البدء كان النهر قمتت بجمع

الأمثلة من الصفحات المئة والثلاثين الأولى مع عدم تكرار اللفظة، وتبين أن الديوان يحفل بمختلف أنواع المشتقات وينسب متفاوتة معبرة عن المستوى اللغوي للشاعر، فكان اسم الفاعل من الثلاثي هو الأكثر وروداً يليه الصفة المشبهة على وزن فاعل ثم الصفة المشبهة على وزن فعيل، وهناك أبنية قليلة الورود بالإضافة إلى أن هنالك أبنية لم يرد عليها أي مثال، ومن ذلك بعض أبنية الصفة المشبهة وصيغ المبالغة.

وقد ظهر بعض الأخطاء الصرفية في أبنية المشتقات، نذكر منها مثلين: الأول اسم الآلة

مِشْجِبَا في قوله: "مَا حَلَقَ الزَّمَنُ عَلَى مِشْجِبَا"⁽¹⁾ بكسر العين مخالفة لغوية والأصل ففتح العين،

فهو يستخدم اسم الآلة (مِشْجِب) على وزن (مِفْعِل) بكسر الميم والعين، والأصل فتح العين للدلالة

(1) محمود، جيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص112، ج1.

على اسم الآلة، والمشجب آلة تعليق الملابس، ولكن هذه المخالفة للقياس ليس لها ما يعللها من جهة البناء، ولا من جهة التخفيف الصوتي إذ إنّ بناء (مِفْعَل) جاء في اللغة والشواهد فقط للتخفيف الصوتي في بناء اسم الفاعل (مُفْعِل)؛ لأن الخروج من كسر إلى كسر أخفّ من ضم إلى كسر، فقد قال سيبويه: "مِفْعَلٌ نحو مَنخِرٍ، وهو اسم ... ولكن كَسَرُوا كما قال أخوك لِإِمِّكَ"⁽¹⁾، والأصل لأُمَّكَ، والمراد التخفيف الصوتي، ومثل ذلك "مِنْتَنٍ"، وهو من أَنْتَنَ وإِنَّمَا كَسَرُوا الميم لكسرة التاء، فرأوا أنّ الخروج من كسر إلى كسر أخفّ من ضمّ إلى كسر"⁽²⁾، وعلى هذا يكون الشاعر قد وقع في مخالفة لغويّة؛ لأنّه لا علة في الخروج من كسر إلى كسر في هذا المثال.

والثاني الصفة المشبهة جوعانة في قوله: "هزيلة ضعيفة جوعانة"⁽³⁾، وهذا خطأ لغوي شائع والصواب جوعى على وزن فَعْلَى وهو مؤنث فَعْلَان مثل: حيران حيرى، ونعسان نعسى، وتعبان تعبى والعامة تقول حيرانة ونعسانة وتعبانة، وهي أخطاء لغوية في أمر قياسي.

وفيما عدا ذلك فإنّ الشاعر كان على قدر من البراعة في استخدام المشتقات، وصياغة أمثلتها أبنية ومهارة الاستخدام النحويّ ومن ذلك عدم وقوع الشاعر بأيّ خطأ في استخدامات الاسم المنقوص من اسم الفاعل (المعتل الآخر) فكان سائراً حسب القاعدة النحوية في إثبات ياء الاسم المنقوص في حالات: التعريف بـ ال، والإضافة، والكرة المنصوبة، وقد حذفها في حالة التثنية في الرفع والجر ومثال حذف الياء قوله في حالة الرفع مع التثنية: "واقض ما أنت قاض"⁽⁴⁾، وقوله في حالة الجرّ مع التثنية: "من لهبٍ قاسٍ"⁽⁵⁾، ومن الأمثلة على إثبات الياء في

(1) سيبويه، الكتاب، ج2/ 328.

(2) ابن القطّاع، أبنية الأسماء والمصادر والأفعال، ص163

(3) محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص64.

(4) المرجع السابق، ص21.

(5) المرجع السابق، ص43.

الاسم المنقوص المعرف بـ ال: "الشعر هو الجمر المتشظي"⁽¹⁾، ومثال إثباتها في المعرف بالإضافة قوله: " كم أنت قاسي القلب"⁽²⁾، ومثال إثباتها في حالة النصب مع التكرير قوله: "سوى أن يكون الموت للموت شافياً"⁽³⁾.

ومن أمثلة المشتقات التي استوقفتني الاشتقاق من الاسم الجامد لأمر في غاية البلاغة والبيان فاسم الفاعل "الحابل والنابل" اسمان مشتقان على طريقة مخالفة، فقد اشتق كل واحد منهما من الاسم الجامد الواقع مفعولاً به؛ لتكون الدلالة على اسم الفاعل أكبر، فقولك رمى الصياد الحبال أو النبال فاصطاد، فالصياد رام، ولكن أن تقول الصياد حابل ونابل أكثر دلالة وأبلغ، فحابل ونابل دلّتا على الرمي والرامي ونوع الرمي، فاسم الفاعل هنا أشبه ما يكون بجملّة تامة المعنى دلّت على الفعل والفاعل والمفعول به معاً، وهذا غاية البلاغة .

ومن الأمثلة الأخرى التي تستحق الدراسة كلمة معتق بين الصياغة لاسم الفاعل واسم المفعول للدلالة على معنيين متقابلين فالشاعر بقوله "قدر أن تكون أنت... صهيلاً معتقاً وخُساماً"⁽⁴⁾، فبصياغتها لاسم الفاعل أراد الدلالة على الصفة المشبهة وهي أن الصهيل قديم أو ضعيف أو ما شابه ذلك، ودلالة كلمة معتق كاسم فاعل عند عامة الناس تختلف عنها كاسم مفعول فالمعتق تدلّ على الاهتراء والقدم والتآكل والضعف في الشيء، أمّا دلالتها كاسم مفعول، فتدلّ على الأصالة والجوهر والجودة في الشيء، كقوله في موطن آخر: "إنني جئتُك بالحزن المعتق"⁽⁵⁾، فوصف الحزن باسم المفعول؛ ليدلّل على أصالة الحزن وجوهريته.

(1) محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص 27.

(2) المرجع السابق، ص 39 .

(3) المرجع السابق، ص 75.

(4) المرجع السابق ، 79.

(5) المرجع السابق، 116.

وفي الجانب الصوتي نجد أن كسرة ما قبل الآخر في اسم الفاعل غير الثلاثي تهجر عين الاسم الأجوف (معتل العين)، وتنتقل للساكن الذي قبلها طلباً للتخفيف الصوتي، ومن ذلك كلمات مثل⁽¹⁾: مُسْتَبِيحُ المُسْتَرِيحِ، مُسْتَحِيلُ، والأصل مُسْتَبِيحُ، ومُسْتَرِيحُ، ومُسْتَحِيلُ، حيث يظهر نقلاً صوتياً يستوجب معها نقلاً لحركة الياء المكسورة إلى الساكن الذي قبلها لتكون الياء حرف مدّ، فيحدث تبادل للوظائف الصوتية تجنباً للثقل والعبء الصوتي الطارئ تبعاً للقاعدة الصرفية القائلة إن الحرف المعتل إذا تحرك، وكان قبله ساكن صحيح، تنقل حركة حرف العلة إلى هذا الساكن الصحيح مثله، وعلى هذا تصبح فاء الاسم مكسورة ويصبح حرف العلة ساكناً، ومع ذلك يبقى وزنها صرفياً كما كانت في الأصل، قبل عملية التبادل للوظائف الصوتية.

وفي وزن فعّال من صيغ المبالغة تبقى الكلمة على أصل دلالتها على المبالغة رغم هجرها هذا الباب، وانتقالها إلى أبواب أخرى من أوجه الصرف كالعلمية مثل الاسم عَمَّار⁽²⁾، فهو علم على وزن المبالغة، وكذلك بعض المهن مثل الثَّيَّافُ، فهي مشتقة من الاسم الجامد للدلالة على المهنة والمبالغة (الاحتراف والخبرة)، والسيَّاف مشتقة من السيف لتدل على كثرة الضرب بالسيف حتى أصبح حرفة تتطلب من المهارة بحيث تكون متخصصة بفئة من الناس، ولتكون دلالتها على المهنة، ومثل ذلك الجزّار والخباز والبدّال وغيرها، وفي هذا المجال يقول المبرد "وإنما أصل هذا لتكرار الفعل...، ولما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للضعف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فعل، نحو: (بَزَّاز) و(عَطَّار)"⁽³⁾، ولذلك فهي مع دلالتها على المبالغة والتكرار والاحتراف إلا أنها تنحو منحى آخر في الدلالة، فقد تكون فيها دلالة على النسب، ومن

(1) ينظر أمثلة اسم الفعل لغير الثلاثي السابقة الذكر.

(2) ينظر، أمثلة فعّال في صيغ المبالغة الواردة سابقاً.

(3) المبرد، المقتضب، ج 3/161، نقلاً عن ابن جني، المحرر، ص 100، وفي نسخة أخرى: "وإنما أصل هذا لتكرار الفعل...، ولما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للضعف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فعل، نحو: (بَزَّاز) و(عَطَّار)"

هنا قال المبرّد: "هذا باب ما يبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدلّ من النسب على ما تدل عليه الباء، وذلك قولك لصاحب الثياب، (ثوَاب)، ولصاحب العطر (عطَار)"⁽¹⁾.

ومن الأمثلة التي تستحق الوقوف عندها كلمة مِضمَر وهي اسم مكان لميدان الخيل صيغت على هيئة اسم الآلة مفعال، نحو ميزان ومِنشار، وعلى هيئة صيغة المبالغة، نحو مكثّر ومزواج، ولكن مجيء صيغة على وزن صيغة أخرى له ما يعلله فقد علل سيبويه خروج بعض أسماء الزمان والمكان من الفعل المضارع (يفعل)، المضموم العين، مكسورة نحو، المسجد، والمطلع، والمغرب، والمجزر، والمشرق، والمسقط، والمنبت، والمرفق، والمسكن، والمحشر، والمنسك، والقياس فتحها، فقال سيبويه في ذلك: "إنّ هذه الألفاظ لم يقصد بها الدلالة على زمان أو مكان الفعل، وإنما هي أسماء كالجمود والرجل"⁽²⁾.

ومن الأمثلة الأخرى التي استوففتي كلمة (ذاكرة) وهي اسم فاعل معدول للدلالة على مكان حفظ المعلومات كالعقل مثلاً، أو قد يصبح اسم آلة للدلالة على آلة حفظ المعلومات كالأقراص المدمجة وبطاقات تخزين المعلومات، ومثل ذلك كلمة رافعة وهي آلة الرفع، وغيرها، فكل مكان أو آلة يستعان بها يصبح اسم الفاعل فيها معدولاً للدلالة على اسم الآلة أو اسم المكان، مثل: قطع الرجل الحبل بالسكين، فالرجل قاطع والحبل مقطوع والسكين قاطعة، وهذه حقيقة منطقية لم أجد من يشير إليها في حدود ما عرفت وبحثت ودرست سابقاً، وهي قاعدة صرفية جديرة بالأخذ والمناقشة.

ومن الأمور التي تتطلب الوقوف عليها ملياً بناء فاعل واشترائه بين اسم الفاعل والصفة

المتشبهة، ويعدّ مثل هذا الأمر من الإشكالات التي يصعب على كثير من الدارسين التمييز بينهما

(1) المرجع السابق، ج3/161.

(2) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج4/90، والمبرّد، المقتضب، ج1/107، 108، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف

في كتاب سيبويه، ص287، 289. في كتاب سيبويه، ص287، 289. في كتاب سيبويه، ص287، 289.

في بعض من الأمثلة المشتقة من الفعل اللازم ، فمثلاً كلمة فارس تدلّ على اسم الفاعل في الوقت ذاته هي صفة مشبهة لأنها مشتقة من الفعل فرُس وليست مشتقة من الاسم فرس، وفرُس بمعنى خبر ومهر أي أن فارس بمعنى ماهر وهي بذلك صفة تدلّ على الثبوت، فهي بالتالي صفة مشبهة، وكلمة الواحد صفة مشبهة لأنها دلت على ثبوت، فما دل على ثبوت من وزن فاعل اللازم، فهو صفة مشبهة، وما كان خلافاً لهذا، فهو اسم فاعل.

ومن الأبنية الأخرى التي يشكل على بعض الدارسين التمييز فيها بين باب، وآخر بناء فعيل فهو قد يأتي معدولاً لاسم المفعول وقد يأتي صفة مشبهة أو صيغة مبالغة، والأمر هنا يحتاج إلى كثير من التمرس والدرية لامتلاك المهارة في ذلك، فمثلاً كلمة مسيح، كيف لنسا أن نحكم على معناه الصرفي؟ أهى اسم مفعول أم صيغة مبالغة أم صفة مشبهة؟ فالحكم يتم بالتمييز أولاً بين المتعدي واللازم ثم يكون الحكم. فالصفة المشبهة مشتقة من اللازم وصيغة المبالغة مشتقة من المتعدي واسم المفعول من المتعدي لكنه جاء معدولاً عن وزن مفعول، وكلمة مسيح هنا تعني "مسحوح بالبركة ليكون ملكاً أو نبياً"⁽¹⁾، وعلى هذا تكون هذه اللفظة اسم مفعول، قال سيبويه: "وأما (فعيل) إذا كان في (مفعول) فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة (فعلول) ونقول: شاء ذبيح، كما نقول: ناقة كسير، ونقول: "هذه ذبيحة فلان، وذبيحتك"، وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت، ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حية، وإنما هي بمنزلة ضحية"⁽²⁾، ومن هنا لا يجوز تأنيث كلمة مسيح في وصف المؤنث إذا كنت تريد في مسيح الدلالة على المفعول.

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة مسح.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3/647.

وقد يخلط على واضعي المعاجم اللغوية أصل كلمة، فيدرجونه تحت جذرين مختلفين
فمثلاً كلمة مكان هل هي من جذر مكن أم من جذر كون، وقد بحثت عنها في المعجم الوسيط،
فوجدتها تندرج تحت الجذرين اللغويين، والأصل أن توضع تحت الجذر مكن، فهي على قياس
الزمان لأن مكن بمعنى قوي وثبت واستقر، والجمع في مكان هو أمكنة وفي زمان أزمنة
والقياس أفعلة، وهذا يشبه الخلاف في وزن كلمة (مدينة) هل هي من فعيلة أم من مفعلة ، وفي
هذا يقول الخليل: "وأقوى من هذا أنهم اشتقوا منها فعلاً ، فقالوا: مدن الرجل، إذا أتى المدينة"⁽¹⁾،
والأصل أن الميم لا تزداد في الأفعال⁽²⁾، فدلّ هذا على أن الميم فيها أصلية.

(1) ينظر: الخليل بن أحمد، العين، تحت الجذر (ندم).

(2) انظر، وابن يعيش، شرح المفصل، 152/9، وابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، 362.

الفصل الرابع: أبنية جموع التكسير

تعريف الجمع

جمع التكسير

أقسام جمع التكسير

أوزان جموع التكسير

أولاً : أوزان جمع القلة

ثانياً : أوزان جمع الكثرة

صيغ منتهى الجموع

اسم الجمع

اسم الجنس الإفرادي

اسم الجنس الجمعي

جمع الجمع

ما يستوي فيه الأفراد والجمع

أبنية جموع التكسير في ديوان حيدر محمود " في البدء كان النهر "

تعريف الجمع

الجمع لغة: جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعاً وجمعه، وأجمعه فسا جمع وتجمع واستجمع، والمجموع الذي جمع من ههنا وههنا وإن لم يجعل كالشيء الواحد، واستجمع السيل اجتمع من كل موضع، وجمعت الشيء إذا جئت به من ههنا وههنا، وتجمع القوم اجتمعوا أيضاً من ههنا وههنا، ومتجمع البيداء معظمها ومحفلها، والجمع اسم لجماعة الناس، والجمع مصدر قولك جمعت الشيء، والجمع المجتمعون وجمعه جموع والجماعة، والجميع، والمجمع، والمجوعة كالجمع. وقد استعملوا ذلك في غير الناس حتى قالوا جماعة الشجر وجماعة النبات⁽¹⁾.

الجمع اصطلاحاً : الجمع صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على اثنين⁽²⁾، يحدث فيه ضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني⁽³⁾، وهو من أساليب العربية في الإيجاز والاختصار؛ لأنه يقوم على جمع المتشابهات والابتعاد عن العطف والتكرار⁽⁴⁾، وهو مختص بالأسماء؛ لأن الاسم لا يدل على أكثر من نفسه كرجل وفرس ، ولم تجمع الأفعال لأن فائدة

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة جمع.

(2) ابن الأنباري، أبو بكر، أسرار العربية، ج1/64.

(3) الأسييلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق، صاحب جعفر أبو جناح، مؤسسة دار الكتب،

الموصل، 1982م، ج1/145.

(4) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد ، أسرار العربية، تحقيق بركات يوسف، ط1، دار

الكتاب، بيروت، 1999م، ج1/64. (5) ابن الأنباري، أبو بكر، أسرار العربية، ج1/64.

الجمع التذكير، ولم تجمع الحروف؛ لأنّ الجمع ضرب من التصريف، والحروف لا تصرف⁽¹⁾،
ويقسّم إلى أربعة أقسام: جمع تصحيح للمؤنث والمذكر، وجمع تكسير، واسم جنس، واسم جمع.
والذي نسعى لدراسته في هذا الفصل هو دراسة الأقسام الثلاثة الأخيرة، وهي جمع
التكسير واسم الجنس واسم الجمع، تاركاً دراسة جمع التصحيح؛ لأنّه وإنّ عدّ من أبواب الصرف
إلا أنّه أمر طارئ على الصرف يحدث بطريقة واحدة وزيادة محددة وإنّ تخلّلتها بعض من
العوامل الصوتية كالإدغام أو الإعلال أو الإبدال.

جمع التكسير:

التكسير لغة: مصدر الفعل كسّر "وكسّره تكسيراً شدد للكثرة، والكسرة القطعة من
الشيء المكسور، والجمع كسّر كقطعة وقطع"⁽²⁾.

وجمع التكسير: هو كل جمع تغير بناء مفردة بزيادة كصنو وصنوان أو نقص كتخمة
وتخّم أو تبديل شكل، كأسد وأسّد أو بزيادة وتبديل شكل كرجال أو بنقص وتبديل شكل كرجال⁽³⁾.
لقد حاول علماء العربية الأقدمون بعد جمع مفردات العربية وإخضاعها للدراسة أن
يدخلوا كل مجموعة من تلك المفردات في باب معين من أبواب علوم العربية التي نشأت مواكبة
لذلك الجمع اللغوي، ومن تلك المفردات جمع التكسير الذي تعددت صورته وتباينت أوزانه، حتّى
صار للكلمة المفردة الواحدة من اسم وصفة جموع عدة، فمثلاً كلمة (عبد) وهي صفة جمعت
ثمانى مرات، نحو: (أعبد)، (وعبدان) و(عبدان)، و(عباد)، و(معبوداء)، و(عبدا) مقصور،

(1) ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تحقيق، فايز زكي دياب، ط1، دار السلام، القاهرة، 2002 ،

(2) الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1995م،

(3) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4/307، دار الفكر، بيروت، ط1، 1995م،

و(عبداء) ممدود، و(عبيد)، وكل تلك الجموع وردت عليهم⁽¹⁾، فيجمع الاسم الواحد على صيغ عدة من جموع التكسير، والأكثر من ذلك أنهم جمعوا بعضها جمعاً قياسياً على وزن معين، فإن ورد جمعه على الوزن الآخر عدوه سماعياً لا يرتقي إلى درجة القياس، ومن أمثلة ذلك صيغة (أفعل) من جموع القلة، فقد عدوه مقيساً في الأسماء المفردة الواردة على وزن (فعل)، بفتح الفاء وتسكين العين، وشرطه أن يكون صحيح العين وليس بصفة نحو: (كعب) وجمعه القياسي: (أكعب)، وإذا جاء هذا الاسم جمعاً على أوزان أخرى فهو في كل تلك الأوزان سماعي، نحو: (كعاب) على وزن (فعال)، و(كعوب) على وزن (فعول)⁽²⁾.

أقسام جمع التكسير:

يقسم جمع التكسير من حيث دلالة على العدد إلى قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة، أما جمع القلة، فهو: ما يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وأما جمع الكثرة، فهو: ما يدل حقيقة على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية⁽³⁾، ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً⁽⁴⁾، وقيل: إن جمع الكثرة هو ما يدل على ثلاثة إلى ما لا نهاية⁽⁵⁾، وبذلك يكون جمعا القلة، والكثرة متفقين في المبدأ، ومختلفين في النهاية، ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً⁽⁶⁾، ويتفرع عن جمع الكثرة فرع آخر وهو ما يسمى بصيغ منتهى الجموع: وهو كل جمع جاء بعد ألف تكسيـره حرفان أو ثلاثة أحرف أو سطهن معتل.

(1) ابن خالويه، ليس في كلام العرب، 30، 57.

(2) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3/408، والاسترأبادي، شرح الشافية، ج2/90.

(3) انظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل (2/446)، الحملاوي، شذا العرف (128).

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2/446.

(5) الحملاوي، شذا العرف (128).

(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2/446.

ولكل من النوعين السابقين، القلة والكثرة، أوزان وقواعد، حرص الصرفيون جاهدين على العمل بها، والتقيّد بضوابطها، ولكن مما تجدر الإشارة إليه قبل الخوض في صيغ جموع التكسير، أنّ هذه الجموع منها السماعي الذي لا بدّ من الرجوع لمعرفة إلى معاجم اللغة، وكتب النحو للوقوف عليها، ومنها القياسي الذي وضعت له القواعد والأوزان التي تطبق على كل ما توافرت فيه الشروط عند الجمع.

ومع القول بقياسية جموع التكسير، إلا أنّ كثيراً من هذه القواعد ليس منضبطاً، أي لم يكن محكماً لما وضع له، فيخرج عنه كثير من الأوزان، ويتداخل في بعضه أوزان أخرى، وهذا ما جعل كثيراً من النحويين، وعلماء اللغة يطلقون القول بعدم قياسية جموع التكسير، وإنّ صيغته لا تخضع للقياس، وإنّما الغالب فيها يخضع للسمع، حتى القواعد القياسية التي وضعها الصرفيون دخلها الخلل، وأطلقوا على ما خرج منها عن القياس بأنه شاذ.

وأوزان جمع القلة أربعة: (أَفْعُل)، كـ: أَبْحَر، و(أَفْعَال) كـ أَجْمَال، و(أَفْعَلَة)، كـ أَرْغَفَة، و(فِعْلَة)، كـ فِتْيَة، وما لم يكن جمعه على هذه الأوزان الأربعة من جموع التكسير فَإِنَّهُ يَكُون جمع كثرة.

واختلف النحاة في جمعي التصحيح: المذكر والمؤنث السالمين، هل يعدان من جموع القلة، أم لا ؟ فذهب سيبويه وجمهور النحاة⁽¹⁾ إلى أنهما يعدان من جموع القلة، فقال سيبويه: "...ألا ترى أنك تقول للأقل: طبيبات، وغلوات، وركوات، فـ"فعلات" هنا بمنزلة "أفعل" في المذكر، و"أفعال"، ونحوهم، وكذلك ما جمع بالواو والنون، والياء والنون ..."⁽²⁾، وقال الزمخشري: "... فجمع القلة: العشرة فما دونها، وأمثله: أفعل، وأفعال، وأفعلة، وفعلة، كأفلس،

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3/ 491، والزمخشري، المفصل، ص189، وابن يعيش، شرح المفصل، ج5/ 9 ، 11، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1/ 405 .

(2) سنيويه، الكتاب، ج 3/ 491.

وأثواب، وأجربة، وغلمة، ومنه ما جمع بالواو والنون، والألف والياء، وما عدا ذلك جموع
كثرة⁽¹⁾.

وذهب غيرهم إلى أن جمعي التصحيح لمطلق الجمع من غير نظر إلى قلة، أو كثرة،
فهما يصلحان للثنتين معاً، قال الرضي: "... قال ابن خروف: جمعا السلامة مشتركان بين القلة
والكثرة، والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة، فيصلحان لهما"⁽²⁾.

هذا، وذهب جمهور النحاة⁽³⁾ إلى أن جموع القلة — ومنها الجمعان السالمان — قد
تستعمل للدلالة على الكثرة، وذلك إذا اقترنت بـ(ال) الاستغراقية⁽⁴⁾، المفيدة للعموم، أو أضيفت
إلى ما يدل على الكثرة، ومما دل على الكثرة لاقتترانه بـ(ال) قوله تعالى: "وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ
آمِنُونَ"⁽⁵⁾، فغُرَف الجنة كثيرة، وليست من الثلاثة إلى العشرة فقط⁽⁶⁾، وقد اشتمل على الأمرين،
قال سيبويه: "... وقد يجمعون بالياء وهم يريدون الكثير، وقال الشاعر :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُ يُلْمَعْنَ بِالضُّحَى
وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

فلم يرد أدنى العدد"⁽⁷⁾.

والشاهد فيه، قوله: "الجفنات"، و"أسيافنا" فهما جمعا قلة أفادا الكثرة لاقتتران الأول بـ"ال"
الجنسية، ولإضافة الثاني إلى ما يدل على الكثرة، وهو ضمير الجمع "نا".

(1) الزمخشري، المفصل، ص 189 .

(2) الاسترأبادي، شرح الكافية، ج 3/ 467 ، 468

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 3/ 578، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج 1/ 405.

(4) أي: التي لاستغراق أفراد الجنس. وتسمى (ال) الجنسية. ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن

كتب الأعراب، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م، ص 62.

(5) سورة سبا، آية 37.

(6) ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج 5/ 10، 11.

(7) سيبويه، الكتاب، ج 3/ 578، والبيت من الطويل للشاعر إحسان بن ثابت، في ديوانه، ص 131.

فـ(الجففات) دلّ على الكثرة؛ لاقتراحه بـ(ال) الاستغرافية، و(أسيافنا) دلّ على الكثرة؛

للإضافة، وبهذا يدفع الاعتراض القائل: بأنه قلّ جفانه، وسيوفه.

وعلق ابن يعيش على هذا البيت قائلاً: "... قالوا: البيت مدح، وقد كان ينبغي أن يقول:

"لنا الجفان البيض"؛ لأنّ الغرة بياض يسير، وكان حقه أن يستعمل "السيوف" موضع "الأسياف"،

وهذا وإن كان الظاهر ما ذكره إلا أن العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع

الكثير، من ذلك قوله تعالى: "وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ"⁽¹⁾، وقال: "إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ"⁽²⁾،

ولا يَعِدُ الكريم (سبحانه) بأنّ في الجنة غرفات يسيرة، وكذلك ليس المراد بقوله: "إِنَّ الْمُسْلِمِينَ

وَالْمُسْلِمَاتِ" العشرة فما دونها، وإنما الإخبار عن هذا الجنس قليله، وكثيرة ..."⁽³⁾.

وبناء على هذا، فإنّ جمع القلة لا يدلّ على الكثرة إلا إذا اقترن بـ "ال" الاستغرافية، أو

أضيف إلى ما يدلّ على الكثرة، وإنّ جمع الكثرة تكون دلالاته على الكثرة والقلة معاً، فما يستخدم

للقلة تخصيصاً فقط هو الأوزان الأربعة (أفعل وأفعال وأفعلة وفِعلة) بشرط أن تكون نكرة أو

مضافة إلى ما يدلّ على القلة، وإنّ ما تبقى من الجموع في اللغة العربية من تصحيح أو تكسير،

فإنّ دلالاته تكون على القلة أو الكثرة ما لم يكن هناك قرينة من السياق أو قرينة في التنوع

اللغوي للجموع في اللفظة الواحدة، ومن أمثلة ذلك نقول في جمع كعب: أكعب، وكعاب،

وكعوب، فأكعب معين للقلة وكعاب وكعوب معينان للكثرة، أمّا ما كانت صيغ الجمع فيه قليلة

وتقتصر على صيغة واحدة فإنّ الجمع فيها لا يمكن الحكم عليه لا بقلة ولا بكثرة فمثلاً جمع

عمل فقط على أعمال، وهي من صيغ جموع القلة، ولكنّ هذا الجمع يدلّ على القلة والكثرة دون

وجود قرينة دالة على ذلك، والذي أراه أنّ عملية التنوع في ظرائق الجمع هو قضية لها علاقة

(1) سورة سبأ، آية 37.

(2) سورة الأحزاب، آية 35.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 5/10، 11: "وقالوا: البيت مدح، وقد كان ينبغي أن يقول: 'لنا الجفان البيض'؛ لأنّ الغرة بياض يسير، وكان حقه أن يستعمل 'السيوف' موضع 'الأسياف'، وهذا وإن كان الظاهر ما ذكره إلا أن العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير، من ذلك قوله تعالى: 'وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ' (1)، وقال: 'إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ' (2)، ولا يَعِدُ الكريم (سبحانه) بأنّ في الجنة غرفات يسيرة، وكذلك ليس المراد بقوله: 'إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ' العشرة فما دونها، وإنما الإخبار عن هذا الجنس قليله، وكثيرة ..." (3).

بالتنوع البيئي للمجتمع العربي والذي عرف باللهجات العربية أي طرق التنوع اللغوي عند العرب، وأن عملية التنوع في الجموع، وتطورها إلى عملية الاختصاص فيما يدل على قليل أو كثير هي مرحلة من مراحل رقي اللغة العربية وتطورها إلى أن وصلت إلى مثل هذه المرحلة من التنوع والاختصاص .

أما فيما يتعلق بشروط جمع التكسير، فإنه يشترط في الأسماء التي تجمع جمعاً مكسراً أن تكون ثلاثية، أو رباعية، أما ما زاد على الرباعي، فيجمع بحذف حرف أو حرفين من حروفه، نحو: سفرجل : سفارج، حذفت اللام . غضنفر: غضافر، حذفت النون. عنكبوت: عنكب، حذفت الواو والتاء . عندليب: عنادل، حذفت الياء والباء، والقاعدة في هذا الجمع أن الأصل في جمع الخماسي أن يحذف خامسه عند الجمع ويعامل كما لو كان رباعياً، نحو : جعفر رباعي وجمعه جعافر، أما سفرجل فخماسي وعند الجمع نحذف خامسه فيصبح سفرج والجمع سفارج، وهكذا، ويجوز حذف الحرف الرابع إن كان من حروف الزيادة، نحو : جمع خورنق خوارق وخوارن، لأن النون من حروف الزيادة، أما الأسماء الرباعية المزينة بحرف، فإن قاعدة جمع التكسير تقتضي بإزالة الحرف المزيد ثم الجمع جمع تكسير، نحو سبطرى سباطر، ومدحرج دحارج⁽¹⁾، وغير ذلك من قواعد الجمع الشائكة، والتي يغلب فيها السماع على القياس. أما الصفات بأنواعها، سواء أكانت اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو اسم تفضيل، فالأصل فيها أن تجمع جمع مذكر سالما، لأنه القياس المطرد فيها، وجمعها جمع تكسير سماعي وإن كثر في بناء دون آخر.

وختلاصة القول إن القواعد التي وضعت لضبط جموع التكسير ليس من السهل السيطرة

عليها سيطرة تامة، بحيث نقطع القول في قياسيتها مطلقا، ولكن نقول إنها مطردة إلى حد ما

(1) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2/459، 462.

ووجودها يخفف على الدارس عبء البحث في معاجم اللغة، أو كتب الصرف والنحو على جموع التفسير دون قواعد أو ضوابط، مع كثرة الجموع السماعية التي لا ضابط لها، ولا قياس، وهذا ما حمل كثير من العلماء على القول إن جموع التفسير لا تخضع صيغته للقياس، وإنما تخضع للسمع⁽¹⁾.

وهذا ما حمل كثير من العلماء على القول إن جموع التفسير لا تخضع صيغته للقياس، وإنما

تخضع السماع (1).

أوزان جموع التكسير⁽²⁾

أولاً: أوزان جمع القلة أربعة، وهي:

1. أَفْعُلْ، نحو: أَحْرُفْ، أَنْفُسْ، أَعْيُنْ

2. أفعال، نحو: أجداد، أجدان، أقواس

3. أفعلة، نحو: أزمنة، أفئدة، أعمدة

4. فعلةٌ ، نحو : فتيةٌ ، غلمةٌ ، صبيّةٌ

ثانياً : أوزان جمع الكثرة

وجموع الكثرة متعددة، وكثيرة، والغالب فيها السماع، ولا بد في معرفتها من الرجوع

إلى المراجع اللغوية ، فقد يكون للاسم الواحد أكثر من جمع، ومع هذا استطاع الصرفيون أن

يُضَيِّقُوا حُدُودَ السَّمَاعِ فِي هَذِهِ الْجُمُوعِ، وَوَضِعُوا لِبَعْضِهَا قَوَاعِدَ وَأَوْرَانًا يُقَاسُ عَلَيْهَا نَظَائِرُهَا،

وهذه الأوزان المقيسة على النحو الآتي :

1. **فَعُلَ**: بَضَمَ الفاء وسكون العين، فيما دل على لون أو عيب أو حلية، وهو قياسي فيما كان

صفة مشبهة على وزن أفعل ومؤنثه فعلاء. مثل : أحمر حمراء والجمع حُمْر، وأخضر

خَضِرَاءُ وَالْجَمْعُ خَضِرٌ، أَمَا مَا كَانَ عَلَى وَرْدٍ أَفْعَلَ فَعْلَاءً، وَعَيْنُهُ يَاءٌ فَيَجِبُ كَسْرُ فَائِهِ كَمَا

(1) ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1982م، 98.

(2) ينظر، الاسترأبادي، شرح الشافعية ج 2/ 163، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 2/ 459 - 462،

الحملوي، شذا العرف في فن الصوف، ص 114

في كلمة أبيض ببيضاء والجمع ببيض، ومن أمثلته: أسمر سمراء والجمع سُمر، وأعور عوراء والجمع عُور، وأخرس خرساء والجمع خُرس، وأهيف هيفاء والجمع هيف. وخرج جمع أعجف وعجفاء والجمع عجاف، وسمين وسمينة والجمع سمان .

2. فُعْل : وهو قياسي في نوعين:

أ. ما كان على وزن فَعُول بمعنى فاعل، نحو: صَبَّور والجمع صُبُّر، غَيَّور والجمع غُيْر، غَفُور والجمع غُفْر، رَسُول والجمع رُسُل.

ب. ما كان اسماً رباعياً صحيح الآخر قبل آخره حرف مد، ويشترط فيه عدم التضعيف إن كان المد ألفاً، ولا فرق بين المذكر، والمؤنث المعنوي "المجرد من تاء التأنيث"، نحو: كِتَاب والجمع كُتُب، وذِرَاع والجمع ذُرْع، وِحِمَار والجمع حُمَر، وسَرِير: سُرُر، ونَذِير والجمع نُذُر، وقد خرج عن القاعدة ما كان مده بالألف ومضعفاً (مكرراً)، فيجمع على أفطة، نحو: هلال والجمع أهلة، وزمام والجمع أزمنة، كما جمعت على "فعل" بعض الأسماء المفردة التي لم تستوف الشروط، كان يلحق المؤنث تاء التأنيث . مثل : صحيفة والجمع صحف . أو كان ثلاثياً، كأسد والجمع أسد، وشمس والجمع شُمس.

3. فُعْل : وهو قياسي في ثلاثة أنواع :

أ. ما كان على وزن فُعْلة، نحو: غُرْفَة والجمع غُرَف، سُنَّة والجمع سُنَن، حُجْرة والجمع حُجَر.

ب. ما كان وصفاً على وزن فُعْلي. مثل : كُبْرى والجمع كُبر، صُغرى والجمع صُغر،

حُسْنَى والجمع حُسَن، عُسْرَى والجمع عُسُر.

حُسْنَى والجمع حُسَن، عُسْرَى والجمع عُسُر.

133

عظام، وخرج عن هذه القاعدة، طريف، والجمع ظرفاء، وحليم، والجمع حلماء، وبخيل، والجمع بخلاء، وعظيم، والجمع عظماء.

وخرج هذه الجموع وغيرها عن القاعدة يعود إلى تشعب طرائق العرب في عملية الجمع، وأن هذه الأوزان والمقاييس جاءت لتضبط ما يمكن إدراجه تحت قاعدة. وما كان وصفاً على وزن: فَعْلَان، أو فَعْلَى، نحو: عطشان، وعطشى، والجمع عطاش، وغضبان، وغضبي، والجمع غضاب. وخمسان، وخمصي، والجمع خماص.

12. فُعُول: جمع قياسي لكثير من الصيغ المفردة، وأشهرها الآتي:

أ. ما كان اسماً على وزن فَعْلٍ غير واوي العين، نحو: قَلْب، والجمع قُلُوب، رَأْس، والجمع رُؤُوس، وفَأْس، والجمع فُؤُوس، وسَهْل، والجمع سُهُول، وعَيْن، والجمع عُيُون، وقَيْد والجمع قُيُود. ومن المضعف، نحو: جَدَّ، والجمع جُدُود، وحَدَّ، والجمع حُدُود، وسَدَّ، والجمع سُدُود، وجمع فَعْلٍ الصحيح الفاء والعين على أَفْعَل كما مرَّ سابقاً. مثل: نَهَرَ: أَنَهَرَ، وبَحَرَ: أَبْحَرَ، وسَقَف: أَسَقَف، وغير هذا يكون سماعياً، نحو: نَهَرَ، والجمع أَنَهَار، وكَلَب، والجمع كِلَاب، ونَجَلَ، والجمع أَنْجَال. وجمع فَعْلٍ المعتل العين بالواو أو الياء قياساً على أفعال كما مرَّ سابقاً، نحو: ثوب، والجمع أثواب، وسيف، والجمع أسياف.

ب. ما كان اسماً على وزن فَعْلٍ غير واوي العين، نحو: أَسَد، والجمع أَسُود، وذَكَر، والجمع ذُكُور.

ج. ما كان اسماً على وزن فَعْلٍ. مثل: كَبِد، والجمع كُبُود، ووَعَلَ، والجمع وُعُول.

د. ما كان اسماً على وزن فَعْلٍ، وفَعْلٍ، بكسر الفاء وضمها، وسكّن العين شريطة ألا يكون

واوي العين، نحو: علم، والجمع علوم، عجل، والجمع عجول، وضرس، والجمع

ضروس، وجُنْد، والجمع جنود، وبرد، والجمع برود، وخرج عن هذه القاعدة، نحو:

ضروب، وجند، وبرد، وخرج عن هذه القاعدة، نحو: ضروب، وجند، وبرد، وخرج عن هذه القاعدة، نحو:

حِمل، والجمع أحمال، وعرق، والجمع أعراق، وغمد، والجمع أغماد، وعُمق، والجمع أعماق، وقفل، والجمع أقفال، وعرف، والجمع أعراف.

13. فِعْلَان: قياسي في الصيغ الآتية:

أ. ما كان اسما على وزن فُعَال، بضم الفاء. مثل: غراب، والجمع غِرْبَان، غلام، والجمع غلمان، وخرج عن القاعدة جمع وَلَد بفتح الفاء والعين على وَلَدَان.

ب. ما كان اسما على وزن فُعَل بضم الفاء وفتح العين، مثل صُرْد، والجمع صِرْدَان، وغُرْد، والجمع غِرْدَان، وجُرْد، والجمع جِرْدَان.

ج. ما كان اسما على وزن فُعَل، بضم الفاء، وتسكين العين، مثل: حوت، والجمع حِيَّان، وعود، والجمع عِيدَان، كوز، والجمع كِيزَان، وخرج عن القاعدة: كوخ، والجمع أَكُوَاح، وجوخ، والجمع أَجُوَاح، وروح، والجمع: أرواح.

د. ما كان اسما على وزن فعل معتل العين، مثل: جار، والجمع جيران، نار، والجمع نيران، قاع، والجمع قِيعَان، تاج، والجمع تِيجَان، وخرج عن القاعدة: نسوة، والجمع نِسْوَان، وخروف، والجمع خِرْفَان، وغزال، والجمع غِزْلَان، وقنوء، والجمع قَنَوَان، وأخ، والجمع إِخْوَان.

14. فُعْلَان: ويطرد في الأوزان المفردة الآتية:

أ. ما كان اسما على وزن فَعِيل، مثل: قضيب، والجمع قَضِبَان، وكثيب، والجمع كَثِبَان، ورغيف، والجمع رَغِفَان، وقميص، والجمع قَمِصَان.

ب. ما كان اسما مضطجعا العين على وزن فَعَل، مثل: حَمَل، والجمع حَمَلَان، وذكر، والجمع ذَكَرَان.

ذَكَرَان، وبلد، والجمع بِلْدَان، وخرج عن القاعدة: جبل، والجمع جِبَال، وعلم، والجمع

أعلام، وقلم، والجمع أَقْلَام، وهرم، والجمع أَهْرَام.

ج. ما كان اسماً صحيح العين على وزن فَعَل، نحو: ظهر، والجمع ظهران، ركب، والجمع رُكبان، بطن، والجمع بُطنان، وخرج عن القاعدة: قلب، والجمع قلوب، ودرب، والجمع دروب، وزرع، والجمع زروع، وسقف، والجمع سقوف وأسقف، وخرج: سهم، والجمع سهام وأسهم، ووكر، والجمع أوكار، وخرج: جدار، والجمع جُدران، وأعمى، والجمع عميان، وراهب، والجمع رهبان.

15. فُعلاء: تجمع عليه الأوزان الآتية:

أ. ما كان صفة لمذكر عاقل، على وزن فعيل بمعنى فاعل، ويشترط صحة اللام، وغير مضعفة، ولا واوي العين، مثل: كريم، والجمع كرماء، ونبييل، والجمع نبلاء، وعظيم، والجمع عظماء، وظريف، والجمع ظرفاء، وبخيل، والجمع بخلاء. وخرج عن القاعدة: أسير، والجمع أسراء، وقتيل: قتلاء، وطلق، والجمع طلقاء، لأنها بمعنى مفعول.

ب. ما كان وصفاً لمذكر عاقل على وزن فاعل، بشرط أن تدل على معنى كالغريزة، مثل: عالم، والجمع علماء، وشاعر، والجمع شعراء، وعاقل، والجمع عقلاء، وجاهل، والجمع جهلاء.

ج. ما كان وصفاً لمذكر عاقل على وزن فعيل بمعنى مُفاعل، مثل: جليس، والجمع جلساء، ونديم، والجمع ندماء، وخليط، والجمع خلطاء، وشريك، والجمع شركاء، وخرج عن القاعدة: جبان، والجمع جبنا، وسمح، والجمع سحاء، وخليفة، والجمع خلفاء، لأنها ليست على فعيل ولا فاعل⁽¹⁾.

16. أفخلاء: قياسه في كل وصف على وزن فعيل معتل اللام، أو مضعف، مثل: وقسي،

والجمع أوفياء، وقوي، والجمع أقوياء، ووصي، والجمع أوصياء، وولي، والجمع أولياء،

(1) ينظر، الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 114.

ونبيّ، والجمع أنبياء، ومثل: شديد، والجمع أشداء، وذليل، والجمع أذلاء، عزيز، والجمع
أعزاء، خليل، والجمع أخلاء، ودليل (بمعنى مرشد)، والجمع أدلاء، وجمع عزيز على أعزة،
وذليل على أدلة، ودليل على أدلة. وخرج عن القاعدة: نصيب، والجمع أنصباء، وصديق،
والجمع أصدقاء؛ لأنها ليست مضعفة، وغير معتلة اللام.

ومما يجدر الإشارة إليه بأن ما كان وصفاً لمذكر عاقل لاسم الفاعل المبدوء بميم زائدة،
لا يجمع جمع تكسير وإنما يجمع جمع مذكر سالماً، نحو: مدير، والجمع مديرون، ومعين،
والجمع معينون، ومقيم، والجمع مقيمون، ومجيب، والجمع مجيبون، ومسيء، والجمع مسيئون.
صيغ منتهى الجموع:

نوع من أنواع جموع الكثرة، وهي كل جمع تكسير جاء بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة
أحرف أوسطهن معتل، وتأتي على أوزان كثيرة أشهرها:

1. "فواعل": وهي قياسية في الصيغ الآتية:

أ. في كل اسم رباعي ثانيه واو، أو ألف زائدة، وهي أوزان "فوعَل، أو فوعلة، أو فاعِل"
بفتح العين، أو كسرهما، نحو: كوثر، والجمع كواثر، وكوكب، والجمع كواكب،
وصومعة، والجمع صوامع، وخاتم، والجمع خواتم، وقالب، والجمع قوالب، وعالم،
والجمع عوالم، وكاهل، والجمع كواهل.

ب. في كل اسم، أو وصف على وزن فاعلة، نحو: ناصية، والجمع نواصٍ، وصاعقة،
والجمع صواعق، وحامل، والجمع حوامل، وكاتبة، والجمع كوااتب، وقاعدة، والجمع

قواعد.

ج. ما كان وصفاً لمؤنث، أو لمذكر غير عاقل على وزن فاعِل، نحو: حامل، والجمع

حوامل، وطالق، والجمع طوالق، وحائض، والجمع حوائض، وشاهق، والجمع شواهق،

وصاهل، والجمع صواهل، وخرج عن القاعدة: فارس: فوارس، وسابق: سوابق، وهما لمذكر عاقل.

د. ويطرد فيما كان على وزن "فاعلاء"، نحو: قاصعاء، والجمع قواصع، نافقهاء، والجمع نوافق، راهطاء، والجمع رواهط⁽¹⁾.

2. فواعيل: يجمع على فواعيل ما كان اسماً مفرداً على وزن فاعول أو مشتقاً معدولاً عن صيغة المبالغة للدلالة على اسم الآلة، نحو: حاسوب، والجمع حواسيب، طاحونة، والجمع طواحين، قارورة، والجمع قوارير، ناعورة، والجمع نواعير، نافورة، والجمع نوافير.

3. فعائل: يطرد في كل اسم، أو صفة رباعية مؤنثة تأنيثاً لفظياً، أو معنوياً، قبل آخره حرف مد، ويشمل الأوزان الآتية:

أ. فعالة: بفتح الفاء، أو ضمها، أو كسرهما، نحو: سحابة، والجمع سحائب، ذؤابة، والجمع ذوائب، رسالة، والجمع رسائل.

ب. وزن فعيلة اسماً، أو صفة، نحو: صحيفة، والجمع صحائف، وطريقة، والجمع طرائق، ووديعة، والجمع ودائع، وشعيرة، والجمع شعائر، وربيبية، والجمع ربائب، وخبيشة، والجمع خبائث، وخليفة، والجمع خلائق، ونفيسة، والجمع نفائس.

ج. فعُول، نحو: عجوز، والجمع عجائز.

د. فعَال، نحو: شمال، والجمع شمائل، وحبال، والجمع حبالل، وبطانة، والجمع بطائن.

(1) ينظر، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م، راهطاء كخيلاء،

والراهط قوم الرجل وقبيلته، والجمع: أرهط، مادة رهط.

4. فَعَالِي: بِيَاء في آخره، ويطرد في الأوزان التالية:

أ. فَعَلَة بفتح الفاء، نحو: المومة، والجمع الموامي⁽¹⁾.

ب. فَعَلَة بكسر الفاء، نحو: السعلاة، والجمع السعالِي، نوع من الغيلان.

ج. فَعْلِيَة بكسر الفاء، وتخفيف الياء، نحو: الهبرية، والجمع الهباري⁽²⁾، ومثله كلمة شِبْرِيَة

والجمع شباري (وهي خنجر ذو غمد).

د. فَعْلُوَة، بفتح الفاء، وضم اللام، نحو: العرقوة، والجمع العراقي⁽³⁾.

هـ. فعلاء اسما ووصفا، نحو: الصحراء، والجمع الصحاري، العذراء، والجمع

العذاري.

و. ما ختم بألف التأنيث المقصورة، نحو: الحبلى: الحبالى.

5 - فَعَالِي: بألف في آخره. يطرد في الأوزان التالية:

أ. ما كان اسما على وزن فعلى، بفتح الفاء، وضمها، وكسرها، نحو: فتوى، والجمع فتاوى،

وحبلى، والجمع حبالى، وذفرى، والجمع ذفارى.

ب. ما كان اسما ووصفا على وزن فعلاء، نحو: صحراء، والجمع صحارى، وعذراء،

والجمع عذارى.

ج. ما كان وصفا على وزن فعَلان الذي مؤنثه فعلى، نحو: سكران، وسكرى، والجمع

سكارى، وعطشان وعطشى، والجمع عطاشى، وكسلان، كسلى، والجمع وكسالى،

وغضبان، وغضبي، والجمع غضابى، والأفصح ضم أوله فنقول: سكارى، وعطاشى،

وَكُشْبَانٌ، وَغُضْبَانٌ، وَمِمَّا سَمِعَ بِالْفَتْحِ فِي صِيغَةِ فَعَالِيٍّ وَهُوَ مِنَ الْمَحْفُوظِ: حَسْبِيَّةٌ.

(1) للمومة والمومة: المفازة الواسعة أي الصحراء الواسعة، ينظر، المعجم الوسيط، مادة موم.

(2) الهبرية: ما طار من زغب القطن أو الريش والقصب ونحوها، ينظر، المعجم الوسيط، مادة هبر.

(3) العرقوتان: خشبتان تعترضان في فوهة الدلو، ينظر، المعجم الوسيط، مادة عرق. (1) (2) (3) (4) (5) (6) (7) (8) (9) (10) (11) (12) (13) (14) (15) (16) (17) (18) (19) (20) (21) (22) (23) (24) (25) (26) (27) (28) (29) (30) (31) (32) (33) (34) (35) (36) (37) (38) (39) (40) (41) (42) (43) (44) (45) (46) (47) (48) (49) (50) (51) (52) (53) (54) (55) (56) (57) (58) (59) (60) (61) (62) (63) (64) (65) (66) (67) (68) (69) (70) (71) (72) (73) (74) (75) (76) (77) (78) (79) (80) (81) (82) (83) (84) (85) (86) (87) (88) (89) (90) (91) (92) (93) (94) (95) (96) (97) (98) (99) (100) (101) (102) (103) (104) (105) (106) (107) (108) (109) (110) (111) (112) (113) (114) (115) (116) (117) (118) (119) (120) (121) (122) (123) (124) (125) (126) (127) (128) (129) (130) (131) (132) (133) (134) (135) (136) (137) (138) (139) (140) (141) (142) (143) (144) (145) (146) (147) (148) (149) (150) (151) (152) (153) (154) (155) (156) (157) (158) (159) (160) (161) (162) (163) (164) (165) (166) (167) (168) (169) (170) (171) (172) (173) (174) (175) (176) (177) (178) (179) (180) (181) (182) (183) (184) (185) (186) (187) (188) (189) (190) (191) (192) (193) (194) (195) (196) (197) (198) (199) (200) (201) (202) (203) (204) (205) (206) (207) (208) (209) (210) (211) (212) (213) (214) (215) (216) (217) (218) (219) (220) (221) (222) (223) (224) (225) (226) (227) (228) (229) (230) (231) (232) (233) (234) (235) (236) (237) (238) (239) (240) (241) (242) (243) (244) (245) (246) (247) (248) (249) (250) (251) (252) (253) (254) (255) (256) (257) (258) (259) (260) (261) (262) (263) (264) (265) (266) (267) (268) (269) (270) (271) (272) (273) (274) (275) (276) (277) (278) (279) (280) (281) (282) (283) (284) (285) (286) (287) (288) (289) (290) (291) (292) (293) (294) (295) (296) (297) (298) (299) (300) (301) (302) (303) (304) (305) (306) (307) (308) (309) (310) (311) (312) (313) (314) (315) (316) (317) (318) (319) (320) (321) (322) (323) (324) (325) (326) (327) (328) (329) (330) (331) (332) (333) (334) (335) (336) (337) (338) (339) (340) (341) (342) (343) (344) (345) (346) (347) (348) (349) (350) (351) (352) (353) (354) (355) (356) (357) (358) (359) (360) (361) (362) (363) (364) (365) (366) (367) (368) (369) (370) (371) (372) (373) (374) (375) (376) (377) (378) (379) (380) (381) (382) (383) (384) (385) (386) (387) (388) (389) (390) (391) (392) (393) (394) (395) (396) (397) (398) (399) (400) (401) (402) (403) (404) (405) (406) (407) (408) (409) (410) (411) (412) (413) (414) (415) (416) (417) (418) (419) (420) (421) (422) (423) (424) (425) (426) (427) (428) (429) (430) (431) (432) (433) (434) (435) (436) (437) (438) (439) (440) (441) (442) (443) (444) (445) (446) (447) (448) (449) (450) (451) (452) (453) (454) (455) (456) (457) (458) (459) (460) (461) (462) (463) (464) (465) (466) (467) (468) (469) (470) (471) (472) (473) (474) (475) (476) (477) (478) (479) (480) (481) (482) (483) (484) (485) (486) (487) (488) (489) (490) (491) (492) (493) (494) (495) (496) (497) (498) (499) (500) (501) (502) (503) (504) (505) (506) (507) (508) (509) (510) (511) (512) (513) (514) (515) (516) (517) (518) (519) (520) (521) (522) (523) (524) (525) (526) (527) (528) (529) (530) (531) (532) (533) (534) (535) (536) (537) (538) (539) (540) (541) (542) (543) (544) (545) (546) (547) (548) (549) (550) (551) (552) (553) (554) (555) (556) (557) (558) (559) (560) (561) (562) (563) (564) (565) (566) (567) (568) (569) (570) (571) (572) (573) (574) (575) (576) (577) (578) (579) (580) (581) (582) (583) (584) (585) (586) (587) (588) (589) (590) (591) (592) (593) (594) (595) (596) (597) (598) (599) (600) (601) (602) (603) (604) (605) (606) (607) (608) (609) (610) (611) (612) (613) (614) (615) (616) (617) (618) (619) (620) (621) (622) (623) (624) (625) (626) (627) (628) (629) (630) (631) (632) (633) (634) (635) (636) (637) (638) (639) (640) (641) (642) (643) (644) (645) (646) (647) (648) (649) (650) (651) (652) (653) (654) (655) (656) (657) (658) (659) (660) (661) (662) (663) (664) (665) (666) (667) (668) (669) (670) (671) (672) (673) (674) (675) (676) (677) (678) (679) (680) (681) (682) (683) (684) (685) (686) (687) (688) (689) (690) (691) (692) (693) (694) (695) (696) (697) (698) (699) (700) (701) (702) (703) (704) (705) (706) (707) (708) (709) (710) (711) (712) (713) (714) (715) (716) (717) (718) (719) (720) (721) (722) (723) (724) (725) (726) (727) (728) (729) (730) (731) (732) (733) (734) (735) (736) (737) (738) (739) (740) (741) (742) (743) (744) (745) (746) (747) (748) (749) (750) (751) (752) (753) (754) (755) (756) (757) (758) (759) (760) (761) (762) (763) (764) (765) (766) (767) (768) (769) (770) (771) (772) (773) (774) (775) (776) (777) (778) (779) (780) (781) (782) (783) (784) (785) (786) (787) (788) (789) (790) (791) (792) (793) (794) (795) (796) (797) (798) (799) (800) (801) (802) (803) (804) (805) (806) (807) (808) (809) (810) (811) (812) (813) (814) (815) (816) (817) (818) (819) (820) (821) (822) (823) (824) (825) (826) (827) (828) (829) (830) (831) (832) (833) (834) (835) (836) (837) (838) (839) (840) (841) (842) (843) (844) (845) (846) (847) (848) (849) (850) (851) (852) (853) (854) (855) (856) (857) (858) (859) (860) (861) (862) (863) (864) (865) (866) (867) (868) (869) (870) (871) (872) (873) (874) (875) (876) (877) (878) (879) (880) (881) (882) (883) (884) (885) (886) (887) (888) (889) (890) (891) (892) (893) (894) (895) (896) (897) (898) (899) (900) (901) (902) (903) (904) (905) (906) (907) (908) (909) (910) (911) (912) (913) (914) (915) (916) (917) (918) (919) (920) (921) (922) (923) (924) (925) (926) (927) (928) (929) (930) (931) (932) (933) (934) (935) (936) (937) (938) (939) (940) (941) (942) (943) (944) (945) (946) (947) (948) (949) (950) (951) (952) (953) (954) (955) (956) (957) (958) (959) (960) (961) (962) (963) (964) (965) (966) (967) (968) (969) (970) (971) (972) (973) (974) (975) (976) (977) (978) (979) (980) (981) (982) (983) (984) (985) (986) (987) (988) (989) (990) (991) (992) (993) (994) (995) (996) (997) (998) (999) (1000)

ج. الاسم الخماسي المجرد، ويحذف منه الحرف الخامس، إن كان شبيها بالأحرف الزائدة.

نحو : سفرجل : سفارج ، جَحْمَرَش : جحامر وهي صفة للمرأة العجوز .

د. الاسم الخماسي المزيد، ويحذف منه عند الجمع حرفان، الحرف الخامس الأصلي،

والحرف الزائد في المفرد أينما وجد، نحو: عندليب: عنادل، وعنكبوت: عناكب، والعلة

في الحذف أن الأسماء إذا تجاوزت أربعة أحرف، ولم يكن الرابع حرف علة، ردّ إلى

الرباعي بالحذف عند الجمع، والتصغير.

كما إنَّ الغالب في الصيغ التي تجمع على "فعال"، جواز زيادة "ياء" قبل الآخر إن لم

تكن موجودة، وحذفها إذا كانت موجودة، وكذلك الأمر في صيغة "مفاعل"، نحو: جعافر:

جعافير، ونحو: فراديس: فرادس، ومعاذر، معاذير، ونحو: مفاتيح، مفاتيح.

8. مفاعل : ويجمع عليه كل اسم رباعي أوله ميم زائدة على وزن "مِفْعَ" بكسر الميم، وفتح

العين، نحو: مرجل: مراجل، ومنجل: مناجل، ومغزل: مغازل، ومبرد: مبركازد، ومقعد:

مقاعد، أو على وزن "مَفْعِل"، بفتح الميم، وكسر العين، نحو: مسجد: مساجد، ومنزل:

منازل، وموقد: مواعد، ومعرض: معارض، أو على وزن "مَفْعَل" بفتح الميم، والعين، نحو:

ملعب: ملاعب، ومطعم: مطامع، ومعبد: معابد، ومنسك: مناسك، أو على وزن مَفْعَل، بضم

الميم، وفتح العين، نحو: مُصحف: مصاحف، ومتحف، متاحف، أمّا كان وصفا لمذكر عاقل

يدل على اسم الفاعل المبذوء بميم زائدة، على وزن فاعِل، فلا يجمع جمع تكسير، وإنما

يجمع جمع مذكر سالما، نحو: مدير: مديرون، ومعين: معينون، ومقيم: مقيمون، ومجيب:

مجيبيون، ومشي: مشيئون، ومريب: مريبيون، ومريد: مريدون.

9. فواعل: نحو: جوهر: جواهر، وصيرف: صيارف، وخاتم: خواتم.

10. يفاعل: يطرد في الأسماء الرباعية المزيدة بالياء في أولها، نحو: يحمد: يحامد، ويسلم:

يسالم، ويعبد: يعابد.

11. فياعل: يطرد في الأسماء الرباعية التي ثانيها ياء زائدة، نحو: صيرف: صيارف، ويرق:

بيارق، وفيلق: فيالق، وبيدق: بيدق.

12. أفاعل: يجمع عليه الآتي:

أ. كل اسم رباعي على وزن أفعّل التفضيل، نحو: أكرم: أكارم، وأعظم: أعاظم، وأفضل:

أفاضل، وأرذل: أرذل، وأكبر: أكابر، وأصغر: أصاغر.

ب. كل اسم رباعي أوله همزة زائدة يستوي فيها الفتح، أو الضم، أو الكسر. أظفر: أظافر،

وأنمل: أنامل، وإصبع: أصابع.

13. أفاعيل: يطرد في الأسماء المزيدة التي قبل آخرها حرف مد، نحو: أسلوب: أساليب،

وأنبوب: أنابيب.

14. يفاعيل: يطرد في الأسماء المزيدة التي قبل آخرها حرف مد، نحو: ينبوع: ينابيع،

ويعسوب: يعاسيب، ويعفور: يعافير.

15. فعائل: يطرد في الأسماء الرباعية المزيدة قبل آخرها بحرف مد، نحو: قرطاس قراطيس،

ودينار: دنانير، وفردوس: فراديس، وعصفور: عصافير، وقنديل: قناديل، وصعلوك:

صعاليك، وزنبور: زنابير.

16. فياعيل: يطرد في الأسماء الملحقة بالرباعية على وزن فيعول والمزيدة قبل آخرها بحرف

مد، نحو: ديجور: دياجير.

17. مفاعيل: يطرد في كل اسم مزيد مبدوء بميم، قبل آخره حرف مد، نحو: مفتاح: مفاعيل،

ومصباح مصابيح، ومسحوق: مساحيق، ومعجون: معاجين، ومنديل: مناديل، ومحلول: محاليل.

18. تفاعيل: يطرد في كل اسم مزيد بمبدوء بتاء قبل آخره حرف مد، نحو: تمساح: تفاعيل، وتمثال: تماثيل، وتجويف: تجاويف، وتحليل: تحاليل، وترتيل: تراتيل.

اسم الجمع⁽¹⁾:

اسم الجمع في اللغة: مرّ سابقاً في بداية هذا الفصل تعريف الجمع في اللغة.

اسم الجمع في الاصطلاح: هو اسم مفرد في اللفظ، موضوع لمجموع الأفراد، دال عليها دلالة الواحد على جملة أجزاء مسماه، ولا واحد له من لفظه مستعمل غالباً، نحو: رهط⁽²⁾، وقوم، وخيل، وإبل⁽³⁾، وقد يكون له واحد من لفظه مستعمل، إلا أنه مخالف لأوزان الجموع المعروفة، ويصغر على لفظه، ويذكر ضميره، نحو: ركب وراكب، وصخب وصاحب، ووفد ووافد، فيقال في تصغيرها: رقيب، وصحيب، ووفيد، ويقال: هو الركب، والصحب، والوفد، وقد

(1) الفرق بين الجمع واسم الجمع: هو أنّ الجمع لفظه ومعناه للجمع، أما اسم الجمع فلفظه مفرد، ومعناه جمع، ولهذا فإنه يعامل معاملة المفرد، فيصغر على لفظه، ويعود الضمير إليه مفرداً مذكراً غالباً، أما الجمع، فيرد إلى مفردة في التصغير، ويعود الضمير إليه مؤنثاً، ينظر، الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه (335، 336)، وسيبويه، الكتاب، ج3/ 494، 624، والمبرد، المقتضب، ج2/ 291، وابن السراج، الأصول في النحو، ج3/ 53، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1/ 382.

(2) الرهط: من الثلاثة إلى العشرة. وقيل: من السبعة إلى العشرة. وقيل: ما دون العشرة من الرجال، ليس فيهم امرأة، ابن منظور، لسان العرب، مادة رهط.

(3) هذه الكلمات لها واحد من معناها، فـ"رهط" واحد: إنسان، و"قوم" واحد: رجل، و"خيل" واحد: فرس، و"إبل" واحد: بعير، ينظر: أبو السعود، عباس، الفیصل فی ألوان الجموع، دار المعارف، مصر، ب. د.

يكون موافقا لأوزان الجموع المعروفة، إلا أنه مساو للواحد في النسب إليه، نحو: "ركاب" اسم

جمع لـ"ركوبة"، يقال في النسب إليه: ركابي⁽¹⁾.

قال سيبويه: "هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده، ولكنه بمنزلة:

قوم، ونفر⁽²⁾، وذود⁽³⁾، إلا أن لفظه من لفظ واحده، وذلك قولك: ركب، وسفر، فالركب لم يكسر

عليه راكب، ألا ترى أنك تقول في التحقير: ركيب، وسفير، فلو كان كسر عليه الواحد رد إليه،

فليس فعل مما يكسر عليه الواحد للجمع، ومثل ذلك: طائر وطير، وصاحب وصحب...⁽⁴⁾.

ويمكن تعريفه بصورة مختصرة وسهلة وهي أن اسم الجمع ما دل على الجماعة

والجمع، ولا واحد له من لفظه، وإنما واحده من معناه، نحو: شعب، وجيش، ومعشر، وقطيع،

وأمة، وقوم، ويعامل اسم الجمع معاملة الجمع باعتبار المعنى، فهو يعبر عن الجماعة، نقول:

الجيش تقدم وتقدموا، والقوم جاء وجاءوا، ويعامل معاملة المفرد باعتبار لفظه، فيجوز تثنيته

وجمعه كما هو الحال في المفرد، فنقول: جيش وجيشتان وجيوش، وقوم وقومان وأقوام، وشعب

وشعبان وشعوب، وأمة وأمتان وأمم.

اسم الجنس:

اسم الجنس في اللغة: الجنس: الضرب من كل شيء، وهو من الناس ومن الطير ومن

حدود النحو والعروض والأشياء جملة، والجمع أجناس وجنوس، والجنس أعم من النوع...

(1) ينظر: المبرد، المقتضب، ج2/ 291، والاسترأبادي، شرح الشافية، ج2/ 202، والحملوي، شذا العرف،

149، وأبو السعود، عباس، الفیصل فی ألوان المجموع، ص111.

(2) نفر: ما دون العشرة من الرجال. وقيل: من الثلاثة إلى العشرة، ابن منظور، لسان العرب، مادة نفر.

(3) الذود: القطيع من الإبل من الثلاث إلى التسع، وقيل: من الثلاث إلى العشر، وقيل: من ثلاث إلى خمس

عشرة، وقيل: إلى عشرين، وفوق ذلك، وقيل: ما بين الثلاث إلى الثلاثين، وقيل ما بين الاثنتين والتسع،

ولا يكون إلا من الإناث المصدر السابق، مادة ذود.

(4) سيبويه، الكتاب، ج3/ 624. وقيل: ما بين الثلاث إلى الثلاثين، وقيل ما بين الاثنتين والتسع،

والإبل جنس من البهائم العجم...والحيوان أجناس: فالناس جنس والإبل جنس والبقر جنس
والشاة جنس⁽¹⁾.

واسم الجنس في الاصطلاح: هو ما وضع للدلالة على الماهية، فهو صالح للواحد،
والاثنتين، والجمع، ويصدق على القليل، والكثير، فكلمة "التمر" مثلا، تقع على التمرة، والتمرنتين،
والتمرات، فإذا أكلت ثمرة، أو تمرتين جاز لك أن تقول: أكلت التمر⁽²⁾، واشتهرت بعض أسماء
الجنس في أنها لا تطلق إلا على الجمع، وذلك من حيث الاستعمال، لا من حيث الوضع، ومن
ذلك: الكلم، والأكم، وهذا قليل⁽³⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة جنس.

(2) ينظر، الاسترأباضي، شرح الشافية، ج2/ 193 ، 202.

(3) ينظر، المرجع السابق، ج2/ 195. ابن منظور، لسان العرب، مادة جنس.

ويقسم اسم الجنس إلى قسمين هما:

أولاً : اسم الجنس الإفرادي: هو ما لا واحد له من لفظه يتميز منه بـ"اء، أو ياء، كـ : لبن، وعسل، وماء، وتراب⁽¹⁾. ثانياً: اسم الجنس الجمعي⁽²⁾: وفيه يقول سيبويه: "هو ما كان واحداً يقع الجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث لتبين الواحد من الجميع"⁽³⁾، و"هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامة التأنيث وواحد على بنائه ولفظه، وفيه علامات التأنيث التي فيه"⁽⁴⁾، فهو ما تضمن معنى الجمع دالاً على الجنس، ويميز مفردة بزيادة تاء التأنيث، نحو: شجر: شجرة، وبقر: بقرة، وعلل: علة، وثمر: ثمرة، ونخل: نخلة، وشعير: وشعيرة، أو ياء النسب في آخره، نحو: عرب: عربي، وروم: رومي، وترك: تركي،

(1) ينظر: أبو السعود، عباس، الفیصل فی ألوان الجموع، 112، والحملاوي، شذا العرف، 150.

(2) فرق النحاة بين اسم الجنس الجمعي، واسم الجمع بما يلي:

- أ - أن اسم الجنس الجمعي يجب أن يكون له واحد من لفظه، بخلاف اسم الجمع فقد يكون له واحد من لفظه، نحو: ركب وراكب، وصحب وصاحب، وقد لا يكون له واحد من لفظه. وهو الغالب، نحو: رهط، وقوم.
- ب - أن اسم الجنس الجمعي لا يفرق بينه وبين واحده إلا بالتاء، أو بالياء، بخلاف اسم الجمع.
- ج - أن اسم الجنس الجمعي يقع على الواحد، والمثنى، والجمع؛ لأنه في الأصل موضوع للماهية، صالح للقلة والكثرة، بخلاف اسم الجمع، فهو اسم مفرد، موضوع لمعنى الجمع فقط، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ.

وفرقوا بين اسم الجنس الجمعي، والجمع بما يلي:

- أ - أن اسم الجنس الجمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء، أو بالياء، بخلاف الجمع.
 - ب - أن اسم الجنس الجمعي لا يكون على وزن من أوزان الجموع، بخلاف الجمع.
 - ج - أن اسم الجنس الجمعي يصغر على لفظ، بخلاف الجمع، فإنه يرد إلى مفردة.
 - د - أن اسم الجنس الجمعي يغلب أن يكون مذكراً، إذا كان مجرداً من التاء، بخلاف الجمع
- ينظر، الاسترأبادي، شرح الشافية، ج2/ 201، 202، وأبو السعود، عباس، الفیصل فی ألوان الجموع ص111، 114.

(3) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3/ 582-586، ج3/ 595-596.

(4) ينظر، المرجع السابق، ج3/ 596-597.

وروس: روسي. وقد تكون التاء في الجمع نادراً، نحو: كمأة للجمع، وكمء للمفرد، وجبأة للجمع، وجبء للمفرد⁽¹⁾.

جمع الجمع

يجوز في الجمع أن يجمع، كما يجوز تثنيته للضرورة، ولكن لا يقاس عليه، وإنما يحفظ منه المسموع، نحو: وكلاب: أكاليب، وأنعام: أناعيم، وبيوت: بيوتات، ورجال: رجالات، وجمال: جمالات، ومثال التثنية: بيوتان، ورجالان، وجمالان، كما يجوز جمع الجمع إذا كان على صيغة منتهى الجموع، جمعا مذكرا سالما إذا كان لعاقل، نحو: جعافر: جعافرون، وأفاضل: أفاضلون. وجمعا مؤنثا سالما إن كان لمؤنث، أو لمذكر غير عاقل، نحو: صواحب: صواحيبات، وصواهل: صواهلات، وشوامخ: شوامخات، وكل ذلك سماعي لا يقاس عليه⁽²⁾.

ما يستوي فيه الأفراد والجمع

يندرج تحت اسم الجمع ما يستوي في دلالاته على المعنى المفرد والجمع دون تغيير في صورته التي وجد عليها في اللغة، نحو: العدو، الفلك، الضيف، الجنب، الدلاص "بمعنى الدرع والدروع"، فالأسماء السابقة يستوي فيها المفرد والجمع، والتذكير والتأنيث. أبنية جموع التكسير في ديوان حيدر محمود "في البدء كان النهر"

إن قيام علماء اللغة بمحاولات مضنية في دراسة أبنية جموع التكسير وتقنينها قد اصطدمت بكثير من العوائق والإشكالات والتعقيدات التي توحى بالصعوبة البالغة في تقنين هذه الأبنية؛ لما يتخلل مثل هذه المحاولات من تعقيدات واختلاطات في طرائق العرب في عملية

(1) وقيل: إن ذا التاء مفرد، والمجرد منها اسم جنس جمعي، كما هو الغالب، وذهب الخليل إلى أن (كمأة) اسم جمع لـ(كمء)، ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3/ 624، الاسترأبادي، شرح الشافية، ج2/ 200، 201، وشرح الكافية، ج3/ 394، والكمأة: من أنواع فطر والجبأة، خشبة الحذاء يحذو عليها، ينظر المعجم الوسيط، مادة كمء وجبء.

(2) ينظر، الاسترأبادي، شرح الشافية، ج2/ 208.

الجمع، وما يتخلل هذه العملية الختامية للبناء الصرفي من تغييرات في التحولات الصرفية من إبدال للحروف وقلب مكاني وغيرها، وما يشوبها من عمليات في الحكم على مفرد الكلمة، أو الأصل اللغوي لهذا الجمع أو ذلك، بالإضافة لتعدد صيغ الجمع للمفرد الواحد، عدا عن الحكم على ما خالف القاعدة بقولهم شاذ أو سماعي، فمثلاً في جمع لسان يقول سيبويه: "من أنث اللسان فهو يقول ألسن، ومن ذكر قال ألسنة"⁽¹⁾، وقال الأنباري: "فإن قال قائل: لم جمع فعل بفتح الفاء وسكون العين في القلة على أفعل، وسائر أوزان الثلاثي تجمع على أفعال؟ قيل: لأن فعلاً أكثر استعمالاً من غيره من سائر الأوزان، وأفعل أخف من أفعال، فأعطوا ما يقل استعماله الأثقل، ليعادلوا بينهما، فأما قولهم: فرخ وأفراخ، وأنف وآناف، وزند وأزناد في حروف معدودة، فشاذ لا يقاس عليه"⁽²⁾، وسيبويه الذي قال فيها: لا رابع لها وهي فرخ وأفراخ، وحمل وأحمال، وزند وأزناد⁽³⁾.

لقد ذكر سيبويه ثلاثة أمثلة مخالفة لا رابع لها والأنباري زاد أنف وآناف، فمثل هذه الشواهد وغيرها دليل على صعوبة تقنين مثل هذا الباب الصرفي؛ لأن مثل هذا التقنين يبقى اجتهادات وتأويلات بعضها صواب يحتمل الخطأ، وبعضها الآخر خطأ يحتمل الصواب، وتبقى المقولة الشائعة "هكذا قالت العرب" هي الأنسب في ما اختلف فيه اللغويون، وتبقى عملية التقنين التي وضعوها جهداً عظيماً يصلح لكثير من الألفاظ المستحدثة.

وفيما يلي عرض ودراسة لأبنية جموع التكسير التي وردت في ديوان "في البدء كان النهر" للشاعر حيدر محمود، وقد قمت بإحصاء جموع التكسير وتبويبها من الصفحات المئة

(1) سيبويه، الكتاب، ج3/ 606.

(2) الأنباري، أسرار العربية، ص245.

(3) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3/ 568.

وأربعين الأولى من هذا الديوان، وكانت كافية لتطبيق الدراسة، وقد رتبناها على منهج العلماء المعاصرين في تبويب جموع التكسير فكانت على النحو التالي⁽¹⁾ :

جمع القلة:

1. أفعال:

- ما كان مفردة على وزن فِعْل، نحو: أشعار(10)، أسرار(10)، أوزار(14)، الأجسام(109)، آثام(112)، الأطفال(138)، ومفرداتها: شِعْر، وَسِرٌّ، ووزِر، وجِسْم، وإِثْم، وطفِل.
- ما كان مفردة على وزن فَعَلَ، نحو: أوتار(10)، أخبار(14)، أقمار(16)، الأخطاء(66)، أبواب(99)، أقدام(102)، الآلام(110)، الأشباح(124)، أنياب(125)، الأمطار(138)، ومفرداتها: وَتَر، وخَبِرَ، وقَمَر، وخطأ، وباب، وقَدَم، وشَبَح، وناب، ومفرد أمطار مَطَر، وهو اسم جنس إفرادي.
- ما كان مفردة على وزن فَعْلَة، نحو: أشجار(16)، الأحداق(27)، الأوراق(110)، ومفرداتها: شَجَرَة، وحققة، وورقة.
- ما كان مفردة على وزن فَعْل، نحو: أنواء(21)، (24)، آلاف(27)، أجداد(35)، ألوان(44)، أوهام(79)، أيام(108)، الأرقام(112)، أشواق(115)، ومفرداتها: نَوء، وألف، وجدّ، ولَوْن، ووَهْم، ويَوْم، ورقم، وشوق.
- ما كان مفردة على وزن فُعْل، نحو: الأعمساق(27)، أهذاب(35)، الأحزان(58)، ومفرداتها حُزْن وحَزَن، أحرار(68)، الأحلام(108)، ومفرداتها: عُمق، ومُذنب، وحُزْن.
- ما كان مفردة محذوف اللام، نحو: الأسماء(30)، أبناء(37)، ومفرداتها: اسم، وابن .

(1) ينظر: محمود، جليل، ديوان "في البدء كان النور" ص 7 - 141، في: "الأسرار والديوان".

• ما كان مفردة على فُعْلٍ، نحو: أفاق (49)، ومفردها: أفاق.

• ما كان مفردة على فاعلٍ، نحو: الأصحاب (128)، ومفردها: صاحب.

2. أفعَل:

• ما كان مفردة على وزن فَعْلَةٍ، نحو: أذمّع (70)، ومفردها دمعة.

• ما كان مفردة على وزن فَعْلٍ، نحو: أعين (96)، ومفردها عين.

• ما كان مفردة محذوف اللام، نحو: أيدي (110)، ومفردها يد.

3. أفعُلة:

• ما كان مفردة على وزن فَعَالٍ، نحو: أشرعة (21)، أقتعة (64)، أزقة (96)، ومفردها:

شراع، وقناع، وزقاق.

• ما كان مفردة على وزن فَعَالٍ، نحو: الأمزجة (138)، ومفردها: مزاج.

• ما كان مفردة على وزن فَعَالٍ، نحو: أسئلة (33)، أفئدة (118)، ومفردها: سؤال،

وفؤاد.

• ما كان مفردة على وزن فَعِيلٍ، نحو: الأرصفة (90)، ومفردها: رصيف.

جمع الكثرة:

1. فَعْل:

• ما كان مفردة على وزن فَعِيلٍ، نحو: جُئد (47)، ومفردها: جديد.

• ما كان مفردة على وزن فَعِيلَةٍ، نحو: سَفُن (21)، مَكُن (51)، ومفردها: سفينة، ومدينة.

2. فَعْل: الذكي (44)، ومفردها: ذكاء.

3. فَعْلَة: الأباءة (78)، ومفردها: أبي.

4. فَعْلَى: الموتى (110)، ومفردها: ميت.

فعل: ما كان مفردة على وزن فَعْلٍ، نحو: أفاق (49)، ومفردها: أفاق.

5. فُعَال: حُسَاد (7)، الشُّطَار (68)، ومفردها: حاسد، وشاطر.

6. فُعُول:

- ما كان مفردة على وزن فَعْل، نحو: حُدود (8)، سُود (8)، البَنوك (15)، كُنُوز (15)،
نُجُوم (16)، سُهُول (24)، طُقُوس (28)، الضُّيُوف (31)، الجُدُود (32)، الحُرُوف (35)،
الدمُوع (47)، الكروم (48)، الغُيوم (49)، الهمُوم (49)، السُّيُوف (63)، الرُّقُوف (63)،
الوُجُوه (63)، النُّفُوس (75)، زُنُود (77)، خُيُول (80)، شُؤُون (86)، العُيُون (93)،
بُيُوت (108)، رُؤُوس (110)، خُيُوط (136)، الفُصول (138)، ومفردها: حَدّ، وسَدّ،
وَبَنك، وَكَنز، وَنَجْم، وَسَهْل، وَطَقَس، وَضَيَّف، وَجَدّ، وَحَرَف، وَدَمَعَ، وَكَرَّمَ، وَغَنِمَ،
وَهَمَّ، وَسَيَّف، وَرَفَّ، وَوَجَّه، وَنَفَسَ، وَزَنَدَ، وَخَيَّلَ، وَشَانَ، وَعَيْنَ، وَبَيَّتَ، وَرَأَسَ،
وَحَيَّطَ، وَفَصَّلَ.

- ما كان مفردة على وزن فَعْل، نحو: الغُصُون (77)، ومفردها: غُصْن.
- ما كان مفردة على وزن فِعْل، نحو: القُطُوف (121)، ومفردها: قِطْف.

7. فِعَال :

- ما كان مفردة على وزن فِعْل، نحو: الرِّياح (14)، ظِلَال (23)، ومفردها: رِيح، وَظِلّ.
- ما كان مفردة على وزن فَعْل، نحو: جِبَال (24)، ومفردها: جَبَل.
- ما كان مفردة على وزن فَعْل، نحو: رِجَال (97)، ومفردها: رَجُل.
- ما كان مفردة على وزن فَعْل، نحو: السُّهُام (20)، بَحَار (24)، الْكِلَاب (64)،
رِجَال (75)، الشُّعَال (73)، ومفردها: سَهْم، وَبَحْر، وَكَلْب، وَنَعْل.
- ما كان مفردة على وزن فَعْلَة، نحو: جِنَان (16)، الْعِظَام (19)، ومفردها: جَنَّة،

وَعَظْمَة.

- ما كان مفردة على وزن فَعْلَةٍ، نحو: الضُّفَّاف (77)، ومفردتها: ضِفَّة.
- ما كان مفردة على وزن فَعِيل، نحو: الصُّغَار (41)، الكِبَار (41)، الكِرَام (78)، ومفردتها: صَغِير، وَكَبِير، وَكَرِيم.

- ما كان مفردة محذوف اللام (ثنائياً)، نحو: دِمَاء (68)، ومفردتها: دَم.

8. فِعَالَةٌ: حِجَارَةٌ (31)، ومفردتها: حَجَر.

9. أَفْعَاءٌ: أَتْقِيَاء (51)، أَحِبَّاء (51)، ومفردتها: تَقِيٌّ، وَحَبِيب.

10. فُعَلَاءٌ: شُعَرَاء (57)، ومفردتها: شَاعِر.

11. فُعْلَانٌ: الْفُرْسَان (75)، الْكُتُبَان (75)، ومفردتها: فَارَس، وَكُتَيْب.

12. فِعْلَانٌ: الْحَيْتَان (106)، ومفردتها: حُوْت.

13. فَعَالٌ : الْكَلَام (94) ، ومفردتها : كَلِمَةٌ .

صيغ منتهى الجموع:

1. فَوَاعِلٌ: رَوَاسِي (43)، الشُّوَارِع (97)، الْقَوَافِي (103)، الْمَوَائِد (104)، نَوَافِذ (136)،

ومفردتها: رَاسِيَةٌ، وَشَارِع، وَقَافِيَةٌ، وَمَائِدَةٌ، وَنَافِذَةٌ.

2. فَوَاعِيلٌ: خَوَازِيق (14)، طَوَاحِين (102)، ومفردتها: خَازِوق، طَاحُونَةٌ.

3. مَفَاعِلٌ: الْمَوَاقِد (69)، مَزَارِع (70)، الْمَلَامِح (82)، مَخَالِب (124)، مِرَافِئ (132)،

ومفردتها: مَوْقِد، وَمَزْرَعَةٌ، وَمَلْمَح، وَمَخْلَب، وَمِرْقَأ.

4. مَفَاعِيلٌ: مَسَاكِين (78)، مِفَاتِيح (99)، مَنَادِيل (115)، ومفردتها: مَسْكِين، وَمِفْتَاح، وَمَنْدِيل.

5. تَفَاعِيلٌ: تَفَاصِيل (17)، تَفَائِل (60)، تَبَارِيح (123)، ومفردتها: تَفْصِيل، وَتَمْثَال،

وَتَبْرِيح.

6. فعائل: العناقيد(48)، العصافير(88)، الصعاليك(91)، الشرايين(114)، قناديل(115)،

البراكين(118)، ومفردها: عُنُقود، وعُصفور، وصُعُوك، وشَرَيان، وقُنْدِيل، وبُرْكان.

7. فعاعيل: السكاكين(90)، المواويل(94)، الشبابيك(113)، ومفردها: سِكْن، وموَال،

وشبَّاك.

8. أفاعل: أظافر(35)، أصابع(44)، الأجانب(97)، الأماني(103)، الأنامل(140)،

ومفردها: ظفر، وإصبع، وأجنبيّ، وأمنية، وأنملة.

9. فعائل: القبائل(91)، السجائر(96)، لوائح(97)، القصاد(104)، ومفردها: قَبِيلَة،

وسيجارة، ولائحة، وقصيدة.

10. فياعل: البيارق(88)، ومفردها: بيرق.

11. فعالي: صحاري(24)، أيادي(31)، الكراسي(43)، ليالي(48)، ومفردها: صحراء، ويد،

وكرسي، وليلة.

12. فعالي: السرايا(66)، القرايا(66)، خطايا(66)، النوايا(67)، المنايا(67)، البرايا(68)،

رزايا(68)، بلايا(68)، مطايسا(69)، الحنايا(69)، الشظايا(69)، الرعايا(70)،

تكايا(70)، سبايا(71)، بقايا(71)، التحايا(71)، النُدَامَى (76)، النُّشَامَى(77)،

يَنَامَى(78)، حَيَارَى(78)، الصحاري(88)، ومفردها: سَرِيّة، وقرية، وخَطِيّة، ونِيّة،

ومنيّة، وبريّة، ورزيّة، وبلية، ومطيّة، وحنية⁽¹⁾، وشظيّة، ورعيّة، ونكيّة⁽²⁾، وسببيّة،

وبقيّة، وتحية، ونديم، ونشمي⁽³⁾، ويتيم.

(1) الحَنِيّة: القوس والجمع حنايا، ينظر، المعجم الوسيط، مادة حني.

(2) النُّكِيّة: كلمة تركية تعني رباط الصوفيّة، ينظر، المعجم الوسيط، مادة تكي.

(3) نَشَمَى كلمة عاميّة يراد بها صاحب الهمة ويبدو أنها اشتقت من نشم التي من معانيها التلطف في أخذ العلم،

13. فُعَالِي: سُكَارَى (78).

اسم الجمع: أهل (9)، القوم (10)، جماعة (13)، عالم (49)، سرب (94)،

اسم الجنس الإفرادي: الشعر (8)، الطَّيِّب (8)، النار (11)، السُّمُّ (12)، الماء (18)،

الحَبَر (22)، الريح (27)، الثرى (32)، بَرَد (43)، الندى (50)، النسيم (50)، التراب (50)،

حناء (55)، الملح (58)، الغبار (58)، دُخَان (58)، الخيل (59)، الطسين (62)، الرَّمَاد (69)،

النفط (73)، مال (73)، نخيل (80)، النساء (84)، العسل (85)، الخمر (91)، الناس (94)،

لحم (99)، نبذ (109)، الدجى (114)، مطر (115)، نهار (120) ⁽¹⁾

اسم الجنس الجمعي: جراد (7)، الجُنْد (11)، الحمام (18)، الغمام (18)، وَرَق (20)، مَحَن،

مِحَن (21) وهما مفرد مِحَنَة وهي البلاء الشديد والأول مخالف والثاني مطابق للقياس،

الجمر (27)، الموج (28)، رُبَا (41)، نَمَل (42)، موج (55)، حَلَق (55)، القمح (58)، الثلج (60)،

السَّحَاب (64)، نخل (73)، السعف (74)، الجراد (79)، التفاح (84)، حطب (85)، النحل (86)،

ورد (89)، الجمر (91)، الرمل (92)، القطا (93)، عشب (93)، الزغب (93)، اليمام (93)،

حمام (94)، الجُنْث (94)، عظم (99)، الموج (106)، الإسفنج (106)، الصخر (107)، الهُدب

(115)، زنبق (116)، الليل (116)، ساحها (124)، الأيك (126)، خُطَى (137) ⁽²⁾، ومفرد اسم

الجنس الجمعي إما أن يكون بزيادة تاء مربوط، نحو: جراد — جرادة، ورق — ورقة ...، وإما

أن يكون بزيادة ياء النسب، نحو: جند — جندي، وهكذا.

(1) الدجى اسم جنس إفرادي لأنه اسم عام بعكس الليل الذي مفردة ليلة مع أن كل منهما يجمع فنقول دباح

وليل.

النهار اسم جنس، أما الصبح، فهو اسم مفرد لأن النهار عام شامل لليوم والصبح خاص بجزء منه .

(2) السعف: اسم جنس جمعي وأحدثه سعة ويختلف عن قولك غصن وجذع الذي هو مفرد وجمعه غصون

وجذوع .

وتساج: في قوله: "وتسكن الأثبياج ساحها" ص 124، اسم جنس جمعي ومفردة ساحة والجمع ساحات.

بعد عرض جموع التكسير من ديوان في البدء كان النهر تبين أنّ الشاعر كأن في أغلب
الجموع المستخدمة ينحو نحو القياس، وفي عدد قليل من الأبنية ينحو نحو السماع، وفيما يلي
شواهد على ذلك.

وجاء بناء أفعال كصيغة لجمع القلة قياسيا كما ذكر النحاة⁽¹⁾، فيما كان:

(أ) مفردة معتل العين على وزن (فَعَلَ وَفَعَلَ وَفِعَلَ)، ومن أمثلته في الديوان مما سبق: باب أبواب، وناب أنياب، نوء أنواء⁽²⁾، ولون ألوان، ويوم أيام، وشوق أشواق، ولم يأت في الديوان من أمثلة جمع فعل مثل حين أحيان، وجمع فعل مثل كؤب أكواب.

(ب) مفرده صحيح العين على وزن (فَعَلَ وفَعَلَ وفَعَلَ وفَعَلَ وفَعَلَ)، ومن أمثلته في الديوان مما سبق: أَفُقْ أَفَاق، وَأَحْلَام وهي جمع لكل من حَلُم وحَلُم بمعنى ما يراه النائم وكذلك جمع لَحَلُم بمعنى الأناة وضبط النفس⁽³⁾، وهي أبنية قياسية لهذا الجمع، وهُدب أهْدَاب ومفرد هُدْب وهو شعر أهْدَاب العين، ووحدته هُدْبَة⁽⁴⁾، وعلى هذا يكون هُدب اسم جنس جمعي وقد

وردت في باب اسم الجنس الجمعي في الأمثلة المأخوذة من ديوان الشاعر، وعلى اعتبار من عدّ هذا من باب جموع التكسير تكون أهداب جمع الجمع، والجمع أنهار مفردها نَهْر ونَهَر قال ابن منظور " والنَّهْر والنَّهَر من مجاري المياه، والجمع أنهار ونُهُر ونُهُور⁽⁵⁾، والأرقام مفردها رَقْم بفتح وسكون ومعناه العلامة والرمز المستخدم في الحساب⁽⁶⁾، والناس عامة وخاصة تخالف المعجم فتقوله رَقْم بفتح العين، والمتأمل في مثل هذا يلاحظ تنوع أبنية

(1) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3/568 - 593، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2/448، والسيوطي، جمع الهوامع، ج6/88، أبو السعود، عباس، الفیصل فی ألوان الجموع، ص36، 37.

(2) مفردها نوء وهو المطر الشديد، المعجم الوسيط، مادة نوء.

(3) المعجم الوسيط، مادة حلم.

(4) المرجع السابق، مادة هذب .

(5) ابن منظور، لسان العرب، مادة نهر.

(6) المعجم الوسيط، مادة رقم: ١٠٢٤٨، في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ﴾

المفرد، وصعوبة الضبط والقياس لمثل هذه الأبنية وتوحيد الأشئات تحت لواء قاعدة فيصلية، كما أن آراء علماء اللغة — على عظم المكانة وعلو المنزلة — تبقى اجتهادات قد تجد دارساً ينقدها ويوجهها ويصوب الخطأ فيها، ومن ذلك قول الأنباري: "قأماً قولهم: فرخ وأفراخ، وأنف وآناف، وزند وأزناد في حروف معدودة، فشاذ لا يقاس عليه"⁽¹⁾، وسيبويه الذي قال فيها: لا رابع لها وهي فرخ وأفراخ، وحمل وأحمل، وزند وأزناد⁽²⁾، هي من بساب الاجتهادات التي من خلال ما سبق من أمثلة وغيرها نجد عدم الدقة في هذه القاعدة، فالصواب قد يكون بالحكم عليها بالقياس؛ لوجود عدد لا بأس به من الأمثلة، عليها لكن حجتهم قد تكون في أن هذه الأمثلة قد جاءت بفتح العين وسكونها مثل: نهر ونهر أنهار، وشكل وشكل أشكال، ولحظ ولحظ الحاظ، وطرف وطرف أطراف، فيمكن القول إن هناك أمثلة أخرى جاءت ساكنة العين فقط، نحو: زوج فقط على أزواج، وجد أجداد، ورب أرباب، ووصل أوصال، وغيرها:

(ج) غير القياسي: جاء في عدد من الأوزان تحفظ ولا يقاس عليها، وهي (فاعل وفعل وفعللة وفعل صحيح العين) ومن أمثلتها في الديوان: صاحب أصحاب، وهم أوهم، وحدقة أحداق. ولم ترد الإشارة عن قياسية الأسماء المحذوفة اللام مثل اسم أسماء وابن أبناء وأصولها سمو وبنو على وزن فعل والذي يبدو لي أنها قياسية.

أما أفعل، فهذا الجمع يأتي قياسياً في ثلاثة أبنية مفردة هي (فعل، الرباعي المؤنث معنوياً، الثنائي الذي لا يحتوي على تاء التانيث أي المحذوف اللام)⁽³⁾، ومن أمثلته في الديوان

(1) الأنباري، أسرار العربية، 245.

(2) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3/ 568.

(3) ينظر، سيبويه، الكتاب ج3/ 567، 571، 597، والسيوطي، همع الهوامع، ج6/ 87، 88، وأبو

الأنباري، أسرار العربية، 245، السعد، عباس، الفيضان في ألوان الجموع، 33، 34، والسيوطي، همع الهوامع، ج6/ 87، 88، وأبو

على فَعَلَ عَيْنَ أَعْيُنَ وَدَمَعَ أَدْمَعَ وَالدَّمَعُ اسم جنس جمعي واحِدَتُهُ دَمْعَةٌ، وعلى رَأَى رَأْيٍ من اعتَبَرَ اسم الجنس الجمعي من جموع التَكْسِيرِ تكون أَدْمَعَ جمع الجمع، ومن المَحْذُوفِ اللام: يد أيدي. ومن أَمَثَلَةِ الرِّبَاعِي المؤنث التي لم ترد في الديوان لسان أَلْسَنَ على اعتبار من أُنْثِثَ اللِّسَانُ، وكذلك ذراع أذرع؛ أما في جمع اسم على أسماء، وابن على أبناء، فهي ثنائية لم تلحقها التاء، ولم يرد لها جمعا على أَفْعَلَ.

وبناء أفعلة ورد هذا البناء الجمعي قياسياً في الأبنية المفردة التالية (الرباعي المذكر قبل آخره حرف مدّ وأوزانه فَعَال وفُعَال وفَعِيل وفَعُول)، وغير ذلك يعد سماعياً⁽¹⁾، ومن أمثلة القياسي في الديوان، فَعَال، نحو: شِراع أشْرة، وقِناع أَقْنعة، زِقاق أَرْقّة، و فَعَال، نحو: مَزاج الأمزجة، و فَعَال، نحو: سُؤال أسئلة، فُؤاد أَفئدة، و فَعِيل، نحو: رصيف أرصفة، ولم يرد في الديوان على هذا البناء الجمعي أي مثال على غير القياسي.

وقد جاء بناء الجمع فُعْلٌ، وهو من جموع الكثرة، قياسيا في أبنية المفرد الآتية (فَعُولٌ،
وَفِعَالٌ، وَفَعِيلٌ)⁽²⁾، نحو: رسول رُسُلٌ، وحمار حُمُرٌ، وطريق طُرُقٌ، وقد جاء في الديوان قياسيا
فقط على فَعِيلٍ، نحو: سبيل سُبُلٌ، وجديد جُدُدٌ، ومما جاء على غير القياس فَعيلةٌ، نحو: سفينة
سُفُنٌ، ومدينة مُدُنٌ، وفي فعيلة قال سيبويه: "ربما كسروه على فُعْلٍ، وهو قليل، قالوا: سفينة
سفنٌ، وصحيفة صحفٌ، شبهوا ذلك بقليب وقُلُبٌ، كأنهم جمعوا سفين وصحيف، حيث علموا أن
الهاء ذاهبة"⁽³⁾، وفي سفين الأمر يختلف فهي اسم جنس جمعي وواحدته سفينة، وربما كان الجمع

(1) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3/ 601 - 608، والسيوطي، معجم الهوامع، ج6/ 90، 91، وأبو السعود، عباس، الفیصل فی ألوان الجموع، 43.

(2) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3/ 601، والسيوطي، همع الهوامع، ج6/ 93، 94، وأبو السعود، عباس، الفیصل فی ألوان الجموع، ص47، 48.

[illegible]

الأوزان على فَعَل، نحو: جَبَل جِبَال، وعلى فَعَلَ، نحو: سَهَم سِهَام، بَحَرَ بَحَار، كَلَب كِلَاب، رَحَلَ رِحَال، نَعَلَ نِعَال، وعلى فَعِل، نحو: رِيح رِيَّاح، ظَلَّ ظِلَال، وعلى فَعَلَ فَعْلَة لم ترد أمثلة وعلى فَعْلَة، نحو: جَنَّة جِنَان، وَعَظْمَة عِظَام، وعلى فَعْلَة، نحو: ضِفَّة ضِفَاف، وعلى فَعِل، نحو: صَغِير صِغَار، كَبِير كِبَار، كَرِيم كِرَام وعلى غير القياس عل وزن فَعَلَ نحو: رَجُل رِجَال ومن الثنائي، نحو: دم دِمَاء و "دم أصله دَمِي عند سيبويه، فهو على فَعَلَ، وأصله دَمِي عند المبرد، فهو على فَعَلَ"⁽¹⁾، فهي بناء قياسي؛ لأنَّ فَعَلَ بفتح العين وسكونها هما بناءان قياسيان.

وقد جاء فُعَلَاء كجمع كثرة في الديوان في مثال واحد فقط لما كان مفردة على وزن فاعل وهو شاعر شعراء، وهو من الجموع غير القياسية؛ إذ إنَّ المفرد في هذا الجمع يكون قياسياً⁽²⁾ على (فَعِل بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل غير مضعَّف ولا معتلَّ اللام، نحو: رئيس رؤساء، وفقهه فقهاء ووزير وزراء، وكذلك فَعِل بمعنى مُفَاعِل، نحو: شريك شركاء، حليف حلفاء)⁽³⁾.

ويأتي فِعْلَان كجمع كثرة قياسياً من المفرد على وزن (فَعَال، نحو غُلام غِلْمَان، وفَعَلَ المعتل، نحو: ولد وَلِدَان، ونار نِيرَان، وفتى فَتْيَان)⁽³⁾، وقد جاءت كلمة حَيْثَان الواردة في الديوان على غير القياس؛ لأن مفرداتها حَوْت، وإنَّ معتل الوسط، فهو على وزن فَعَلَ وليس على وزن فَعَلَ.

(1) الخراط، أحمد محمد، معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، دار القلم، دمشق، ط1، 1989، ص10.

(2) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3/ 634، والسيوطي، همع الهوامع، ج6/ 104، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2/ 449، وأبو السعود، عباس، الفیصل فی ألوان الجموع، ص71، 72.

(3) سيبويه، الكتب، ج3/ 570، 587، 590، والسيوطي، همع الهوامع، ج6/ 105، وابن عقيل، شرح ابن

عقيل، ج2/ 448، وأبو السعود، عباس، الفیصل فی ألوان الجموع، ص68، 69، والسيوطي، همع الهوامع، ج6/ 105، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2/ 448.

وبآتي بناء الجمع أفعلاء قياسياً في البناء المفرد فعيل إذا كان وصفاً لمذكر عاقل معتسل

اللام⁽¹⁾، وقد جاء أحد المثالين السابقين الواردين في الديوان على هذه القاعدة قياسياً وهو نقى

أنقاء والآخر غير قياسي وهو حبيب أعباء، ولكن لم جمعت صبي على صبيان؟

وإذا ما انتقلنا إلى صيغ منتهى الجموع فإن قضية القياس والسماع فيها تضطرب فسي

أبنية وتنتظم في أخرى، فقد جاءت المقاييس التي وضعها علماء اللغة لهذه الصيغ ضابطة دقيقة

في أبنية ومترهلة ضعيفة في أخرى، وفيما يلي استعراض لجملة من هذه القواعد.

ونبدأ أولاً ببناء فعالي كونه الأكثر وروداً في الديوان وقياسه عند الخليل وسيبويه من

المفرد فعَلان⁽²⁾، ومن خلال أمثلة الديوان نستعرض هذه القاعدة على هذه الأمثلة لنحصر

القياسي والسماعي فيها، وهذه الأمثلة ومفرداتها هي: وزن فعيلة، نحو: سَرِيَّة سَرَايا، خطِيَّة

خطايا، مَنِيَّة مَنَايا، بَرِيَّة بَرَايا، رَزِيَّة رَزَايا، بَلِيَّة بَلَايا، مَطِيَّة مَطَايا، شَطِيَّة الشَطَايا، رَعِيَّة

رَعَايا، نَكِيَّة وهي كلمة تركية تعني رباط الصوفية⁽³⁾، وجمعها نَكَايا، سَبِيَّة سَبَايا، بَقِيَّة بَقَايا، تَحِيَّة

تَحَايا، وبناء فعلة، نحو: قَرِيَّة قَرَايا، نِيَّة نَوَايا، وبناء فعيل، نحو: نَدِيم نَدَامى، يَتِيم يَتَامى، فعلي،

نحو: نَشَمِي نَشَامى، وفَعَلان، نحو: حيران حَيَارى، وفَعلاء: صحراء صحارى.

فإن كان القياس هو أنَّ فعالي مفرداً فعَلان، وغيره سماعي فما القول في مثل هذا الكم

من الأمثلة على فعيلة؟

في حين أنَّ المقاييس الموضوعية في بناء مفاعل جاءت دقيقة، حيث جاء هذا الجمع

قياسياً في كل ما كان على أربعة أحرف مبدوء بميم زائدة، ومن خلال أمثلة الديوان نجد أنَّ

(1) سيبويه، الكتاب، ج3/ 634 ، 635، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج449/2، والسيوطي، همع الهوامع،

ج105/6.

(2) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج3/ 411.

(3) ينظر، المعجم الوسيط، مادة: نكي، 1/ 100، وشرح ابن عقيل، ج449/2، والسيوطي، همع الهوامع، ج105/6.

جميع الأمثلة طابقت هذه القاعدة، نحو: موقد موقد، مزرعة مزارع، مملح ملامح، مقلب
مخالب، مرفأ مرفأ.

أما فيما يتعلق باسم الجمع واسم الجنس الإفرادي واسم الجنس الجمعي، فإن قواعد دقيقة
إلى حد ما وقد جاء في الديوان فيما ذكرته سابقاً من أمثلة تطابق القواعد التي وضعتها علماء
اللغة والتي ذكرتها سابقاً في هذا الفصل.

الفصل الخامس: أبنية الأفعال

تعريف الفعل

أولا : أبنية الفعل الثلاثي

أبنية الفعل الثلاثي المجرد

أبنية الفعل الثلاثي المزيد ومعاني الزيادة

أبنية الفعل الثلاثي المزيد بحرف

أبنية الفعل الثلاثي المزيد بحرفين

أبنية الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف

ثانيا : أبنية الفعل الرباعي وما ألحق به

أبنية الفعل الرباعي المجرد وما ألحق به

أبنية الفعل الرباعي المزيد وما ألحق به

أبنية الأفعال في شعر حيدر محمود

الفعل لغة:

"الفاء والعين واللام أصل صحيح يدلّ على إحداث شيء من عمل وغيره"⁽¹⁾، وقال الخليل: "فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا وَفِعْلًا، فالْفَعْلُ المصدر، والفِعْلُ الاسم"⁽²⁾، وقال ابن منظور: "الفعل كناية عن كل عمل متعّد أو غير متعّد"⁽³⁾، ومما يوضح سرّ تسمية الفعل بهذا الاسم ما ذهب إليه الأنباري، بقوله: "سمّي الفعل فعلاً لأنّه يدلّ على الفعل الحقيقي، ألا ترى أنّك إذا قلت ضربت دلاً على نفس الضرب الذي هو في الحقيقة، فلما دلّ عليه سمّي به لأنهم يسمّون الشيء بالشيء إذا كان منه، وهو كثير في كلامهم"⁽⁴⁾.

الفعل اصطلاحاً:

للحاجة تعريفات كثيرة للفعل منها قول سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ماضٍ مضى، فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع، فإنّه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يذهب ويضرب ويقتل"⁽⁵⁾، في الوقت الذي يشير إليه ابن الحاجب، بقوله: "الفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"⁽⁶⁾، أي: الماضي والحال والاستقبال، وهو ما ذهب إليه السيوطي⁽⁷⁾.

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة فعل.

(2) الفراهيدي، الخليل ابن أحمد، معجم العين، مادة فعل.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة فعل.

(4) الأنباري، أسرار العربية، ص 11.

(5) سيبويه، الكتاب، ج 1/12.

(6) الاسترأبادي، شرح الكافية، ج 2/223.

(7) ينظر: السيوطي، معجم الهوامع، ج 4/1.

وقد قسّم علماء اللغة الفعل — من ناحية بنائه — إلى مجرد ومزید⁽¹⁾، فالأفعال المجردة:

هي ما كانت جميع حروفها أصلية ولا يسقط من بنائها حرف في تصريفها، وهي في العربية نوعان: (ثلاثية ورباعية)، ولم يبلغ عندهم الفعل خمسة أصول لعلّ لفظيه ذكرها ابن جنّي، بقوله: "وذلك أنّ الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول، لأنّ الزوائد تلزمها للمعاني، نحو: حروف المضارعة، وتاء المطاوعة، وألف الوصل...، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها..."⁽²⁾.

فإذا نظرنا إلى بناء المجرد الثلاثي في صيغة الماضي وجدنا له ثلاثة أوزان، حسب حركة عينه مفتوحة، ومضمومة، ومكسورة: هي (فَعَلَ، وفَعَّلَ، وفَعِّلَ)، وباعتبار مضارعه له ستة أوزان معروفة تسمى الأبواب، وكلها سماعية⁽³⁾.

وليس للفعل الرباعي إلا وزن واحد، هو: (فَعَّلَل) مثل: (زلزل)، وللـفعل الثلاثي المجرد معان كثيرة لا تكاد تنحصر، وللرباعي أيضاً لذلك لم يحاول اللغويون استقصاءها، بل نظّروا إليها نظرة عامة، قال الرضي: "اعلم أنّ باب (فَعَّلَ) لخفته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها؛ لأنّ اللفظ إذا خفّ كثر استعماله، واتسع التصرف فيه"⁽⁴⁾.

(1) ينظر، ابن جنّي، المنصف، ج 1/17-24، والاسترأبادي، شرح الشافية، ج 1/70-83، شلاش، هاشم طه،

أوزان الفعل ومعانيها، مطبعة الآداب، النجف، 1971م، 21.

(2) ابن جنّي، المنصف، ج 1/28.

(3) شلاش، هاشم، أوزان الفعل ومعانيها، 32.

(4) الاسترأبادي، شرح الشافية، ج 1/70-71، هاشم طه، أوزان الفعل ومعانيها، مطبعة الآداب، النجف، 1971م، 21.

أولاً: الفعل الثلاثي المجرد

الفعل الثلاثي المجرد ودلالاته

للفعل الثلاثي المجرد باعتبار ماضيه ثلاثة أبنية هي:

(أ) **فَعَلَ**، حيث ذكر علماء اللغة أن بناء **فَعَلَ**، ورد في اللغة لمعان كثيرة لا تحصى لذلك لم يحاولوا استقصاءها كاملة⁽¹⁾، وإنما كانت نظرتهم وأحكامهم إليها عامة فذكروا معاني مثلت في أغلبها معاني الألفاظ لا معاني الوزن (**فَعَلَ**)، نحو: الجمع في جمع، والتفريق في بذر وقسم، في حين ذهب بعض المحدثين إلى أن معاني الألفاظ نفسها تختلف عن معاني الأوزان الصرفية، إذ إن معنى الوزن زيادة لم تكن موجودة في اللفظة نفسها⁽²⁾.

(ب) **فَعِلَ**، بفتح الفاء وكسر العين، حيث يرى علماء اللغة أن هذا البناء يأتي للدلالة على الصفات الملازمة كالفرح، والحزن، والأدواء، وما شابهها، نحو: فرح، وحزن، وغضب، وفي الشيع والامتلاء وضدهما، نحو: شبع، وظمئ، وسكر، والألوان والحلية والعيوب، نحو: سود، وخور، وشتر⁽³⁾.

(ج) **فَعُلَ**، حيث ذكر علماء اللغة أن هذا الوزن يأتي للدلالة على الغرائز وما جرى مجراها من الخصال الخلقية الملائمة، أو التي لها مكث⁽⁴⁾، نحو: حسن، وشرف، وحمض، وملح، وبطل...

(1) ابن عيش، شرح المفصل، ج 156/7، 157، والاسترلابادي، شرح الشافية، ج 70/1.

(2) ينظر، شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ص 42.

(3) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج 17/4، والاسترلابادي، شرح الشافية، ج 20/1، 21، والسرقسطي، أبو عثمان سعيد المعافري، الأفعال، تحقيق حسين محمد شرف، المطابع الأميرية، القاهرة، 1978م، ج 60/1، 61، وشلاش، وأوزان الفعل ومعانيها، ص 31.

(4) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج 17/4، والاسترلابادي، شرح الشافية، ج 20/1، 21، ابن عيش، شرح الشافية، ج 70/1.

أبنية الفعل الرباعي المجرد:

اتفق علماء اللغة⁽¹⁾ على أن للفعل الرباعي المجرد بناءً واحداً لا غير هو (فعل، يفعل)،
ويجيء لازماً نحو: (حشرج، ودربخ، وبرطم)⁽²⁾، ومتعدياً نحو: (دحرج، وبعثر)، أما الأبنية
الملحقة بالرباعي المجرد فقد ذكر سيبويه⁽³⁾ ستة أبنية للفعل الملحق بالرباعي المجرد وهي:
فَعَّلَلْ: شَمَّلَلْ، فَوَعَّلْ: حَوَقَّلْ، فَعِيلَ: شَرِيفَ، فَعُلَ: قُلْنَسَ، فَعِيلَ: بَيَّطَرَ، فَعَلَى: سَلَّقَى.

ويرى علماء اللغة⁽⁴⁾ أن هذا البناء يؤخذ من أسماء الأعيان الرباعية، ويستخدم في
الدلالة على المعاني الآتية:

1. الاتخاذ، نحو: (قَمَطَرَتِ الكتاب)، و(دَخَرَصَتِ الثوب)⁽⁵⁾.
2. مشابهة المفعول لما أخذ منه الفعل، نحو: (بَنَدَقَ الطين)، و(عَقَرَبَتِ الضفدع). والأفضل
أن يقال لهذا المعنى الصيرورة اختصاراً للمعنى السابق المطول لأن المعنى في بندق
الطين أي صار الطين كالبنَدَق، وعقربت الضفدع، أي صارت كالعقرب.
3. الدلالة على جعل الاسم المأخوذ منه المفعول، نحو: (عَصَفَرَتِ)، أي: صبغته بالعصفر.
4. إصابة العين الذي أخذ منه الفعل، وذلك نحو: (غَلَّصَمَتِ)، أي: أصابت غلصمته⁽⁶⁾.
5. بيان أن الاسم المأخوذ منه الفعل آلة للإصابة، وذلك نحو: (عرجنته)، أي: ضربته

بالعرجون.

(1) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج4/77، 78، والاستراباذي، شرح الشافعية، ج21/1.

(2) دربخ: طأطأ رأسه وخضع وتكلى، برطم: اغتاط وأدلى شفتيه من الغضب، ينظر، المعجم الوسيط، مادة دربخ وبرطم
من الرباعي المجرد.

(3) سيبويه، الكتاب، ج4/312، ينظر، المعجم الوسيط، ج7/226، والاستراباذي، شرح الشافعية، ج21/1.

(4) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج4/77، 78، والاستراباذي، شرح الشافعية، ج21/1.

(5) قمطر الشيء: جمعه، ودخرص: الدخرصة هي ما يوصل به الثوب أو الدرع ليتسع، ينظر، المعجم الوسيط، مادة
قمطر ودخرص من الرباعي المجرد.

(6) الغلصمة: صفيحة غضروفية عند أصل اللسان تغطي فتحة الحنجرة أثناء البلع، ينظر، المعجم الوسيط، مادة غلصم

من الرباعي المجرد. (الاستراباذي، شرح الشافعية، ج21/1، المعجم الوسيط، ج7/226، والاستراباذي، شرح الشافعية، ج21/1).

6. اختصار الحكاية نحو: (بسم) أي: قال: بسم الله الرحمن الرحيم.

7. إظهار الفاعل للعين الذي أخذ الفعل منه، نحو: (برعمت الشجرة)، إي أظهرت براعمها.

8. وقسم من هذا الرباعي يكون مضعفاً، وقد يكون مرتجلاً نحو: (زلزل ، وجرجر)⁽¹⁾.

وجرجر: ردد الصوت عند الضجر أو عند الشرب متوتراً.

وفيها قال ابن جني: "قلما كانت الأفعال دليلاً المعاني كرروا أقوالها، وجعلوه دليلاً على

قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه، في نحو: صرصر، وحقق دليلاً

على تقطيعه"⁽²⁾.

والفعل الرباعي المضعف اشتق من أمور الطبيعة، فاشتقاق صرصر من صوت من

أصوات الطبيعة مع الاختلاف في نوعه، قال ابن جني: "قال الخليل كسأنهم توهموا في صوت

الجندب استطالة ومدأ، فقالوا: صر، وتواهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا صرصر"⁽³⁾.

ثانياً: الفعل الثلاثي المزيد

الفعل الثلاثي المزيد ودلالاته

الزيادة هي إلحاق الكلمة ما ليس فيها⁽⁴⁾، وحروف الزيادة عشرة أحرف هي (السين،

والهمزة، واللام، والتاء، والميم، والواو، والنون، والياء، والهاء، والألف)، ويجمعها قولهم

(1) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج4/77، والاسترأباضي، شرح الشافية، ج1/47، وأبو حيان، ارتشاف الضرب،

ج1/87، وشلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ص46، 47، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب

سيبويه، ص390.

(2) ابن جني، الخصائص، ج2/155.

(3) ابن جني، الخصائص، ج2/152.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/154. سيبويه، كتاب، ج4/77، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1/87، وشلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ص46، 47، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب

(سألتُمونها)⁽¹⁾، والفعل المزيد؛ هو ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية، نحو:

أخرج، تشارك، استغفر، وتنقسم صيغ الأفعال الثلاثية المزيد فيها إلى:

الصيغ الثلاثية المزيد فيها للإلحاق بصيغ الأفعال الرباعية المجردة والمزيد فيها، فيزداد على أصول الأفعال الثلاثية المجردة، حرف واحد أو حرفان أو ثلاثة، ويشمل ذلك نوعي الزيادة، وهي التضعيف والتكرير لأصل أو أكثر من أصولها، وزيادة بعض أحرف (سألتُمونها)، أمّا الأبنية الملحقة بالفعل الرباعي المزيد، فقد ذكر سيبويه أحد عشر بناءً ملحقة بالرباعي المزيد⁽²⁾، وهي: تَفَعَّلَ: نَجَلَبَبَ، تَفَوَّعَلْ: تَجَوَّرَبَ، تَفَعَّوْلَ: تَرَهَّوَكْ، تَفَعَّلَ: تَشَيْطَنَ، تَمَفَّعَلْ: تَمَسْكَنَ، أَفَعَّلَى: اسْتَلَنَقَى، أَفَعَّلَ: أَفَعَّسَسَ، تَفَعَّلَ: تَشَرَّيَفَ، تَفَعَّلَى: تَقَلَّسَى، تَفَعَّلَ: تَقَلَّسَ.

صيغ الأفعال الثلاثية المزيدة لغير الإلحاق، وتلحقها زيادة واحدة، أو زيادتان، أو ثلاث زيادات⁽³⁾، وبهذا فإن أبنية الفعل الثلاثي المزيد هي اثنا عشر بناءً⁽⁴⁾ هي: (أفعل، فعل، فاعل)، (انفعل، افتعل، افعَل، تفعَّل، تفاعل) (استفعل، افعول، افعال، افعول)، وهي بناء على عدد أحرف الزيادة التي تلحق أحرفه الأصول يقسم على ثلاثة أقسام:

أولاً: المزيد بحرف واحد، ويأتي على ثلاثة أبنية:

(أ) أَفَعَّلَ: وفيه زيدت الهمزة قبل الفاء، وبعد الوزن الوحيد بين الأفعال الثلاثية المزيد فيه الذي صارت همزته للقطع، وتسكن الفاء من كل فعل ثلاثي صحيح عند زيادة الهمزة قبلها ليصبح على وزن (أفعل)، وتدل صيغة (أفعل) على الزمن الماضي، ففتح أوله، وبناؤه عينه على الفتح

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة زيد، 317/4، 318.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4/317، 318.

(3) بنظر، سيبويه، الكتاب، ج4/235، 239، والاستراباذي، شرح الشافية، ج1/84، وأبو حيان، ارتشاف

الضرب، ج1/83، وشلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ص56 - 73.

(4) سيبويه، الكتاب، ج4/279، 285.

يعد فرقاً بينه وبين صيغة الأمر منه (أفعل)، وبين صيغة جمع التكسير (أفعل)، وبين المضارع المسند إلى المتكلم نحو (أفعل) (1)، وأتفق علماء اللغة (2)، على أن صيغة (أفعل) تسأتي لإفادة المعاني الآتية:

1. التعديّة: أي: يصير الفعل اللازم بزيادة الهمزة في أوله متعدّياً إلى المفعول، والمتعدي لمفعول واحد يصبح بزيادة الهمزة متعدّياً لمفعولين، نحو: أذهبت زيدا، أي: جعلته ذاهباً، كان قبل الزيادة: ذهب زيد، فعل لازم اكتفى بفاعله.
2. التعريض: وهو تعريض المفعول للفعل فقولك: (أبعت الفرس)، أي: عرضتها للبيع.
3. الصيرورة: وذلك بالدلالة على أن الفاعل صار صاحب الشيء، فيقال: ألبنت الشاة، صارت ذات لبن، وألحم أي: صار ذا لحم.
4. الاستحقاق: وذلك بالدلالة على حلول أوان الشيء أو قرب، يقول: أحصد الزرع، أي: استحقّ الزرع الحصاد، وأركب المهرجان، أي: استحقّ الركوب.
5. وجود المفعول على صيغة مشتقة من الفعل نحو: أحمده، أي: وجدته محموداً.
6. دخول الفاعل في مكان الفعل أو زمانه نحو: أنجد المسافرين، أي: قصد نجداً، ومثله أصحر، وأمسى.
7. الإزالة والسلب: إما لسلب الفعل من الفاعل نحو: أقسط محمد، أي: زال عنه القسط، وهو الجور والظلم، أو من المفعول، نحو: أشكيت زيدا، أي: أزلت شكواه.

(1) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج4/55، والمبرد، المقتضب، ج1/72، والاسترأبادي، شرح الشافية، ج1/83،

وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1/83، والسيوطي، همع الهوامع، ج6/22، والحديثي، خديجة، أبنية

الصرف في كتاب سيبويه، 391، وشلاش، أوزان الفعل ومعانيها، 56، 73.

(2) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج4/60 – 63، والاسترأبادي، شرح الشافية، ج1/83، وأبو حيان، ارتشاف

الضرب، ج1/83، وشلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ج56 – 73، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في

كتاب سيبويه، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000.

8. المبالغة، نحو: أشغلته، أي: بالغت في شغله.

9. التكثير، نحو: أعال الرجل، أي: كثر عياله.

10. مجيء أفعال بمعنى فعل نحو: أو عزت إليه، ووعزت إليه.

11. مجيء أفعال مطاوعاً لسفعل، نحو: قشعت الريح السحاب، فأقشع، وهذا الاستعمال قليل.

12. مجيء أفعال مطاوعاً لسفعل بتشديد العين، وذلك نحو: بشرته، فأبشر.

13. مجيء أفعال بمعنى استفعل، وذلك نحو: أكبره، واستكبره.

ب) فعل: وهو الفعل الثلاثي المزيد بتضعيف العين، وقد اتفق علماء اللغة⁽¹⁾، على أنه يستخدم لمعان عديدة هي:

1. التكثير والمبالغة: وهو إما أن تكون في الفعل، نحو: قطعته إرباً، أي: أكثرت فيه التقطيع.

وهو أغلب معاني هذا الوزن وأشهرها في كتب الصرف⁽²⁾، واللغة⁽³⁾، قال ابن جني فيه:

"أعلم أن هذا موضع لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه وثلقته الجماعة بالقبول له،

والاعتراف بصحته...، ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير

الفعل، فقالوا: (كسّر)، (قطع) و(غلق)، وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلاً للمعاني، فأقوى

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/55 - 63، والاسترأبادي، شرح الشافية، ج1/26، وأبو حيان، ارتشاف

الضرب، ج1/84، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، 412، وشلاش، أوزان الفعل

ومعانيها، ص74 - 83.

(2) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج4/56، والمبرد، المقتضب، ج1/257، وابن عصفور، الممتع في التصريف،

ج1/189، والاسترأبادي، شرح الشافية، ج1/92 - 93.

(3) ينظر، ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة، ص22، وابن سيده، المخصص، ج14/172، 173.

اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك؛ لأنها واسطة

لهما، ومكنوفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونه⁽¹⁾.

2. التعدية: وقد سبق الحديث عنها في معاني أفعال، نحو: قَدَمْتُ زَيْدًا.

3. النسبة إلى أصل الفعل، نحو: شَجَّعَهُ، وَجَّبَتْهُ، أَي: نسبته إلى الشجاعة والجبن، وتفيد جَبَّنَ

الصيرورة أيضا في قولك: جَبَّنَ الرَّاعِي الحَلِيبَ أَي صَيَّرَهُ جَبْنًا.

4. الدعاء له وعليه، نحو: سَقَيْتَهُ، أَي قَلْتُ لَهُ: سَقِيَا لَكَ.

5. التحويل والصيرورة: أَي صيرورة الفاعل، وتحوله إلى ما أخذ منه الفعل وإلى ما يشبهه،

نحو: رَوَّضَ المَكَانَ، أَي: صَارَ رَوْضًا.

6. السلب والإزالة، نحو: قَذَيْتَ العَيْنَ أَي: أزلت القذى.

7. تشبيه الفاعل بأصل ما أخذ منه الفعل، نحو: قَوَّسَ الشَّيْخَ، أَي أَشْبَهَ القَوْسَ فِي الانحناء.

8. المجيء على أصل الثلاثي، أَي بمعنى فعل، نحو: قَطَّبَ وَجْهَهُ، أَي: قَطَّبَ.

9. المجيء بمعنى تفعل، نحو: وَلَّى وَتَوَلَّى.

(ج) فاعل: وقد زيدت الألف بعد فاء فاعل، قال سيبويه: "وتلحق الألف ثانية فيكون

الحرف على فاعل"⁽²⁾، ويأتي بناء فاعل للدلالة على المشاركة بين اثنين في القيام بالفعل، قال

سيبويه: "اعلم أنك إذا قلت فاعلته، فقد كان من غيرك إليك، مثل ما كان منك إليه حين قلت

فاعلته، ومثل ذلك: ضاربته، وفارقته، وكارمته، وعازرني وعازرته، وخاصمني وخاصمته"⁽³⁾.

(1) ابن جني، الخصائص، ج2/152 — 155.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4/28.

(3) المرجع السابق، ج4/68.

وأضاف ابن الحاجب: وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة

صريحاً، فيجبيء العكس ضمناً⁽¹⁾، ولذا "يكون الفعل اللازم في فاعل متعدياً إلى واحد ، والمتعدي

إلى واحد غير مشارك متعدياً إلى اثنين⁽²⁾، وكان المبرد يذهب إلى أن (فاعل) إذا كان منقولاً

من فعل، فهو يكون من اثنين أو أكثر، أما إذا لم يكن منقولاً من فعل، فهو فعل من واحد، نحو:

عاقبت اللص (3).

ثانياً: الفعل الثلاثي المزيد بحرفين

ويأتى على الأبنية الآتية:

(أ) انفعال: وهو الفعل الثلاثي المزبد بالهمزة والنون في أوله، وذهب علماء اللغة⁽⁴⁾ إلى أن

الأصل الغالب في هذا البناء أن يجيء مطاوعاً للفعل الثلاثي المتعدي لواحد، لتمكين المطاوعة،

فَيَأْتِيْ اِنْفَعَلَ لِدَاكْ غَيْرِ مُتَعَدٍّ، وَاسْتَرْطَوْا اَنْ يَكُوْنَ مُخْتَصِماً بِالْعِلَاجِ وَالتَّأْثِيرِ اَي: بِالْاَفْعَالِ الظَّاهِرَةِ،

لأن المطاوعة هي قبول الأثر، فتكون أولى وأوفق في الأفعال الظاهرة للعيون كالكسر والقطع

والجزم من الأفعال غير الظاهرة، كالعلم والفهم، فلا يقال: علّمته فاعلم، ولا فهمته فافهم، وإنما

جاز ذلك في مطاوعة تفعل لبناء فعل، في نحو: فهَمَّتْه ففَتَّهْمَ، وعَلِمَتْه ففَتَّعَلَّمَ؛ لأنَّ التكرير الذي

فيه كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالمحسوس، وهذا لا يعني اطراد بناء انفعل في مطاوعة فعل

فِي كُلِّ عِلَاجٍ وَتَأْثِيرٍ، فَلَا يَقَالُ: طَرَبْتَهُ فَاَنْطَرَدَ، بَلْ طَرَبْتَهُ فَذَهَبَ⁽⁵⁾.

(1) الاستر اباذي، شرح الشافية، ج 1/96.

(2) المرجع السابق، ج 1/97.

(3) ينظر، المبرد، المقتضب، ج 1/72 - 73.

(4) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج 4/65، والمبرد، المقتضب، ج 2/114، وابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/159 -

160، وابن عصفور، الممتع في التصريف، ج 1/189 - 191.

(5) ينظر، ميبويه، الكتاب، ج2/238، وابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1/191، والاسترأبادي، شرح

الشفافية، ج 108/1

ويرى ابن عصفور⁽¹⁾ أنَّ معنى المطاوعة في هذا الوزن يكون على نوعين: الأول: أن

تريد من الشيء أمراً فتبلغه بأن يفعل ما تريده، وإن كان مما يصح منه الفعل، نحو: بعثته

فانبعث، والثاني: أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، وإن كان لا يصح الفعل

منهما، لأنهما توليا الفعل؛ لأن (انفعل) لا يصح منه مثلهما، نحو: فطره فانفطر.

(ب) افتعل: وهو ما زيدت الألف في أوله والتاء بعد فائه، قال المازني: "وتلحق التاء ثانية،

ويكون الفعل على افتعل، ويسكن أول حرف منه، فتلزمه ألف الوصل في الابتداء، نحو: اجترح

واكتسب⁽²⁾.

ويرى القدماء أن زيادة ألف الوصل في أول البناء إنما جاءت توصلاً إلى النطق

بالحرف الساكن بعدها، فقال ابن جني: "واعلم أن هذه الهمزة إنما جاء بها توصلاً إلى النطق

بالساكن بعدها لما لم يكن الابتداء، وكان حكمها أن تكون ساكنة إلا أنها حرف جيء لمعنى⁽³⁾،

كما يرى أن زيادتها في أول الفعل إنما هي لكثرة زيادتهما أولاً قال: "إنما زادوا الهمزة هنـ

لكثرة زيادة الهمزة أولاً"⁽⁴⁾، أمّا عن اتصال التاء هنا، فقد أورد الصرفيون أن زيادة التاء في هذه

الصيغة أقوى معنى وذلك نحو قوله تعالى: "لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ" [البقرة: 286]،

وأحياناً قد يحدث إبدال في الحروف في المادة على وزن افتعل، وبارجاع الكلمة إلى أصلها

يتكشف لنا ذلك، وذلك في قوله تعالى: "وَأَذْكُرَ بَعْدَ أُمَّةٍ" [يوسف: 45]، حيث أبدلت الدال من

(1) ينظر، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج1/191.

(2) ابن جني، المنصف، ج1/74.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1/127.

(4) المرجع السابق، ج1/127. انظر أيضاً: ابن جني، المنصف، ج1/74.

الذال؛ لأن الذكر أصله انذكر من الذكر، فأبدلت التاء دالاً والذال دالاً، وأدغمت أحدهما في الأخرى⁽¹⁾.

وذكر علماء اللغة⁽²⁾ أن صيغة افتعل تأتي لمعان، هي:

1. المطاوعة: ويطاوع الثلاثي المجرد كثيراً والمزيد قليلاً، نحو: جمعت الطلاب فاجتمعوا، أنصفت المظلوم فانتصف.

2. الاتخاذ: وذلك باتخاذ الفاعل الشيء الذي يدل عليه الفعل، نحو: اشتوى اللحم أي: اتخذته شواء.

3. المشاركة: ويشترك هنا الاثنان في الفاعلية، نحو: اختصم خالد وسعد.

4. التصريف، أي: الاجتهاد في تحصيل الفعل، فإن معنى كسب واكتسب، أي طلب الكسب والعمل وجداً فيهما.

5. مجيء افتعل بمعنى فعل، نحو: خطف واختطف.

6. الدلالة على إظهار ما اشتق الفعل منه، وذلك نحو: اعتذر، واعتظم.

7. الدلالة على الاختيار، وذلك نحو: اختار، واجتبی.

(ج) تفاعل: تفاعل الثلاثي المزيد بتاء وألف، ومضارعه يتفاعل، حيث ذكر علماء اللغة⁽³⁾ أن هذا البناء يجيء لمعان هي :

(1) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2/238، والاسترأبادي، شرح الشافية، ج1/100، 101، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1/84، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص426، وشلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ص89، 93.

(2) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2/238، والاسترأبادي، شرح الشافية، ج1/100، 101، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1/84، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص426، وشلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ص89 - 93.

(3) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج4/69، والاسترأبادي، شرح الشافية، ج1/28 - 29، وشلاش، أوزان الفعل

ومعانيها، ص101 - 103، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف، ص397.

1. المشاركة بين اثنين فأكثر في الفعل، نحو: تشارك وتخاصم.
 2. التكلف وهو التظاهر بالفعل وليس الفاعل متصفاً به في الحقيقة فقولك: تعامى فلان نحسو كذا، أي: أظهر العمى يوم رؤيته، وهو ليس أعمى، ومثله تجاهل، وتغابى، وتناسى.
 3. التدرج في حصول الفعل، فإنّ الفاعل في كل منها لم يقع الفعل فيه مرة واحدة، ولكنه وقع متواليًا، نحو: تزايد النهر، وتطايرت الأوراق، وتوافد الجمهور.
 4. المطاوعة لفاعل، نحو: تابعته فتتابع.
 5. المجيء بمعنى فعل، وذلك نحو: تمادى وتقاضى.
 6. المجيء بمعنى أفعال نحو: تخاطباً بمعنى أخطأ.
- (د) تفعل: الثلاثي المزيد بئاء وتضعيف العين ومضارعه يتفعل، وذكر علماء اللغة أنه يسأتي لدلالات هي:

1. مطاوعة فعل، كما في علّمت التلميذ فتعلّم، وأشار سيبويه⁽¹⁾ ومن تبعه من علماء الصرف⁽²⁾ واللغة⁽³⁾ إلى مجيء تفعل لمطاوعة فعل، وذكر الرضي أن معنى المطاوعة يكون في تفعل التي للعمل المتكرر في مهلة، قال: "وتفعل الذي للعمل المتكرر في مهلة مطاوع فعل الذي للتكثير، نحو: جرّعتك الماء فتجرّعته، أي: كثرت لك جرعة الماء، فتقبلت ذلك، التكثير، وفوقته اللبن فتفوقه، وحسّيته المرق فتحسّاه، أي: كثرت له فيقه، وهو جنس الفيقة، أي: قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين، وكثرت له حساءه"⁽⁴⁾.

(1) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج4/83.

(2) ينظر، المبرد، المقنضب، ج1/78، وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/159، وابن عصفور، الممتع في

التصريف، ج1/183، والاسترابادي، شرح الشافية، ج1/105.

(3) ينظر، ابن سيده، المخصص، ج14/175.

(4) الاسترابادي، شرح الشافية، ج1/105 — 106. ومعنى الفيقة: اللبن المجتمع في الضرع بين الحلبتين

والجمع أفواق أفويق، ينظر، المعجم الوسيط، مادة فوق، ج1/106.

7. توقع حصول ما يدل عليه الفعل من المفعول، وذلك نحو: تخوّف، أي: توقع منه ما

يخيف⁽¹⁾.

هـ) **افْعَلْ**: وهذا البناء لا يأتي إلا لازماً كاحمرّ وابيضّ واعورّ أي قويت حمرة وبياضه وعوره⁽²⁾، وقد ذكر علماء اللغة أن هذا البناء يجيء فقط من الأفعال الدالة على الألوان والعيوب بقصد إظهار قوتها والمبالغة فيها⁽³⁾.

ثالثاً: الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف

وهو ما تضمن ثلاثة أحرف مزيدة وهي تكون إما مجتمعة منه قبل الفاء، وإما أن تسبق فيه زيادة قبل الفاء وتتأخر زيادتان بعدها، أو بعد العين، وأبنيته هي: (استفعل، وافعول، وافعول، وافعال):

أ) **استفعل**: بكسر الهمزة وسكون السين وفتح التاء وسكون الفاء وفتح العين، ومضارعه **يستفعل**، وهذا البناء هو الأول من أبنية الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وقد زيدت الهمزة والسين والتاء في أوله، قال سيبويه: "وتلحق السين أولاً والتاء بعدها ثم تسكن السين فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف على استفعل يستفعل"⁽⁴⁾.

(1) ينظر، الكتاب، ج4/82، والاسترأبادي، شرح الشافية، ج1/88، وشلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ص94 — 100.

(2) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص31.

(3) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2/222، والاسترأبادي، شرح الشافية، ج1/31، والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص45.

(4) سيبويه، الكتاب، ج4/283.

ونلاحظ أن السين لا تلحق أولاً في الفعل إلا في هذا البناء، قال المازني: "وتلحق السين أولاً والتاء ثانياً، وتكون السين ساكنة فتلزمها ألف وصل، ويكون الفعل على استفعل، ولا تلحق السين أولاً إلا في استفعل ولا التاء ثانياً وقبلها زائد إلا في هذا⁽¹⁾."

والملاحظ أن هذا البناء يأتي متعدياً وغير متعدٍّ، قال ابن جني: "اعلم أن استفعل يجيء على ضربين: متعدٍّ، وغير متعدٍّ، فالمتعدّي، نحو: استحسنت الشيء واستقبحت، وغير المتعدّي، نحو: استقدمت واستأخرت⁽²⁾."

وذكر علماء اللغة⁽³⁾ أن بناء استفعل يأتي للدلالة على المعاني الآتية:

1. الطالب كقولك: استغفرت الله، أي: سألته المغفرة، واتفق أغلب علماء اللغة⁽⁴⁾، على أن هذا المعنى من أشهر معاني استفعل، ولابن جني التفاتة ذكية في سر مجيء حروف الزوائد في استفعل سابقة للحروف الأصلية للفعل، إذ قال: "فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك، وذلك أن الطالب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأني لوقوعه تقدّمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه، فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطالب، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس⁽⁵⁾." ومن أمثلته: استعنت، أي: طلبت العون، واستفهمت، أي: طلبت الفهم، واستجدت، أي: طلبت النجدة...

(1) ابن جني، المنصف، ج 77/1.

(2) المرجع السابق، ج 77/1.

(3) ينظر، سيبويه، الكتاب 283/4، والاسترأبادي، شرح الشافية، ج 110/1، وأبو حيان، ارتشاف الضرب،

ج 97/1، وشلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ص 106 — 111، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف، ص 427.

(4) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج 284/4، والمبرد، المقتضب، ج 257/1، وابن يعيش، شرح المفصل، ج 161/7،

وابن عصفور، الممتع في التصريف، ج 195/1، وابن سيده، المخصص، ج 180/14.

(5) ابن جني، الخصائص، ج 156/2.

2. الوجود على صفة نحو: استكرمت الرجل، أي: وجدته كريماً، واستمرأت، أي: وجدته مريباً.

3. التحول والصورورة، أي: انتقال الشيء من حال إلى حال، نحو: استحجر الطين، أي تحول إلى حالة الصلابة، واستنوق فلان الجمل، أي: أي صيره كالناقة بوصفة بإحدى صفاتها، واستأسد، واستنسر،...

4. اختصار المركب، نحو: استرجع؛ إذ قال: إنا لله وإنا إليه راجعون.

5. الاتخاذ، نحو: استلأم الرجل، أي: اتخذ لأمة الحرب، وهي أداة الحرب من رمح وسيف ودرع ونحوه.

6. الاعتقاد، نحو: استحسن كذا، أي: اعتقدت حسنه.

7. المطاوعة، نحو: أحكمته فاستحكم.

8. وقد يجيء استفعل بمعنى فعل، وذلك نحو: استقر بمعنى قر.

9. تكلف الأمر: وهو موافق لهذا الاستخدام لتفعل والفاعل فيه يحاول أن يحقق الصفة التي يفيدها الفعل نحو: استكبر بمعنى تكبر.

10. الاستحقاق، وذلك أن يقارب الفاعل أو أن يدل عليه الفعل، فيستحق أن يقع عليه الفعل، وذلك نحو: استرقع الثوب، أي: استحق الثوب أن يرقع، إذ حان وقت ذلك.

11. وقد يجيء بمعنى أفع، وذلك نحو: استجاب، أي: أجاب، قال سيبويه: "وقد يجيء استفعلت على غير هذا المعنى كما جاء تذاعبت وعاقبت، تقول: استلام، واستخلف لأهله كما تقول أخلف لأهله، والمعنى واحد"⁽¹⁾.

12. وقد جاء استفعل من غير أن يكون له فعل ثلاثي مجرد، وذلك نحو: استخيل الموضع.

(ب) **افعوّل**: وهو النوع الثاني من الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف. وهذا البناء يأتي للدلالة على المبالغة في أصل الفعل، قال سيبويه: "وسألت الخليل، فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد"⁽¹⁾، وذلك نحو: اعشوشب المكان كثر عشبه، ويأتي بناء افعوّل متعدياً وغير متعدّ، قال سيبويه: "وأما افعوّل، فقد تعدّى"⁽²⁾.

(ج) **افعوّل**: الثلاثي المزيد بالهمزة والواو والتضعيف، مضارعه يفعوّل، وذكر علماء اللغة أنّه مرتجل، نحو: اجلوّد، واعلوّط⁽³⁾.

(د) **افعالّ**: الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف هي: همزة الوصل والألف وتضعيف اللام، ومضارعه يفعالّ، وذكر علماء اللغة أنّه يدلّ على الألوان والعيوب الحسية، نحو: احمارّ، واصفارّ، تفيد معنى مرتجلاً غير مشتق من فعل ثلاثي نحو: اقطارّ، أي أخذ في الجفاف⁽⁴⁾.

الفعل الرباعي المزيد ودلالاته

ذكر علماء اللغة الرباعي المزيد، بأنّه إمّا أن يزداد بحرف قبل فاء الكلمة، وهو البناء في تفعّل الدالة على المطاوعة، وذلك نحو: تدحرج وتبعثر، أو يزداد بحرفين، وله حينئذٍ بنسأان هما⁽⁵⁾:

افغفلل، نحو: احرنجم افرنقع، وهو المطاوع لفعل المتعدّي.

افغلّل، نحو: اقشعرّ واطمأنّ، ويفيد المبالغة كما يفيد احمرّ في الثلاثي.

(1) سيبويه، الكتاب، ج4/75.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4/77.

(3) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2/242، والاسترأبادي، شرح الشافية، ج1/80، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1/87، وشلاش، أوزان الفعل ومعانيها، 194، الحديثي، خديجة، وأبنية الصرف، 400. ومعنى اعلوّط الشيء: تعلّق به وضمّه إليه، واجلوّد: أسرع وذهب، ينظر، المعجم الوسيط، مادة علط وجلذ.

(4) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2/243، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1/86 — 87، وشلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ص103 — 106.

(5) ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1/177، والاسترأبادي، شرح الشافية، ج1/113، وأبو حيان، ارتشاف الضرب،

ج1/88، وشلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ص114، والحديثي، خديجة، أبنية الصرف، ص404.

أبنية الأفعال في ديوان في البدء كان النهر للشاعر حيدر محمود

أبنية الفعل الثلاثي المجرد

إنَّ للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية نتجت من تغير حركة عين الفعل بين الفتح والكسر

والضم، واشتق منها أبنية المضارع بأوزانها الستة بطرق سماعية لا تبنى على قياس معين⁽¹⁾.

فالبناء فَعَلَ يكون مضارعه إمَّا مضموم العين، نحو: نَظَرَ يَنْظُرُ، مَدَّ يَمُدُّ، دَعَا يَدْعُو، أو مكسور

العين، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَعَدَ يَعِدُّ، أَتَى يَأْتِي، أو مفتوح العين، نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ، وَقَعَ يَقَعُ،

قَرَأَ يَقْرَأُ، ومن أمثلة المضارع على هذا البناء في ديوان حيدر محمود حسب الجدول الآتي:

بنـاء الماضي	بنـاء المضارع	ما جاء من الماضي والأمر	ما جاء من المضارع فقط
فَعَلَ	يَفْعَلُ	زَعَمْتُ ⁽²⁾ (11) ، لَجَأْتُ (13) ،	يَفْضَحُ (8) ، أَسْأَلُ (11) ، نَفَعَلُ (26) ، يَجْعَلُ (29) ،
فَعَلَ	يَفْعَلُ	حَلَّ (9) ،	أَصِلُّ (7) ، يَغْرِسُ (9) ، تَهْدِرُ (13) أَغْرِفُ (13) ، تَحْفِلُ (14) ، نَنْطِقُ (25) ، نَجِفُ (26) ، نَعْقِدُ (26)
فَعَلَ	يَفْعَلُ	رَدَّ (11) ، صَارَخَ (11) ، خَذَا (12) ، تَبَّتْ (16)	أَذْعُو (10) ، أَكْتُبُ (13) ، نَلُوذُ (26) ، تَخْرُجُ (26) ، يَأْكُلُ (29) ، يَسْكُنُ (31)

(1) ينظر، الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ص33.

(2) زَعَمَ يَزْعُمُ بمعنى ظنَّ، زَعِمَ يَزْعِمُ بمعنى طمع، زَعَمَ يَزْعُمُ بمعنى ساد، ينظر المعجم الوسيط، مادة زعم.

أَمَّا الْبِنَاءُ فَعِلٌ، فَيَكُونُ مَضَارِعُهُ إِمَّا مَفْتُوحَ الْعَيْنِ، نَحْوُ: فَرِحَ يَفْرَحُ، خَافَ يَخَافُ، بَقِيَ يَبْقَى، أَوْ مَكْسُورَ الْعَيْنِ، نَحْوُ: حَسِبَ يَحْسِبُ، وَرِثَ يَرِثُ، وَلَا يَأْتِي مِنْ هَذَا الْبِنَاءِ مَا هُوَ مَضْمُومُ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ هَذَا الْبِنَاءُ فِي دِيْوَانِ حَيْدَرِ مُحَمَّدٍ حَسَبَ الْجَدُولِ الْآتِي:

بِنَاءُ الْمَضَارِعِ	بِنَاءُ الْمَضَارِعِ	بِنَاءُ الْمَضَارِعِ	بِنَاءُ الْمَضَارِعِ
بِنَاءُ الْمَضَارِعِ	بِنَاءُ الْمَضَارِعِ	بِنَاءُ الْمَضَارِعِ	بِنَاءُ الْمَضَارِعِ
بِنَاءُ الْمَضَارِعِ	بِنَاءُ الْمَضَارِعِ	بِنَاءُ الْمَضَارِعِ	بِنَاءُ الْمَضَارِعِ
بِنَاءُ الْمَضَارِعِ	بِنَاءُ الْمَضَارِعِ	بِنَاءُ الْمَضَارِعِ	بِنَاءُ الْمَضَارِعِ

وَأَمَّا الْبِنَاءُ فَعِلٌ، فَلَا يَأْتِي مِنْهُ إِلَّا مَضْمُومُ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ عَلَى وَزْنِ يَفْعَلُ، نَحْوُ: كَرَّمَ يَكْرُمُ، حَسَنَ يَحْسُنُ، شَرَفَ يَشْرُفُ.

إِنَّ دِرَاسَةَ أَبْوَابِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ وَالتَّطْبِيقَ عَلَيْهَا ضَرْبٌ مِنَ التَّكْرَارِ وَالزِّيَادَةِ وَيَكْتَفَى فِي الدِّرَاسَةِ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ؛ لَكُونِهِ بَابٌ يَعْتَمِدُ عَلَى السَّمَاعِ، فَمَثَلًا بِنَاءُ فَعَلٍ وَمَضَارِعُهُ يَفْعَلُ وَيَفْعِلُ وَيَفْعُلُ لَمْ يَخْتَصْ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، بَلْ اسْتَعْمَلَ فِي الْمَعَانِي جَمِيعَهَا؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ إِذَا خَفَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ وَاتَّسَعَ التَّصَرُّفُ فِيهِ⁽²⁾.

لَكِنَّ هُنَاكَ مِنْ حَاوِلِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَبْوَابِ فَخْدِجَةُ الْحَدِيثِيِّ أَشَارَتْ إِلَى أَنَّ كُلَّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ فَعَلٍ يَتَمَيَّزُ بِعَدَدٍ مِنَ الْمَعَانِي لَا يَتَمَيَّزُ بِهَا الْبَابُ الْآخَرُ، فَبِنَاءُ فَعَلٍ يَفْعُلُ يُسْتَعْمَلُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعَانٍ أَشْهَرُهَا: الْإِيْذَاءُ وَالصُّوْتُ وَالْقَطْعُ وَالْفَتْحُ وَالْمَنْعُ وَالْإِبْعَادُ وَالْحِفْظُ وَالذَّهَابُ، أَمَّا فَعَلٌ يَفْعِلُ فَيُسْتَعْمَلُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعَانٍ أَشْهَرُهَا: الطَّلَبُ وَالْمُضِيَّ وَالْحَرَكَةُ وَالْقَطْعُ، فِي حِينٍ أَنَّ أَهْزَ مَعَانِي

(1) أَرِيدَ أَصْلُهَا أَرِيدَ حَيْثُ سَبَقَ الْمَعْتَلُ بِسَاكِنٍ فَحُثَّتْ نَقْلًا لِلْحَرَكَاتِ وَهِيَ قَاعِدَةٌ صَرْفِيَّةٌ صَوْتِيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ.

(2) يُنْتَظَرُ، الْأَسْتَرِابَادِي، شَرَحَ الشَّافِيَّة، ج 70/1، ص 70.

باب فَعَلَ يَفْعُلُ هي: الطلب والأخذ والعطاء والحركة والسير والاعتسداء والانتهاء والصوت والتحصيل والرفعة⁽¹⁾.

ومثل هذه المحاولات، على الرغم من الجهود المبذولة فيها، تبقى ضرب من التخمين غير المستند إلى الدقة، فمثلاً العطاء يكثر في باب فَعَلَ يَفْعُلُ فلو قلنا في مثل معاني العطاء لما وجدنا إلا القليل جداً منها على هذا الباب فمثلاً: وَهَبَ يَهَبُ، وَمَنَحَ يَمْنَحُ، وَرَزَقَ يَرْزُقُ، فهذا المعنى يتنوع في الأبواب كلها، ولو أخذنا معنى آخر كالطلب مثلاً فقد أشارت الحديثي إلى تميزه في باب فَعَلَ يَفْعُلُ، لكن أفعال الطلب تتنوع أبوابها، ومثال ذلك: أَمَرَ يَأْمُرُ، طَلَبَ يَطْلُبُ، نَهَى يَنْهَى، سَأَلَ يَسْأَلُ، دَعَا يَدْعُو، وغير ذلك مما يعيدنا إلى الإقرار بما جاء به الأقدمون من أن أبنية الثلاثي تأتي معانيها حسب مدلولاتها السياقية، وأن أبواب الثلاثي هي أبواب سماعية، بالرغم من وجود شيء يسير من القياس لا يرقى إلى التبويب، ومن وجو إشارات هنا وهناك في محاولة لتقنين هذا الباب، ومن ذلك ما ذكره ابن الحاجب مَنْ أَنْ بِنَاءَ فَعَلَ ومضارعه يَفْعُلُ تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها، نحو: سَقِمَ وَمَرِضَ وَحَزِنَ وَفَرِحَ، ومنها ما يدل على الجوع والعطش والري⁽²⁾.

ويبقى الإقرار بما أقره العلماء الأقدمون بسماعية هذه الأبنية هو الحقيقة التي مهما حاول المتأخرون من تقنينها فلن يتم لهم هذا، ولهذا قال الأقدمون في أبواب الثلاثي أنه استعمل في المعاني جميعها؛ لأن اللفظ إذا خفَّ كثر استعماله واتسع التصرف فيه⁽³⁾، وأقر كثير من المتأخرين بأن أبنية الثلاثي اشتق منها أبنية المضارع بأوزانها الستة بطرق سماعية لا تبنى

(1) ينظر، الحديثي، خديجة، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت، ص 381، 1980، 382 ،

(2) ينظر، الاسترابطي، شرح الشافية، ج 1/70 ، 71.

(3) ينظر، المرجع السابق، ج 1/70. وراجع أيضاً: ابن سيبويه، كتاب سيبويه، ص 381، 1980، 382 ،

على قياس معين⁽¹⁾، ومهما حاول المحاولون، فإن الحكم بحقيقة عدم قياسية هذا الباب شسيء لا مفر منه.

أبنية الثلاثي المزيد في ديوان حيدر محمود.

أولاً : أبنية الثلاثي المزيد بحرف:

- (1) أَفْعَلْ: أَعَيْتَنِي (7)، أَقَامُوا (8)، يُعِيدُونَا (8)، يُلْقِي (8)، يُهْدِيكَ (8)، أَزْعَجُهُمْ (10)، يُوصِي (13)، أَقْرُوكَ (19)، لأُخْرِجَنِي* (20)، تُتَبَعْنِي (21)، يُلْبِسُهَا (23)، تُشَبِّهُهَا (24)، يُصِرُّ (28)، يُعِيدُ (30)، أَبْدَعْتُ (31)، نُحِبُّ (31)، أَعْلَنَ (32)، أَصْبَتُكُمْ (44)، تُنْقِصُ (45)، تُسَلِّمُ (55)، تُطْلِعُ (58)، تُفْلِحُ (60)، يُسَقِّطُ (60)، أَنْهَيْتَ (61)، أَطْفَأْتُ (62)، تُخَذِّقُ (64)، أَخْطَأْتُ (66)، أَغْلَقْتُه (70)، أَعِيدِي (70)، أَقْلِي (72)، يُثِيرُ (75)، أَنْجَبُ (77)، أَطْبِقُ (78)، أَعْدُنَا (80)، يَزِيلُ (80)، أَمَعَنَ (81)، أَوْقَفْتَنِي (86)، تُشْرِقُ* (87)، يُورِقُ* (89)، تُقْضِي (92)، أَتَعَبْتُهَا (96)، أَعْطَيْتُ (99)، أَتْلَفْتَنِي (100)، أَنْهَكْنِي (100)، يُمَكِّنُ (101)، يُحْبَوْنَهَا (102)، أَطْلُبُ (102)، يُعْلَنُ (105)، يُنْكَرُ (105)، أَدْخِلْهُ (105)، يُقِيمُونَ (108)، يُمَطِّرُ (109)، تُحْسِنُ (111)، أَشْعَلْنَا (111)، يُوقِظُ (112)، يُوقِدُ (114)، أَتْعَبُهَا (115)، أَسْرِجُ (115)، أَعْطَيْتُ* (123)، أَحْبَبْتُ (128)، يُعِيدُ (135)، تُنْكَرُ (137)، تُعْجِبُهُ (150).

بعد جمع مفردات هذا البناء للفعل الثلاثي المزيد بحرف نقف عند بعض المستجدات

المعنوية التي لم تذكر في كتب اللغة حول المعاني المتعددة لزيادة الهمزة قبل الثلاثي لتصبح على وزن أَفْعَل الذي تم جمع معانيه من كتب اللغة في بداية الفصل، فقد ورد أن من معاني أَفْعَل الدخول في الزمان والمكان، نحو: أَنْجَدَ وَأَغْرَقَ للمكان، وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى للزمان، كقولك أصبحنا

(1) ينظر، الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، 33، الزاوي، محمد، في اللغة العربية، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000.

وأَمْسِينَا وَغَيْرَهَا، وَلَكِنْ لَمْ يَشِرِ الْعُلَمَاءُ إِلَى مَعْنَى الْخُرُوجِ مِنَ الْمَكَانِ فَكَلِمَةُ تَشْرِيقِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ وَمَاضِيهَا أَشْرَقَ بِمَعْنَاهَا الْحَرْفِيُّ تَعْنِي الْخُرُوجَ مِنَ الشَّرْقِ، وَبِالْمَعْنَى الْمَوْجُودِ تَعْنِي الطَّلُوعَ وَالْبَزُوعَ، وَلِذَا أَفَادَتْ كَلِمَةُ تَشْرِيقِ الْخُرُوجِ مِنَ مَكَانِ الشَّرْقِ، لَكِنْ الزِّيَادَةُ فِي مِثْلِ الْفِعْلِ أَوْ رَقَ دَلَّتْ عَلَى الصِّيْرُورَةِ وَلَيْسَ الْخُرُوجَ، لِأَنَّ الْأَوْرَاقَ لَا تَخْرُجُ مِنَ الْوَرَقِ نَفْسَهُ وَإِنَّمَا تَخْرُجُ مِنَ الْأَغْصَانِ وَلِهَذَا كَانَ الْمَعْنَى الَّذِي أَفَادَتْهُ الزِّيَادَةُ أَنَّ الْأَغْصَانَ صَارَتْ ذَاتَ وَرَقٍ، وَلِهَذَا إِذَا خَرَجَ الشَّيْءُ مِنْ غَيْرِ مَادَّتِهِ دَلَّ عَلَى التَّبَدُّلِ وَالتَّحْوِيلِ؛ أَيْ بِالْمَعْنَى الَّذِي وَرَدَ عَنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ، وَهُوَ الصِّيْرُورَةُ، أَمَّا إِذَا خَرَجَ الشَّيْءُ مِنْ مَكَانِهِ نَحْوَ أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ، أَيْ خَرَجَتْ مِنْ مَكَانِ الشَّرْقِ، فَهِيَ بِهَذَا الْمَعْنَى تُكَوِّنُ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْمَكَانِ.

وَأَحْيَانًا يُتَطَلَّبُ مَعْرِفَةُ مَعْنَى الزِّيَادَةِ فِي فِعْلٍ مَا إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْخَبَرَاتِ وَالْبَحْثِ لِبَيَانِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الْمَجْرَدِ وَالْمَزِيدِ وَمِنْ هَذِهِ الْخَبَرَاتِ مَعْرِفَةُ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ لِلْفِعْلِ لِلْمَجْرَدِ وَاللَّفْظِ الْمَزِيدِ وَكَذَلِكَ مَعْرِفَةُ اللَّازِمِ مِنَ الْمُتَعَدِّي، وَمِثَالُ ذَلِكَ يَتِمُّ فِي الْفِعْلِ أَسْرَجَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: "وَأَسْرَجْتُ لِيَالِيَّ الطَّوَالَ"⁽¹⁾، فَأَسْرَجَ اللَّيَالِيَّ بِمَعْنَى أَوْقَدَهَا، وَمِنْ مَعَانِيهَا حَسَنَ وَزَيْنَ، وَأَسْرَجَ الْفَرَسَ بِمَعْنَى شَدَّ عَلَيْهِ السَّرَجَ، وَسَرَجَ الْمَجْرَدَ بِمَعْنَى حَسَّنَ أَوْ كَذَّبَ⁽²⁾، فَهُوَ فِعْلٌ لَازِمٌ، وَأَسْرَجَ فِعْلٌ مُتَعَدٍّ، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ الْمَعْنَى الَّذِي أَفَادَتْهُ الزِّيَادَةُ هُوَ التَّعْدِيَّةُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الْفِعْلُ أُعْطِيَ بِمَعْنَى نَاولٍ، وَالْمَجْرَدُ عَطَا بِمَعْنَى تَنَاولَ⁽³⁾، وَعَلَيْهِ تَكُونُ الزِّيَادَةُ هُنَا لِلتَّعْدِيَّةِ، مَعَ أَنَّ التَّعْدِيَّةَ لَيْسَ فَائِدَةُ مَعْنَوِيَّةٍ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْفَائِدَةَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ لِضَرْبٍ مِنَ التَّنَوُّعِ اللَّغَوِيِّ، كَاسْتِحْسَانِ صِيغَةِ فَعْلِيَّةٍ لِحُزْرِ مَا دُونَ أُخْرَى.

(1) محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص 115.

(2) ينظر، المعجم الوسيط، مادة سرج.

(3) ينظر، المعجم الوسيط، مادة عطا.

ومثل هذا الاستحسان نجده في استحسان لفظ أَحَبَّ المزيد على لفظ حَبَّ المجرد، وهما يؤيدان المدلول نفسه، ولهذا فإن الغرض من الزيادة التتويع الصرفي، واستحسان لفظ دون آخر، وليس لمعنى جديد.

(ب) فَعَلَ : تُجَرِّعُ (12) ، يُرْشِّحُ (14) ، خَبَّاتُ (21) ، يُسَوِّيُ (23) ، يُفَجِّرُ (24) ، يُعَلِّمُهُ (30) ، نُسَمِّيُ (32) ، شَيِّدُوهَا (33) ، وَلَّى (39) ، حَكَمْتُ (40) ، غَيَّرْتُ (41) ، مَزَقْتُ (45) ، يُسَلِّمُ (46) ، يُحَدِّقُ (47) ، تُحَوِّلُهُ (53) ، بَدَّلَ (53) ، لَوَّهَهَا (63) ، شَوَّهَتْ (67) ، تُزَيِّنُ (88) ، يَنْوِّرُ* (88) ، يَفْرِّخُ* (93) ، تُضَيِّعُ (98) ، عَذَّبُوهَا* (99) ، تُمَيِّزُ (99) ، تُورِّقُهُمْ (102) ، عَلَّقَهُ (112) ، تُكْسِرُنِي (119) ، هَوَّمت (125) ، هَيَّجَهُ (125) ، غَطَّيْتُكَ (128) ، طَوَّقَ (136) ، يُذَكِّرُنِي (137) ، تُفَتِّشُ (137) ، عَلَّمَ (138) ، بَوَّسُوا (141) ، حَنَطُوا (141) ، أَصَدَّقَ (143) ، حَمَلْتَنِي (143) ، يَعَشِّينَا (148) ، يَحْدِثُنَا (148).

ومن المعاني المستجدة التي لاحظتها في هذه الأفعال الفعل نور، فمعنى الفعل المجرد ناراً أضاء، وأشرق، وحسن لونه، أما المزيد نور، فتعني خروج النور أي الزهر⁽¹⁾، بالإضافة إلى المدلولات الأخرى حسب السياقات المتنوعة، فالمعنى الذي خرج إليه الفعل المزيد نور ليس التكثر بل هو خروج الشيء من أصله بالإضافة إلى استحسان صيغة نور وأنار، وتخصص كلاً منهما بمدلولات معينة، وترك الفعل نار بعيداً عن الاستخدام، ومثل هذا المعنى نجده في الفعل يفرِّخُ والجذر فرخ غير مستخدم.

(1) ينظر، المرجع السابق، مادة نور، في أواخر الجزء الثاني من هذا الكتاب، ص 187.

وفي الفعل هَوَمَ في قوله: "أو ترنيمة باسمك هَوَمَت" (1)، فالمجرد هوم نام نوماً خفيفاً، والمزيد هَوَمَ تعني أيضاً نام نوماً خفيفاً (2)، ولهذا فإن الغرض من الزيادة هو التنويع الصرفي، واستحسان لفظ دون آخر للدلالة على الشيء، وليس لمعنى جديد، ومن أمثله المجرد غطا، والمزيد غَطَّى فقد ورد في المعجم "غطا الشيء غطوا واراها وستره، وغطاه واراها وستره" (3)، وغطى مستحسن ومستساغ أكثر من غطا، حتى أن المجرد يكاد يكون مستهجناً ومرفوضاً في اللغة، ومثل هذا المجرد بدل، والمزيد بَدَّل، وحنط وحنَّط، وعشى وعشَّى وحدث وحدث، فليس الهدف من الزيادة هو لمعنى من المعاني التي ذكرها علماء اللغة بل هو ضرب من التنويع الصرفي واستحسان لفظ دون آخر.

(ج) فاعل: حاولت (7)، يُقَارَف (12)، تُطالِبني (15)، قايضت (16)، يمارس (18)، يقاسم (19)، عانقه (22)، نناجيه (26)، تُقابلهم (38)، حاربوا (40)، لاقى (77)، ناغى (77)، يُطالِبكم (91)، يحاربكم (91)، تُلاحقني (96)، تُضايقني (97)، تتاسبها (97)، يُعانقك (105)، يحاصر (118)، يصادر (119)، غصادر* (125)، تُسافر (137)، ألاقيك (143)، تُعاتبني (143)، ينادينا (148).

ومن الملاحظ في هذه الأفعال أن بعضاً منها لا يخرج لأي من المعاني التي ذكرها علماء اللغة لهذه الزيادة، فمثلاً، الفعل المزيد غادر ومجرده غدر، فمعنى غدر نقض عهده وترك الوفاء به، أما غادر فمعناها ترك (4)، فالمجرد غدر أفاد الخصوصية بترك الوفاء بالعهد والمزيد غادر أخذ عمومية الترك، فكانت الزيادة لمعنى جديد، وهو الانتقال من خصوصية

(1) محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص 125.

(2) ينظر، المعجم الوسيط، مادة هوم.

(3) ينظر، المرجع السابق، مادة غط.

(4) ينظر، المرجع السابق، مادة غدر.

اللفظ إلى عموميته، وهذا المعنى لم يشر إليه علماء اللغة، فالألفاظ إذا كانت خاصة بشيء، فإنّ الزيادة تكسبها العموم أحياناً والعكس صحيح، مع أنّ علماء اللغة لم يذكروا في فاعل غير معنى المشاركة، مع العلم أنّ كثير من الأفعال الواردة هنا تحدث من طرف واحد ولا علاقة لها بالطرف الآخر ليكتمل حصولها، نحو: حاول، صادر، غادر، سافر، فهذه الأفعال ليس لها بالمشاركة من شيء، وليس فيها طرفان أصلاً.

ثانياً: أبنية الثلاثي المزيد بحرفين ومعانيها:

(ا) افْتَعَلَ : انْتَشَرُوا (7)، يُبْتَذَل (9)، نَقَتَل (9)، أُنْتَهِيَ (14)، اخْتَصَرْتُ (17)، يَقْتَات (20)، يَحْتَوِي (21)، تَخْتَلِف (23)، تَرْتَعَش (36)، يَنْتَعَش (36)، امْتَلَأْتُ (42)، اقْتَرَبْتُ (47)، ابْتَعَد (47)، تَشْتَهَوْنَهُ (52)، يَجْتَمِع (60)، انْتَبَهْتُ (62)، اكْتَشَفْتُ* (65)، يَشْتَرِي (73)، يَنْتَفِض (74)، ارْتَا حُوا (74)، يَشْتَعِل (85)، اخْتَلَفُوا (91)، يَمْتَطُونَ (91)، يَلْتَفِت (92)، تَرْتَدِينِي (94)، اشْتَعَلْتُ (95)، تَخَطَطُ (97)، انْتَفَشْتُ (99)، انْتَشَرُوا (104)، يَصْطَادُوكَ (106)، اشْتَدَّتْ (107)، يَجْتَرُونَ* (108)، يَنْتَظِرُونَ (109)، انْتَسَعَتْ (119)، نَقَتَفِي (126)، انْتَحَرْتُ (129)، تَنْطَفِي (131)، اخْتَنَقْتُ (136)، يَبْتَعدَان (143)، يَقْتَرِبَان (143)، تَحْتَرِق (146)، يَخْتَار (149)، اقْتَلَعْتُ (149)، تَعْتَقِلُوهُ (150).

أشار علماء اللغة في بناء افْتَعَلَ إلى أنّ من معاني الزيادة التشارك، إذ إنّ التشارك ليس دائماً هدفاً في الزيادة، فقد يكون هذا المعنى أصيلاً، وقد يكون طارئاً، فإذا قلنا أنّ في (اقْتَتَلَ و قَتَلَ) أفادت الزيادة التشارك كمعنى أصيل لقلنا هذا صواب، ولكن في (خلف واختلف)، فالأمر يختلف؛ إذ إنّ الزيادة لم يرد بها التشارك، وإنما جاء التشارك معنى زائداً طارئاً لغير ما وضع له، والسبب هو أنّ التنوع المعنوي يتغير حسب السياق، فإذا قلنا: اختلف مذاق الماء بمعنى

تغير، فإنّ الزيادة أفادت التخصص اللغوي أو القيام مقام المجرد؛ لأنّ المجرد خلف من معانيها

التغيّر والفساد⁽¹⁾، وإذا قلنا: اختلف المشاركون في اللقاء فإنّ المعنى الذي أحدثته الزيادة هو التشارك، ومثل هذا الأمر نجده في كلمة ارتاحوا في قول الشاعر: "والشعراء الذاهبون قبلنا ارتاحوا"⁽²⁾، فإن من معاني المجرد روح هو الخفة والنشاط والفرح، بالإضافة إلى المعاني الأخرى، وأنّ الفعل المزيد ارتاح يختص بمعنى من هذه المعاني، وبهذا فإنّ المزيد قام قيام المجرد نفسه، وهذا المعنى قد ذكر سابقاً، لكن الهدف الحقيقي للزيادة هنا هو التخصص اللغوي، أي إذا كان المجرد يحمل معانٍ متعددة، فإنّ الزيادة قد أدت إلى التخصص بشيء من هذه الزيادة، وهذا من المعاني التي لم يشر إليها على وجه الخصوص، وهذا ما يذكر بالقول في عدم القياسية في معاني الفعل الثلاثي المجرد؛ لأنّ السياق هو الفیصل في الدلالة، والمزيد لا يخلو من هذا أحياناً.

وفي قول الشاعر: "اكتشفت أنني انشطبت"⁽³⁾، فالزيادة والاختلاف المعنوي هنا تدل على أن الأمر لم ينوّه إليه العلماء من قبل، فالفرق بين كشف المجرد واكتشف المزيد ليس لها معنى من المعاني الموضوعية لصيغة افتعل من قبل علماء اللغة، فالمعنى الذي تجدد بهذه الصيغة أنّ كشف تفيد العلم السابق بوجود الأمر، وكشف الستر والحجاب عنه، أمّا اكتشاف فتعني عدم العلم المسبق، ووجود عنصر المفاجأة بهذا الكشف، فمعنى المفاجأة لم يرد عند علماء اللغة على صيغة افتعل.

(1) ينظر، المعجم الوسيط، مادة خلف.

(2) محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص 74.

(3) المرجع السابق، ص 65.

وفي قوله: "يبيع به ما يشتري أي مشتري"⁽¹⁾، يكون الفرق بين المجرى شري بمعنى باع أو أعطى بثمن، والمزيد اشترى بمعنى أخذ بثمن⁽²⁾، فالفرق هو اكتساب معنى الطباق والضدية، وهذا المعنى من المعاني المكتسبة ذات الندرة التي لم يتحدث عنها العلماء.

والشاعر في قوله: "والمنتظرون على جسر الأحلام يجترّون حروف لعل"⁽³⁾، يوظف الأفعال للدلالات الجديدة فهو يستخدم الفعل يجترّ، وهو خاص بعملية إعادة طحن الطعام عند بعض الحيوانات كالإبل، ويوظفها في معنى لا تكاد تكون هناك كلمة بمفردها أكثر دلالة على هذا المعنى، ويستخدمها في مناسبات غير ما وضعت لها.

(ب) انْفَعَلَ : انغلقت (8) ، تنفّرج (26) ، اندهشت (36) ، انشطبت* (65) ، ينبغي* (76) ، تنحني (98) ، انزعت (103) ، انفجروا (104) ، انبعث (115) ، تنطفي (125) .

ومن بناء انفعّل نأخذ مثلا الفعل ينبغي ومجرده بغي، فمعنى المزيد ينبغي هو يحسن ويستحب، ومعنى بغي ظلم، وتجاوز الحد، واعتدى، فلا يوجد علاقة بين المشتق والمشتق منه في الدلالة اللغوية، وبهذا فإنّ الزيادة هنا خرجت لفائدة التنوع اللغوي، وليس لمعنى من المعاني التي ذكرها العلماء.

وفي قول الشاعر: "اكتشفت أني انشطبت"⁽⁴⁾، فإنّ الفعل انشطبت لا يفيد المطاوعة كما في قولك انطوى وانكسر وغيرها، وإنما المعنى الذي أراده المتكلم هو شُطِبَتْ أي القيام مقام المبني للمجهول؛ لأنّ الضمير للمتكلم ولو كان للغائب أو المخاطب لجاز لنا القول بالمطاوعة، فمثلاً إذا قلت انكسر الزجاج جاز لنا القول بمطاوعة المجرى أي كسرت الزجاج فانكسر، ويجوز

(1) المرجع السابق، ص 73 .

(2) ينظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة شري .

(3) محمود ، حيدر ، ديوان في البدء كان النهر ، ص 108 .

(4) محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص 65.

أن يراد به عدم العلم بالأمر أي جهله به أي القيام مقام المجرد، فعندما يخبرنا شخص بأنه انكسر، فهو يريد الإخبار بمجهول أدى إلى إحداث الكسر، وهذه الدلالات لم يتحدث عنها علماء اللغة.

- (ج) تَفَعَّلَ : تَكَسَّرَتْ (20) ، تَخَصَّصَتْ (21) ، تَحَمَّلَتْ (41) ، تَغَيَّرَ (46) ، تَدَلَّى (48) ، تَرَبَّى (50) ، اِتَّخَلَّى (53) ، تَتَغَيَّرَ (57) ، تَدَلَّى (81) ، تَتَحَدَّى (84) ، يَتَبَيَّنَ (92) ، يَتَفَيَّأَ (93) ، اِتَّابَطَ (94) ، تَتَحَيَّرَ (100) ، يَتَبَدَّلَ (101) ، يَتَحَوَّلَ (101) ، تَتَوَقَّفَ (109) ، يَتَحَرَّكُ (111) ، تَتَفَقَّقُ (113) ، تَمَزَّقَ (114) ، تَأَلَّقَ (114) ، تَعَلَّقَ (115) ، نَتَسَلَّحَ (147) .
- (د) تَفَاعَلَ : يَتَسَاوَى (9) ، تَزَاحَمُوا (74) ، تَتَوَالَدُ (108) ، نَتَبَادَلُ (121) .
- (هـ) اِفْعَلَ : يَخْضُرُ (22) .

وفي الأبنية الفعلية تَفَعَّلَ وتفاعَلَ وَاِفْعَلَ لم أعثر على أمثلة تخالف المعاني التي ذكرها

علماء اللغة على هذه الأبنية.

(ت) ثالثاً : أبنية الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف ومعانيها :

- (ا) اسْتَفْعَلَ : اسْتَمِيحَ (10) ، تَسْتَبِيحُ (13) ، اسْتَعِيدَ (14) ، اسْتَبَدَلَتْ (16) ، نَسْتَسْقِيهَا (26) ، تَسْتَزَلِمُونَ (43) ، اسْتَأْثَرَتْ (48) ، تَسْتَبْدِلُونَهَا (49) ، اسْتَزَادَتْ (68) ، يَسْتَفْزَعُ (75) ، تَسْتَطِيعُ (78) ، يَسْتَقْبِلُونَ (87) ، اسْتَخَفَّ (92) ، اسْتَقِيلَ (101) ، اسْتَطَالَ (102) ، اسْتَوْدَعَكَ (115) ، اسْتَعْدَى (139) ، تَسْتَفْزَعُ (144) ، اسْتَكْثَرَ (146) ، اسْتَغْرَبَ (146) .

وفي بناء استفعل يستوقفني قول الشاعر: "هذي الكراسي التي تستزلمون بها"⁽¹⁾، فالفعل

استزلم مشتق من زلمة وهو القصير الظريف من الرجال، وقد أطلق على العبيد لخفة دمهم وظرافتهم⁽²⁾، فالشاعر أراد معنى أنهم يستقوون على الناس بمناصبهم وكراسيهم أي أنهم ليس من الرجال لكن الكراسي جعلتهم كالرجال فالمعنى المراد الصغيرورة وهو شبيهه باستأسد واستتسر واستنوق لأنه مشتق من الاسم الجامد.

ب) أفْعَوْعَلْ: لم يرد على هذا البناء أمثلة.

رابعاً: أبنية الرباعي المجرد وما ألحق بها:

فعلل المجرد: يُطاطى (79) ، تَرْقِرَق (88) ، تهْدهْني (94) ، ذرْذرت (115) ، همْهمْت (125) .
فوعل الملحق: كَوَثَرَ (52)

ثالثاً: أبنية الرباعي المزيد وما ألحق بها:

تَفْعَلْ: يترْقِرَق (116) .

ونلاحظ من أمثلة الرباعي المجرد والمزيد، رغم قلتها في الديوان، بعض التجديد

واستحداث الألفاظ كما في قول الشاعر في الأسطر التالية:

"وتهْدهْني لغتي بأجمل ما عندي"⁽³⁾

"آه يا ربح لك ذرْذرت مواويلي"⁽⁴⁾.

"أو آهة في الصدر همْهمْت باسمك"⁽⁵⁾

(1) المرجع السابق ، 43.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة زلم.

(3) محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، ص94.

(4) المرجع السابق، ص115.

(5) المرجع السابق، ص125.

وقوله: "كوثرَ الله نيلكم"⁽¹⁾.

وهذا الاستحداث والتوظيف للكلمات هو عملية إثرائية مستحبة لمفردات اللغة ومناسبة للقياس، وتؤدي دلالات جديدة، وأبعاد جمالية في التعبير، وهنا نستذكر ما ذكره ابن جنسي في استحداث ألفاظ الرباعي: "قال الخليل كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدأ، فقالوا: صر، وتواهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا صرصر"⁽²⁾. وهذا إشارة إلى دور الطبيعة في استحداث مثل هذه التعبيرات نحو ذرّ وذرذر، وهمّ وهمهم، وهذّ وهدهد التي وردت في ديوان الشاعر.

(1) المرجع السابق، ص 52 .

(2) ابن جنسي، الخصائص، ج 2/152.

الخاتمة:

بعد الانتهاء — بحمد الله تعالى — من دراسة الأبنية الصرفية في ديوان الشاعر الأردني حيدر محمود في ديوانه المسمّى "في البدء كان النهر"، فقد خلصت الدراسة إلى نتائج متواضعة، نبرزها فيما يلي:

أن احتمال عدد أبنية الاسم الثلاثي المجرد هو اثنا عشر بناءً ناتجاً عن عملية ضرب احتمال حركات الفاء بحركات العين وأن المستخدم منها عشرة، حيث يسقط منها (فعل) في الأسماء والأفعال، ويسقط (فعل) في الأسماء دون الأفعال؛ لأن فعل مختص بالمبني للمجهول، مع أنه جاء من هذا البناء اسم ثلث، وقد أشرت إلى إسقاط فعل من الأسماء والأفعال عملاً بإسقاط فعل، أي بسبب ندرة أمثلته حيث أن الأسماء الواردة على وزن فعل لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة وأكثرها شهرة هي كلمة إيل وهي اسم جنس إفرادي.

كما تبين أن قول العلماء باحتمال أبنية الاسم الخماسي المجرد يبلغ مئة وواحد وسبعين بناءً وبعد القيام بالعملية الحسابية تبين أنهم تناسوا قضية صوتية هامة وهي عدم جواز توالي أربع حركات في اللفظة الواحدة والتي تبلغ واحد وثمانين بناءً تتوالى فيه الحركات ليبقى تسعون بناءً محتملاً وأن المستخدم منها خمسة فقط، فالنتيجة هي أنه كلما زاد عدد حروف الكلمة قلما قل استخدامها، وهذا يفسر كثرة أبنية الثلاثي وكثرة استخدامه، وقلة أبنية غير الثلاثي وقلة استخدامه، وبالتالي كثرة قياسية غير الثلاثي، وقلة القياس في الثلاثي، وصعوبة وضع قواعد ضابطة ودقيقة له.

أمّا فيما يتعلق بدراسة أبنية الأسماء عند الشاعر حيدر محمود، فقد بينت الدراسة التزام الشاعر إلى حد كبير بما ورد عن العرب في الأبنية الاسمية، مع وجود بعض مواطن البراعة والتجديد أو الاضطرار إلى سلوك الخطأ الشائع إذا كان هذا يخدم المعنى، مع عدم خلو ذلك كله

من وجود الخطأ اللغوي وقد عللت وقوع علماء اللغة أو الشعراء حديثاً بالخطأ اللغوي ليس إلى الضعف وعدم الكفاءة أو قلة الثقافة، بل أن الأمر لا يعدو أن يكون هو فقدان الملكة التي تكتسب منذ الطفولة، فمهما حاول الإنسان تعديل هذه الملكة اللغوية المفقودة بالدربة والممارسة فلن يكون بقدره مالکها في العصر الجاهلي وصدر الإسلام.

وفي مجال دراسة أبنية المصادر، فإنّ الحكم على مصادر الأفعال الثلاثية بالسماع أو القياس يعدّ أمر معقّد، والأصل القول بقياسية كل ما ورد عن العرب مع وجود ضوابط لصوغ المصدر بما يعالج المستجدات، فقد يكون الفعل لازماً ومتعدياً في آن فكيف نحكم عليه، ومن ذلك المصدر (شَوَّقَ)، فهو من الفعل شاق وهو فعل لازم إذا كان بمعنى نزع نحو شاققت نفسي إليك، وعليه يكون المصدر سماعياً، أمّا إذا كان بمعنى هاج وحرك نحو شاق الشيء فلاناً كانت بمعنى حرك وهاج وعليه يكون المصدر (شَوَّقَ) قياسياً، ومثل ذلك أيضاً المصدر (بَوَّحَ) ، فهو سماعي في باب فعل اللازم، ولو كان متعدياً لأصبح قياسياً مع العلم بأنّ الفعل باح فعل لازم إذا كان بمعنى ظهر، ومتعدّ إذا كان بمعنى صرع كقولك باح خصمه أي صرعه، وقد يصل الحكم إلى حدّ معقّد، كالتشابه بين معنى اللازم والمتعدي لفعل واحد، فعندما نقول بأنّ مَجَّدَ بمعنى عَظُمَ لازم، وبمعنى غَلَبَ متعدّ، فإنّ المجد هو العظمة والغلبة، ومثل هذا يوقعنا في حيرة الحكم بالقياس أم بالسماع، وفي الوقت نفسه، فإنّ الأمر قد يقود إلى قاعدة قياسية تقلّل من نسبة الأحكام السماعية التي تطلق على مصادر الثلاثي المجرد لتكون هناك حرية لغوية أكبر في صوغ المصادر للأفعال الثلاثية.

كما خلصت دراسة المصادر إلى أنّ وقوع الخلط بين السماع والقياس في استخدام المصادر مرجعه إلى سعة هذا الباب وتشعبه، وهو دليل على اتساع إطار تصريف أبنيته، ودليل على قدرة اللغة على استيعاب كل ما هو جديد، وما القواعد التي وضعها علماء اللغة لضبط هذا

الجانب إلا محاولات من الجهود العظيمة لضبط هذا الجانب من الانفلات والتوسع اللغوي الذي قد يقود إلى الخلط في اللغة والتعقيد أكثر .

وفي أبنية المشتقات بينت قضية البلاغة في الاشتقاق، ومن أمثلة ذلك الاشتقاق من الاسم الجامد لأمر في غاية البلاغة والبيان، فاسما الفاعل "الحابل والنابل" اسمان مشتقان على طريقة مخالفة، فقد اشتق كل واحد منهما من الاسم الجامد الواقع مفعولاً به؛ لتكون الدلالة على اسم الفاعل أكبر، فقولك رمى الصياد الحبال أو النبال فاصطاد، فالصياد رام، ولكن أن تقول الصياد حابل ونابل أكثر دلالة وأبلغ، فحابل ونابل دلّتا على الرمي والرامي ونوع الرمي، فاسم الفاعل هنا أشبه ما يكون بجملته تامة المعنى دلّت على الفعل والفاعل والمفعول به معاً، وهذا غاية البلاغة.

ومن النتائج الهامة في هذه الدراسة استنباط قاعدة صرفية وهي إثبات أن قضية العدول الصرفي تتماشى ومراحل التطور التاريخي للكلمة، ومثال ذلك كلمة (ذاكرة)، وهي اسم فاعل معدول للدلالة على مكان حفظ المعلومات كالعقل مثلاً، ومع مرور الزمن أصبح اسم آلة للدلالة على آلة حفظ المعلومات كالأقراص المدمجة، وبطاقات تخزين المعلومات، ومثل ذلك كلمة رافعة، تطورت عبر الزمن لتأخذ دلالة جديدة وهي اسم الآلة، وغيرها، فكل مكان أو آلة يستعان بها يصبح اسم الفاعل فيها معدولاً للدلالة على اسم الآلة أو اسم المكان في حال توافر له المناخ المناسب كوجود آلة تحمل هذه التسمية، ومثل ذلك: قطع الرجل الحبل بالسكين، فالرجل قاطع والحبل مقطوع والسكين قاطعة، وهذه حقيقة منطقية لم أجد من يشير إليها في حدود ما عرفت وبحثت ودرست سابقاً، وهي قاعدة صرفية جديدة بالأخذ والمناقشة.

وفي دراسة جموع التكسير رأيت أنه يجب اعتبار كثير من ألفاظ اسم الجنس الجمعي جزءاً من جمع التكسير رغم أن علماء اللغة لم يدرجوا هذه الأبنية ضمن أوزان جمع التكسير،

كوزن فعل، نحو وَرَقَةٌ وَرَقٌ؛ لأنَّ في مثل هذه الكلمة ما يدلُّ على الدلالة على جلس من الأجناس كبقر جنس وواحدته بقرة، وبناء على هذا تكون كلمة أهداب جمع الجمع؛ لأنَّ أهداب جمع هُذْب، والهُذْب شعر أجفان العين وهي جمع أيضاً، وواحدته هُذْبَةٌ، فالهُذْب لا يدل على جنس من الأجناس، وعلى هذا يجب قصر التصنيف في اسم الجنس على ما كان دالاً على جنس الواحد إذا أزلنا التاء من مفردته نحو: بقر اسم جنس يدل على المذكر والمؤنث والقليل والكثير وواحدته بقرة، وما شابه هذا الأمر.

وأخيراً فيما يتعلق بفصل الأفعال فإن الدراسة خلصت إلى أنَّ الفعل الثلاثي لا يمكن حصر أبنيتِه بطائفة من المعاني؛ لأنَّ من الخطأ الاعتقاد بأنَّ أحداً يمكن جمع هذا البحر الواسع من الألفاظ تحت قواعد ذات جدوى وفائدة في الدرس الصرفي، كما بينت الدراسة صعوبة كشف معنى الزيادة في كثير من الألفاظ، وأنَّ هذا الأمر يحتاج من الدارس الكثير من الخبرات والمهارات اللغوية، كما بينت الدراسة وجود أمثلة على معاني جديدة لم تتطرق إليها كتب الصرف قديماً وحديثاً.

ثبت المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت 215هـ)، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، الكويت، ط2، 1981م
3. ابن الأزرقي، نافع، سوالات نافع بن الأزرق "ت 65هـ" إلى عبد الله بن عباس "ت 68هـ"، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ط1، بغداد، 1968م.
4. الاسترأبادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، دون (ط، ت).
5. الاسترأبادي، رضي الدين، الكافية في النحو شرح الرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.
6. الأشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق، صاحب جعفر أبو جناح، مؤسسة دار الكتب، الموصل، 1982م.
7. الأشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، المكتبة العربية بحلب، 1965م.
8. أمين، عبد الله، الاشتقاق، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1956م.
9. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد، أسرار العربية، تحقيق، تحقيق بركات يوسف، ط1، دار الأرقم، بيروت، 1999م.
10. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط4، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1961م.
11. الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، ط1، 1984م.
12. الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، السعودية، (د.ت)
13. أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الإنجلو المصرية، ط5، 1975م.
14. أيوب، عبد الرحمن، اللغة والتطور، مطبعة الكيلاني، 1969م.
15. ترزي، فؤاد حنا، الاشتقاق، مطبعة دار الكتب، بيروت. (د.ت).
16. الجرجاني، أبو الحسن علي المعروف بالسيد الشريف (ت 816هـ)، التعريفات، الدار التونسية للنشر، تونس، 1971م، ص114.

17. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح وتعليق، السيد محمد رشيد

رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981م.

18. الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، عنى بنشره ج.

بركشتراسر، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

19. الخزرجي، عمار سالم، معجم الأعشاب الطبية، دار الهادي للطباعة والنشر، ط1، 2008م.

20. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.

21. ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، ط1، الأردن.

22. ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف: شرح تصريف أبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1954م.

23. ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو بن عثمان الدويني، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق، موسى العلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.

24. ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو بن عثمان بن عمر الدويني، الشافية في علم التصريف، تحقيق: حسن أحمد عثمان، ط1، المكتبة المكية، مكة المكرمة، 1995م.

25. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: محمود بن النجمل، مكتبة الصفا، ط1، 2002م.

26. الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، ط1، بغداد، 1965.

27. الحديثي، خديجة، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.

28. الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، مكتبة النهضة العربية، بغداد، (د.ت.).

29. الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء (إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب)، مطبعة دار المأمون، القاهرة.

30. ابن خالويه، أبو عبد الله أحمد بن الحسين، ليس في كلام العرب، تحقيق، محمد أبو الفتوح شريف، القاهرة، 1975م.

31. ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تحقيق، فايز زكي ديساب، ط1، دار السلام، القاهرة، 2002

32. الخراط، أحمد محمد، معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، دار القلم، دمشق، ط1، 1989

33. ابن درستويه، تصحيح الفصيح، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1970م.

34. الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، دار المسيرة، عمان، ط2، 2009.

35. الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت،

ط1، 1995م

36. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، رسالتان في اللغة، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1984م.

37. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، الواضح في علم العربية، تحقيق: علي السيد، دار المعارف، مصر، 1975م.

38. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، ط2، د.ت.

39. السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية، جامعة الكويت، ط1، 1981م.

40. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت 1988.

41. السرقسطي، أبو عثمان سعيد المعافري، الأفعال، تحقيق حسين محمد شرف، المطابع الأميرية، القاهرة، 1978م.

42. أبو السعود، عباس، الفيصل في ألوان الجموع، دار المعارف، مصر، ب. د.

43. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط2، 1968.

44. ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، دار الآفاق، بيروت، د.ت.

45. السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1964م.

46. السيوطي، جلال الدين، البهجة المرضية في شرح متن الألفية في الصرف والنحو، دار المطبعة المحمودية التجارية، مصر.

47. السيوطي، جلال الدين، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987م.

48. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة.

49. شاهين، عبد الصبور، في التطور اللغوي، مصر، ط1، 1975.

50. شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.

51. شلاش، هاشم طه، أوزان الفعل ومعانيها، مطبعة الآداب، النجف، 1971م.

52. ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1982م.

53. أبو عبيدة، معمر بن المثنى اليتي (ت 210هـ)، مجاز القرآن، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين، دار الخانجي، مصر، ط1، 1954م.

54. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الفاخوري، ط5، دار الجيل بيروت، 1997.

55. العكبري، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، تحقيق، عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1975م.

56. ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصحابي في فقه اللغة، ط1، مؤسسة بدران، بيروت، 1963.

57. ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية، 1970م.

58. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، الهيئة المصرية للكتاب، 1980.

59. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، 1980.

60. الفيروزآبادي، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م.

61. قبارة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ط2، مكتبة المعارف، بيروت، 1994.

62. ابن القطّاع الصقلي، أبو القاسم علي بن جعفر (ت 515هـ)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1999م.

63. القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف (ت 646هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952م.

64. كحالة، عمر رضا، اللغة العربية وعلومها، دمشق، 1971.

65. ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، دار إحياء التراث الإسلامي، بغداد، 1977.

66. المؤدب، القاسم بن محمد ابن سعيد، دقائق التصريف، (من علماء القرن الرابع الهجري)، تحقيق أحمد ناجي القيسي، وحاتم صالح الضامن، وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987م.

67. المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة 1963، 1968.

68. محمود، حيدر، ديوان في البدء كان النهر، دار البازورجي للنشر، عمان، 2007.

69. المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة منهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي،

بيروت، ط3، 1986م.

70. مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، ط3، مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

71. المفتي، شمس الدين أحمد بن سليمان، الفلاح في شرح مراح الأرواح في علم الصرف، طبع في دار الطباعة العامرة باستانبول.

72. المنصور، سمية عبد المحسن، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي جامعة الكويت، ط1، 1984م.

73. ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، معجم لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت.

74. النائلة، عبد الجبار علوان، الصرف الواضح، وزارة التعليم والبحث العلمي، بغداد، 1988م.

75. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

76. ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق حنا الفاخوري، ط1، دار الجيل، بيروت، 1977م.

77. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.

78. وافي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، ط7، القاهرة، د.ت.

79. ياسين الحافظ، ومحمد علي سلطاني، التحليل الصرفي، دار العصماء، سوريا، ط1، 2007م.

80. يعقوب، أميل بديع، معجم الأوزان الصرفية، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1993.

81. ابن يعيش، يعيش بن يعيش النحوي، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، مصر، بدون تاريخ.

82. يوهان فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، نقله إلى العربية وحققه عبد الحليم النجار، دار الكتاب العربي، مصر، 1951م.

الرسائل الجامعية :

83. البكري، حسين محيسن، البحث اللغوي عند ابن حجر العسقلاني، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، بغداد 1990م.

84. الحمداني، خديجة، المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، (دراسة صرفية دلالية)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 1995م.

85. الخياط، أفراح، الأبنية الدالة على اسم الفاعل في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2003.

البحوث المنشورة في المجلات :

86. عمايرة، إسماعيل أحمد، المشتقات نظرة مقارنة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع56، جمادى الأولى 1419هـ .

Abstract

Bani Mussa, Flafez Amin Mustafa. Conjugative Structures in Haider Mahmoud Poetry A Case Study on (Fi Al Bede' Kan al Nahar) Divan Master thesis, Yarmouk University 2013.

Supervisor. P.H.D Raslan Bani Yassin

The current study addressed conjugative structures in Haider Mahmud poetry. The study consisted of an introduction, a preface, five chapters and a conclusion. The study was divided as follows:

In the introduction, the researcher explained his selection of the topic, the importance of the topic in linguistic studies, the selection of the divan used to apply the conjugative issues and finally, the methodology of the study.

In the preface, the study examined the biography of Haider Mahmud, one of the Jordanian poets. In the preface, the study reviewed his professional life and poetic works. Then, the researcher turned to the beginnings of conjugation as a science in the early years of the 1st Hijri century, reaching to the mature stages of this science in the late Umayyad era and the beginning of Abbasids era and the emergence of Basra' and Koufa' schools. In this period, there were several advances in this science on the hands of some of the significant scholars dedicated to maintain the Holy Quran and to maintain some controllers for Arabic. Finally, the researcher previewed the concepts of conjugation in the theoretical and linguistic term, and the most used methodologies in this science.

In the first chapter of the study, the researcher examined tripartite and non- tripartite nouns in Arabic. In this chapter, the researcher clarified the numbers of structures, their possibilities and

why some forms of word are rare to occur in Arabic. Finally, the researcher clarified the use of some of these word forms in (Fi Al Bede' Kan al Nahar- In the beginning it was the River) for Haider Mahmud and how this poet ingenuity and linguistic wealth.

In the second chapter, the researcher addressed the concept of root (Masdar) in Arabic theoretically and linguistically, the origin of discourse, and the relationship between root form and verb form. Then, the researcher examined the frequent reoccurrence of in tripartite roots and their dominance on measurement (Qeyyas) from one side and its appliance to some standard rules in non- tripartite to a great extent. Then, the chapter addressed the concept of roots such as " Mimi, Al Marrah, Al Haya' Al Senai" with respect to their standardization, deriving and significance. Finally, the researcher studies these structures in Haider Mahmud poetry, classified them and proposed some comments.

In the third chapter, the researcher examined derivatives structure. In doing so, the researcher identified the meaning of derivation, identifying derivatives, identifying the techniques of derivation in each subject and structure and finally examining derivatives at Haider Mahmud divan.

In the fourth chapter, the researcher talked about Takseer plural. In doing so, the researcher identified this form of plural in general and the disagreement between scholars in its definition. The researcher also talked about this form of plural and the standard forms of it, forms of singular to be transformed to Takseer plural. Then, the study talked about plural of plural, plural noun, singular and plural gender nouns. Then, the study addressed the use of Takseer plural at Haider Mahmud poetry.

Mahmud divan. Finally, the researcher commented on some of these forms by comparing plural forms in Arab dictionaries, and judge them on the basis of hearing or measuring.

In the fifth chapter, the study examined verbs, their concept, the use of abstract tripartite and the meaning of suffixes and prefixes in these verbs then, the researcher collected the verbs in Haider Mahmud divan, classified them, study some of them as there were some new forms of verbs non-mentioned by Arab scholars in the meanings of added verbs (adding suffixes and prefixes).

In the conclusion, the researcher listed the results of the study, which included eliminating some noun structures as they are rarely used and that they are only limited on some examples, identifying some common linguistic mistakes, and finally concluding the Haider Mahmud proficiency and innovation in conjugative structures.

Keywords: Conjugative Structures, Poetry, Haidar Mahmoud, Fi Al Bede' Kan al Nahar